تـــقـريـر

الـمـؤتـمـر

النساء القياديات في عصر التغيير

المنظم من المعهد العراقي ومركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين

عمان،الأردن

للمدة من 30 أيار-1 حزيران/2013

تقرير المؤتمر

حول

النساء القياديات في عصر التغيير

المقدم من المعهد العراقي
ومركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين

عمان،الأردن

للمدة من 30 أيار – 1 حزيران / 2013

جدولأعمال المؤتمر

المؤتمر لمدة ثلاثة أيام

تفاصيل جدول أعمال المؤتمر

اليوم الاول: **"المعوقات والفرص المتاحة للنساء "**

وشمل المحاور التالية :

المحور الاول :**كيف أثر التغير السياسي في المشاركة السياسية للنساء (إيجابيا وسلبيا)**

المحور الثاني : **تعريف المشاركات بالقيود الإجتماعية والسياسية**
المحور الثالث:**كيف يمكن للنساء الإستفادة من التغير السياسي الإيجابي**

المحور الرابع : **حلفاء النساء وتحالفات النساء داخل وخارج البرلمان**

اليوم الثاني : **"كيف تستطيع النساء البرلمانيات الإستفادة من الفرص "**

وشمل المحاور التالية :

المحور الاول : النساء البرلمانيات والإتفاقيات الدولية، وقرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1325

المحور الثاني : النساء بانيات السلام في ظروف النزاع

المحور الثالث: وضع حالة تطبيق إتفاقية سيداو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المحور الرابع: دور النساء في كتابة مسودات الدساتير وفق سياق صكوك الحقوق الدولية

اليوم الثالث :**"كيف تستطيع النساء البرلمانيات زيادة تأثيرُهن "**

وشمل المحاور التالية :

المحور الاول :تكتلات النساء وأحزاب النساء: الخبرات، النجاحات، والتحديات

المحور الثاني :النساء البرلمانيات والأعلام .

المحور الثالث :تشكيل وأستمرار الشبكة الأقليمية الالكترونية.

أستعراض التـــــــوصيات

نبذة عامة عن المؤتمر

برعاية المعهد العراقي ومركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين عقد الأجتماع الاقليمي الثاني للبرلمانيات في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في عمان للمدة من 30 أيار ولغاية 1 / حزيران 2013.العراقيات والعربيات.

حضر الاجتماع عدد من السيدات البرلمانيات من: مصر، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، الاردن، والعراق. اضافة الى عدد من الخبيراء الدوليين من برلمانيات وسفيرات سابقات وحاليات،وهم كلا من: السيدة فاطمة سبيتي ومشيرة خطاب، وترأس الإجتماع:السيدة رند الرحيم - المديرة التنفيذية للمعهد العراقي، وحضرته السيدةهالة أسفنديارى - مديرة مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين من العاصمة واشنطن/ الولايات المتحدة الأمريكية.

أهداف المؤتمر

* رفع الوعي للبرلمانيات على ضوء المتغيرات السياسية وكيفية استخدام هذا التغيير لخلق الفرص كبرلمانيات.

* تبادل الخبرات بين البرلمانيات من أجل تشريع أفضل من خلال التركيز على أهمية القرارات الدولية ذات العلاقة وقرارات مجلس الامن حول قضايا المرأة.

* تمكين البرلمانيات العراقيات والأقليميات في لعب دور أكبر في دفع التشريعات الموضوعة لحماية المرأة وفقا للقرارات الدولية.

* خلق شبكة عملية إلكترونية للبرلمانيات العراقيات والاقليميات لتمكينهم من خلال التكتلات النسوية وتخطيط طريق لأستدامة شبكة التواصل الالكترونية.

ناقش الاجتماع عدد من القضايا التي تهم النساء البرلمانيات، كان من أهمها: السبل الكفيلة بتحسين ورفع قدرات البرلمانيات على ضوء المتغيرات السياسية، وكيفية أستخدام هذة التغيرات لخلق الفرص للبرلمانيات.

ومن القضايا المهمة التي تم التركيز عليها ومناقشتها بشكل واسع وعلى مدى الثلاثة أيام في أجتماع "النساء القياديات في عصر التغيير"كيف أثر التغير السياسي على المشاركة السياسية للنساء (إيجابيا وسلبيا)، إذ ناقشت المشاركات كيفية الإستفادة من التغيرات الاقليمية الحالية، وكيف يمكن للمرأة البرلمانية الاستفادة من التغيير السياسي الإيجابي.

قدمت المشاركات العديد من التجارب والامثلة عن مدى أستفادتهم من التغييرالحاصل. وتم مناقشة أهميةإقامة تحالفات نسائية للبرلمانيات داخل وخارج البرلمان والتأكيد على اهمية العمل مع سائرالنساء وكذلك الرجال من داخل وخارج البرلمان.

في اليوم الثاني من الاجتماع تحدثت الخبيرات الدوليات كل من: السيدة فاطمة السبيتي ووالسيدة مشيرة خطاب عن وضع حالة تطبيق الاتفاقية الخاصة بالقضاءعلى التمييزضد المرأة (سيداو)،ومناقشة دور النساء البرلمانيات في تعزيز هذة الاتفاقية وتطبيقها في بلدانهم،،ودورالنساءفي صياغة الدساتيرفي إطاروثائقي وآليات حقوق الإنسان الدولية

وتم التطرق لقرارمجلس الأمن 1325 ودور النساء في ظروف النزاع، وذلك بوصف النساء بأنيات للسلام. وقدمت البرلمانيات العراقيات والأقليميات بالتناوب سردا عن تجاربهم في بلدانهم. وذلك من أجل تبادل الخبرات في القضايا ذات الصلة بين أعضاءالبرلمان في البلدان التي تمربظروف التغيير.

اليوم الثالث من المؤتمر خصص لمناقشة " كيف تستطيع النساء البرلمانيات زيادة تأثيرهن" وذلك من خلال عمل التكتلات النسائية في البرلمان أو خارجها و تشكيل أحزاب نسوية. وتم النقاش حول فرص النجاح وكيفية الاستفادة من هذة التكتلات في تعزيز دور المرأة في البرلمان.

ومن خلال النقاشات المستفيضة لوحظ أن معظم البرلمانيات يؤيدن مفهوم التجمعات النسائية وعدم أقتصارها على النساء فقط، بل ضرورة إشراك الرجال في تلك التجمعات لأن الكثير منهم داعمين لحقوق المرأة وللتعديلات، وأقتصارهذه التجمعات على النساءفقط، يؤدي إلى نتائج عكسية.

واستعرضت المشاركات أهمية دورالمرأة في وسائل الإعلام، وكيفية استخدام تلك الوسائل،بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعية، ذلك أنه من الممكن تحسين فعالية النائب بإيجاد وسائل الاتصال الجماهيري الاكثر تأثيرا.وفي وطننا العربي ومع ظاهرة انتشار الأمية، فإن التلفزيون يحتل وبدون منازع الوسيلة الأفضل للإتصال الجماهيري من وسائل الإعلام المكتوبة.

وعلينا التركيز، كيف يمكن للمرأة بصورة عامة وللبرلمانية أو السياسية بصورة خاصة أن تروج لنفسها أولا، والحصول على المعلومات ثانيا. وعلى البرلمانية أن تستعمل كل الوسائل للتأثير في اتجاهات الرأي العامة.

ملاحظة / كل جلسة قدمت، تبعها نقاش مفتوح من البرلمانيات.

عند نهاية جلسات المؤتمر أستعرضت التوصيات من السيدة مشيرة خطاب، والتي جمعتها من أفكار البرلمانيات المشاركات، وذلك من خلال النقاشات التي جرت مع البرلمانيات على مدى أيام الإجتماع الثلاثة. وقسمت التوصيات إلى ثلاثة أقسام:

أولا: توصيات خاصة بالحكومة.

ثانيا: توصيات خاصة بالبرلمانيات.

ثالثا: توصيات خاصة بالاتفاقيات الدولية .

في ختام أعمال المؤتمر، تحدث المشاركون عن كيفية تشكيل وإدامة شبكة إتصال إقليمية ليتمكن المشاركين في المؤتمر من الاستمرار في التواصل مع بعضهم البعض وتبادل المعلومات، ومن مهام هذه الشبكة عرض كل البيانات أو الخبرات اوالقصص التي تحدث في أي بلد عربي، وتكمن أهمية الشبكة عند تأسيسها في دعم المرأة البرلمانية عندما تتعرض لوضع معين أو مسائلة لموقف سياسي فيكون تبادل هذه المعلومة عبر شبكة البرلمانيات اللائي يقمن بالنتيجة بدعم البرلمانية عن طريق النشر.

تفاصيل وقائع المؤتمر

اليوم الاول: **"المعوقات والفرص المتاحة للنساء"**

إشتملت وقائع جلسة اليوم الاول على:

الكلمات الترحيبية ،والمحاور الأربعة التالية:
أ - كيف اثر التغيير السياسي على المشاركة السياسية للمرأة.
ب - تحديد القيود الاجتماعية والسياسية للمرأة
ج - كيف يمكن للنساء الاستفادة من التغيير السياسي الايجابي
د - حلفاء النساء وتحالفات النساء داخل وخارج البرلمان.

الكلمات الترحيبية

- السيدة رند الرحيم (المديرة التنفيذية للمعهد العراقي):

"ارحب بالضيوف من مصر والجزائر وتونس والاردن.، لقد رتب هذا الاجتماع بمشاركة مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين والذي تمثله السيدة هاله إسفانديارى، وهذا الإجتماع هو الثاني للبرلمانيات العراقيات والعربيات.فقد عقد الإجتماع الأول لبرلمانيات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العام الماضي في عمان - الأردن.

إن المعهد العراقي هو احدى مؤسسات المجتمع المدني الذي تأسس في عام 1991. ونحن نعمل في كافة انحاء العراق. ومكاتبنا موجودة في بغداد والبصرة. اهدافنا تتمثل في دعم التحول الديمقراطي في العراق ودعم منظمات المجتمع المدني، بشكل تكون قادرة على تنفيذ مهامها، وكذلك مناصرة حقوق الانسان في العراق. عملنا مع البرلمان العراقي وخاصة مع البرلمانيات ولقد ادرجت حقوق المرأة العراقية ضمن حقوق الانسان، حقوقها كإنسانة عاملة وحقوقها في المساواة. نحن نعمل مع السيدات في البرلمان العراقي منذ ثلاث سنوات في مشاريع عديدة ومنها (برنامج دعم قدرات البرلمانيات العراقيات الجدد) وذلك لتعزيز المستوى التمثيلي والتشريعي والرقابي للبرلمانية . في العام الماضي كان هنالك تواصل مع البرلمانيات العراقيات والعربيات لتبادل التجارب والخبرات".

- السيدة هالة اسفانديارى (مديرة مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين):

"ارحب بكم في هذا الاجتماع، ان مركزنا هو مركز للأبحاث في واشنطن، ولدينا تاريخ عمل مع النساء العراقيات ويسعدنا ان نتشارك مع السيدة فاطمة سبيتي التي كانت مسؤولة عن برنامج النوع الاجتماعي في منظمة الإسكوا. وانا اتذكر أول مجموعة من النساء العراقيات في بيروت، واللواتي كن متحمسات جدا ومتطلعات لبناء بلدهن، وعملنا مع السيدة صفية السهيل، والتي اصبح لها صوت قوي في البرلمان العراقي. ونغتنم هذه الفرصة للعمل مع اصدقاءنا في العراق. نحن نواجه تحديات اقتصادية وسياسية وامنية بسبب التغيرات في العالم العربي، و عدد النساء اقل في البرلمان وفي المراكز القيادية.

وقبل الاجتماع ذكرت لي السيدة فاطمة سبيتي، انها تابعت تقريرا تلفزيزنيا بخصوص الكوتا في العالم العربي، والذي يشير ان الجزائر لديها اكبر نسبة كوتا، فهي تمثل 30% من المقاعد. وفي تونس نسبة الكوتا هي 27%، اما في السعودية 30 امرأة، وفي الامارات 7 نساء وهن يمثلن 17.5%، اما في ليبيا فيوجد 33 امرأة يمثلن 17 %،وفي سوريا قبل الاحداث كانت هنالك 30 امرأة ما يمثل نسبة 12 %. والكوتا في البحرين هي 10%.في مصر لدينا عدد قليل بنسبة 2% فقط. في العراق تم وضع الكوتا.نتساءل هل من المنطق ان يتضمن الدستور نظام الكوتا ام لا؟"

- السيدة سلوى الكيلاني (مساعدة المديرة التنفيذية للمعهد العراقي):

"نرحب بالحضور، وأود أن اعطيكم نبذة مختصرة عن الاجتماع الأول "المشاركة السياسية للمرأة " والذي عقد في السنة الماضية ودار حول كيف يمكن للنساء البرلمانيات العراقيات والاقليميات زيادة تاثيرهن من خلال تدعيم شبكة العلاقات وبناء التحالفات وتطوير القيادة النسوية ؟ هدف المؤتمر هوتحقيق اجتماع البرلمانيات العراقيات مع نظيراتهن من عضوات البرلمان الخبيرات (المخضرمات)من المنطقة ومن مختلف انحاء العالم.

تضمنت اهداف المؤتمر توسيع آفاق الإطلاع لدى البرلمانيات ذوات الخبرة، وتبادل الطرق الناجحة لمواجهة التحديات وتسهيل الاتصال بين البرلمانيات المشاركات في مختلف انحاء المنطقة من أجل مناقشة طرق تقوية المشاركة، من خلال تبادل الخبرات الشخصية والعملية، المعرفة، الانجازات السياسية وافضل الممارسات".

ادارت أربع وعشرون مشاركة وخبيرة استشارية ودولية ايام المؤتمر الثلاثة المخططة حول التمثيل الرسمي ومن ثم تلتها مناقشات جماعية. المشاركات في المؤتمر مثلن عشرة بلدان، وهي: (الجزائر، مصر، العراق، الاردن، الكويت، لبنان، اسبأنيا، تونس، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) مع مشاركات إشتملت على عضوات برلمانيات حاليات وسابقات وسفيرات سابقات وممثلات لمنظمات دولية غير حكومية.

المؤتمر تم تنظيمه حول ثلاث مواضيع موسعة: دور النساء كبرلمانياتـ قيادة النساء السياسية،،بناء جمهور ناخبين. المشاركات تحدثن حول دورهن داخل الاحزاب السياسية وتحديات الاحتواء التي تواجهها النساء البرلمانيات وصعوبة تولي مناصب قيادية داخل الاحزاب والبرلمان اضافة الى ذلك، ناقشت البرلمانيات العراقيات الحاليات والدوليات اهمية العمل مع النساء الاخريات والرجال من مختلف الاحزاب ليتعاونوا بشكل مشترك متى امكن ذلك. وناقشت المشاركات كيفية تسخير قوة ضغط (اللوبي) والمفاوضات للعمل سوية وكيفية اشراك منظمات المجتمع المدني.

أبدت المشاركات آرائهن في موضوع "قضايا النساء في البرلمان" مع ملاحظة البعض ان العمل في او الانضمام الى لجنة متعلقة بقضايا برلمانية اخرى كان يعدّ تحديا. تحدثت البرلمانيات العراقيات والدوليات حول اهمية تقوية النساء ودعم النساء البرلمانيات الاخريات. وأشارت المشاركات الى الصفات اللازمة للقيادة المثالية وتطوير المعرفة بالقوانين الدولية كأحدى وسائل زيادة فرص القيادة النسوية فيما يتعلق بقضية الكوتا:أكدت المشاركات أن هكذا ضمانات دستورية تكون حاسمة ومهمة لادخال نساء اكثر في البرلمان.اغلب النساء البرلمانيات لاسيما وان البرلمانيات العراقيات اشدن بنظام الكوتا الذي مكنهن من الحصول على مناصبهن الحالية.أشارت المشاركات الى ان نظام القوائم الانتخابية يكون عاملا محددا ومقررا بدرجة عالية لعدد النساء المنتخبات في البرلمان، و ان المشاركات شجعن على التمييز الايجابي للنساء.

فيما يخص دور الاعلام والتواصل مع الناخبين، اجمعت البرلمانيات الدوليات على الحاجة لتأثير الاعلام التقليدي والحديث لبناء تحالفات ودعم انفسهن وعملهن والإتصال بناخبيهن. ناقشت المشاركات موضوع تطوير شبكة اقليمية لتتمكن النساء البرلمانيات من التواصل بصورة اكثر سهولة مع بعضهن البعض وتبادل الافكار والمعلومات وتطوير القدرات والقابليات، وهذا كان من ضمن الاهداف الاخرى.

في نهاية المؤتمر اتفقت المشاركات على خمسة عشر بندا من التوصيات في المواضيع المناقشة اعلاه وعلى الاحتياجات المستقبلية للنساء البرلمانيات من ضمنها تأسيس شبكة اقليمية.

- السيدة فاطمة سبيتي (ميسرة الجلسة):

"ارحب بالحضور واشكر المعهد العراقي ومركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين وساعطي فكرة موجزة عن (أين المرأة العربية الان؟) وساتكلم عن المرأة العربية قبل عام 2011، المنجزات والآليات الوطنية، ساتكلم عن الانجازات القريبة، فكثير من الدول العربية اصبح لديها إستراتيجيات وخطط لاثارة الوعي عن قضايا المرأة، وصار هنالك سياسات واجراءات لتمكين المرأة وتعزيز المساواة منذ مؤتمر بيكن عام 1995. كانت هناك دولتين فقط فيها جهازين للمرأة مثلما في مصر والاردن.وآليات تابعة للمرأة ترصد وتراقب بقية الوزارات، ادماج قضايا المرأة، وتعزيز دور المجتمع المدني في الدول العربية بما يعنى بقضايا المرأة.

وضع المرأة في التعليم والعمل تأخر بعد سنة التسعين اكثر من ذي قبل. فنسبة 50% من النساء في العالم العربي اميّات. اما على مستوى العمل فنسبة 22 % من النساء العربيات ضمن القوى العاملة، وهي اقل نسبة في العالم. ويوجد تفاوت بين الدول العربية الكبيرة مثلا، في موريتانيا والمغرب والدول الزراعية، فإن النسبة اعلى لانها تعمل بالزراعة. وفي لبنان كثير من النساء وصلوا الى المراكز القيادية اكثر من دول ثانية وهذا مؤشرعلى أن التعليم والعمل لهما علاقة بالقيادة السياسية.

بالنسبة للكوتا فحتى الدول المتقدمة لم يصلوا بدون الكوتا ولكن ليس المهم العدد بل المهم ان تكون المرأة فاعلة، ولكن بشكل عام هنالك زيادة في عدد التمثيل النسوي في البرلمانات مثلما في جيبوتي والجزائر".

السيدة مشيرة خطاب (ميسرة الجلسة):

"ارحب بالحضور وشرف لي المشاركة في هذا الاجتماع والشكر موصول لمن اعدّوا هذا الاجتماع: المعهد العراقي ومركز وودروويلسون الدولي للباحثين. يشهد العالم العربي منذ عام 2010 تطورات غير مسبوقة والمرأة كانت فاعل اساسي في احداث هذه التغيرات. عملت المظاهرات ونزلت في الشارع ولاحظنا دور المرأة بعد التغيير في متابعة القضايا وفي صياغة الدستور وفي الانتخابات البرلمانية والرئاسية. برزت المرأة كقوة تصويتية. كذلك في موضوع التحرش الجنسي استطاعت المرأة تلعب دور في ذلك".

الجلسة الاولى: كيف أثر التغيير السياسي على المشاركة السياسية للمرأة:

السيدة البرلمانية من العراق/ (تجربة العراق):

كلنا يعلم ان المرأة العراقية لم تصل الى البرلمان عن طريق التنافس الانتخابي بل بالتمثيل النسبي لضرورات يتطلبها واقع العراق والمرأة معا ولاسباب عديدة. وعلى الرغم ممايكتنف هذا النظام (الكوتا)من سلبيات الا انه اسس في العراق الى ارضية لتفعيل دور المرأة وَضَمنَ مشاركتها في ادارة الدولة، واعُتبر خطوة الى الامام في طريق تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. واذا اعترفنا بأن المرأة هي من تصنع الحياة واعتراف الشق الاخر وهو الرجل بكامل حقوقها ومنحها الفرصة في اداء دورها الاجتماعي والسياسي بصورة صحيحة، فإنها ستساهم بقدر كبير وبشكل ايجابي في صناعة وصياغة الانسان والمجتمع ،صياغة تبتعد كثيرا عن التشوهات الفكرية والمنحرفة (التشوهات الفكرية والطائفية منها والعرقية). التاريخ العراقي ساهم بظلم المرأة العراقية. فالجاهلية الحديثة وما يقرب من تسعين سنة على نشوء الدولة العراقيةعام 1921. لقد لاقت المرأة العراقية اوجاعٌ وجراحات عديدة من الظلم والحيف والجور والإرهاب، جراحات لم تشهدها نساء العالم كلّه ادت الى مصادرة حقوقها المشروعة، مرّة بحجة التفسيرات الخاطئة للدين والتقاليد والموروث الاجتماعي والنسق الثقافي والعوز، فابتعدت قسرا من نيل حقّها للتعليم والثقافة. فبدلا من تثقيفها وتوعيتها، نراها تجوب الطرقات والشوارع للتسول ولبيع الحاجيات لسد رمق العيش الذي اصابها نتيجة الحروب التي فُرضت على الشعب العراقي والحصار الاقتصادي وماكنة الارهاب الطاحنة، فابتعدت عن بناء المجتمع بناءا روحيا واعيا وسليما خاليا من الافكار المتخلفة.فبقيت محاطة بهالة من الظلام لا تعي مايحيط بها، اضافة الى الجانب الثقافي. صودر منها حق اخر بعدم اشراكها المجالات السياسية بالكثير من الحجج في غضون ذلك وفي فترة مابعد التغيير وبعد ربع قرن من الديكتاتورية وثقافة الحزب الواحد اريد للمرأة العراقية ان

تواكب الديمقراطية على عجل، فعلى غفلة من الزمن دخلت المعترك السياسي، دخلت مجلس الحكم الانتقالي ودخلت الجمعية الوطنية والبرلمان العراقي عن طريق (الكوتا) وعلى الرغم مما تتحفظ به بعض الاوساط السياسية والاجتماعية والفكرية لهذا النظام الا انه استطاع ان يلبي بعض الطموحات في تلك الفترة. لكن من ناحية اخرى شكّل هذا النظام الذيعُمل به في العراق عبئا على المرأة العراقية في تلك الفترة داخل البرلمان. فلم تكن المرأة مهيئة سياسيا، ولم تكن الارضية مهيئة لها.لقد وجدت نفسها بدخولها المفاجيء هذا انها تقف في منتصف طريق يُرش بوابل من الصراعات بين الفرقاء السياسيين. صراعات انعكست مردوداتها بالذبح وقطع الرؤوس وغياب للسلم الاهلي في بعض المناطق التي تتنوع فيها المكونات المجتمعية. وقفت وسط حدة الجنون الطائفي وسط هذه الاجواء المروعة وعلى عجالة تقاذفتها التيارات والكتل والاحزاب وكان لابد لها ان تتخذ القرار وان تساير الديمقراطية وان يكون نصيبها من التمثيل النسبي الـ25% عن طريق الكتل السياسية وعبر المحاصصة. فلا بد لها ان تختار ولا من خيار آخر يحميها من حمم الصراعات غير الارتماء العشوائي لاحدى الكتل المطروحة. فلا مجال لاستقلاليتها الا ما ندر.

لقد ابتعدت المرأة العراقية في ذلك الوقت عن استحقاقها الذاتي الذي يُبنى ويُؤسس على مبدأ الكفاءة والقدرات والمؤهلات وهذا الاتهام ينطبق على الرجل ايضا. ومن هنا لابد ان نلمس تغييرا جذريا حتى وان استمر العمل بنظام التمثيل النسبي، فهناك الكثير من الدول الاوربية والعربية تعمل به كفرنسا ومصر ودول اوربية اخرى لكنّ استخدامه يتم على اساس الكفاءة والتاهيل والنزاهة. انّ المرأة العراقية في حال اعدادها وتأهيلها ستكون قادرة ان تحقيق ذاتها السياسي وستكون قادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة، لكنّ السؤال المطروح اليوم وبعد 10 سنوات من التغيير وبعد كل هذا الحيف والقهر والظلم والاستبعاد الذي نال من كرامة المرأة في بلاد الرافدين، تُرى هل استطاعت بحضورها السياسي في داخل البرلمان او الوزارات ان تنال مستحقاتها السياسية؟ فهناك من لايزال يتهم هذا الحضور داخل قبة البرلمان بأنه لايزال حضورا ليس بالمستوى المقبول لغالبية البرلمانيات،لا بمستوى الطموح، ولا يشكل الا رقما جاء على عجل لملئ الفراغ.

هنا تثار العديد من الاسئلة المهمة ؟

- اين دور المرأة العراقية من القرارات الحاسمة؟
- واين حضورها في الحوارات الحساسة؟
- واين تواجدها امام العدسات الاعلامية؟
- ولماذا هي غائبة في مشروع المصالحة الوطنية؟
- وما هو حجم تمثيلها في السلك الدبلوماسي للمناصب العالية؟
- وهل اختيرت يوما ان تتراس وفدا مفاوضا لبلد خارجي؟
- وهل نالت حقها في نسبة التكافؤ في مجال الحوارات داخل البرلمان مثلما هو حاصل ومتاح لعضو البرلمان؟
- ولماذا لم تُتح لها منصب رئاسيٌّ او برلمانية لاحدى الرئاسات العليا الثلاث؟

من خلال المتابعة لهذا الكم الهائل من الاسئلة نصل الى قناعة وهي انّ فكرة انخراط المرأة داخل البرلمان او في مجالات ساسية اخرى لازالت عند الرجل العراقي في بداياتها ولا تزال فكرة مشوشة وغامضة لاتتفق مع الموروث الاجتماعي والتطرف الديني للبعض.
من هنا وبعد 10 سنوات وبعد التحسن الملموس في الملف الامني وبعد المتغيرات الكبيرة التي حصلت على الساحة العراقية والمتغيرات الدولية ايضا، فالعراق اليوم ليس عراق ماقبل عشر سنوات، خروج القوات الامنية ووجود الاتفاقية الامنية مع امريكا وخروج العراق من البند السابع وقرب الانتخابات التشريعية بداية العام القادم 2014 كُلها عوامل نأمل ان تؤسس الى حكومة قوية اكثر استقرارا من سابقتها.

اهم الافكار والخطط الاستراتيجية لتأهيل المرأة العراقية للمشاركة سياسياً:

- ضرورة توفير المناخ الملائم للمرأة ودعمها من رؤساء الكتل والاحزاب والتيارات واعطاءها الفرص المتكافئة بأبداء الاراء ومشاركتها الفعالة في الحوارات الهامة.

- اعتماد آليات داخل الاحزاب والتيارات تقوم على اساس خلق مراكز دراسية تُقدم دراسات احصائية وبحوث تخص واقع المرأة سياسياً وتحفيزها على المشاركة.
- في حال اعادة اعتماد قانون القوائم والتمثيل النسبي لابد من استحداث لجنة مستقلة بعيدة عن التوجهات الحزبية والطائفية تعمل بنزاهة تُكلّف بوظيفة تقييم ودراسة وخلفيات الاسماء من النساء والرجال المرشحة والي تطرحها التيارات السياسية في الانتخابات القادمة، دراسة تعتمد الكفاءة والقابلية ونزاهة العمل لأجل الوطن فقط.
- أستحداث ورشات عمل من الدولة والتيارات السياسية في مجال التمكين السياسي للمرأة وتطوير مستواها ووعيها الثقافي في هذا المجال.
  - دعم منظمات المجتمع المدني لإستحداث برامج سياسية ومناهج تحفيزية لتوعية المرأة سياسياً.
  - تدريب وتحفيز طالبات الجامعات على المشاركة السياسية.
- مشاركة افراد المجتمع في تنمية البلاد.
- لابد من تشكيل لجنة نسوية تخص عضوات البرلمان او من خارج العملية السياسية تعمل لذاتها بمشروع وطني متميز بعيداً عن كل التخندقات الطائفية والعرقية والحزبية ، مشروعاً اجتماعياً او اقتصادياً أو حتى تصالحياً خاصاً باللجنة النسوية.
- إشراك المرأة في مجال التحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال فهذه التكنولوجيا توفر مرونه لكل فرد من تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.
- التنسيق بين مختلف المؤسسات الاجتماعية (الرسمية والمدنية والدولية) ذات الصلة بقضايا المرأة للنهوض بواقعها.

اما تحديات مشاركة المرأة العراقية في الحياة العامة والسياسية فهي:

1. ضعف الوعي القانوني والسياسي للمرأة.
2. الفقر والعوامل الاقتصادية وارتفاع نسب الأمية.
3. التقاليد المحلية السائدة (الثقافة الموروثة).
4. عدم وصول شخصيات نسائية مؤثرة في مواقع اتخاذ القرار تمتلك نظرة واضحة لقضايا المرأة لان الولاء السياسي يغلب على الكفاءة في اختيار النساء للمناصب.
5. هيمنة العقلية الذكورية والشك حول أهمية مشاركة النساء في العمل السياسي.
6. عوامل دستورية وقانونية :إذ لاينص المشرع على مبدأ المساواة بين الذكور والإناث فيما يخص بعض الحقوق السياسية ،ومنهاعدم وجود نص في قانون ادارة الدولة من شانه ان يحدد حد ادنى لتمثيل النساء في. السلطة التنفيذية او القضائية.
7. عدم اهتمام القيادات الحزبية بتوفير مستلزمات التدريب والتطوير للكوادر النسوية ضمن تلك الأحزاب.
8. النسق الثقافي والقيمي والذي يكرس صورا نمطية عن المرأة ودورها في المجتمع.

السيدة المتحدثة البرلمانية من المغرب (تجربة المغرب):

لماذا تتواجد المرأة في البرلمان هذا يعدّ رهان ستراتيجي ويمكن للنساء من ممارسة حقوقهن السياسية ويمكن كذلك في تغيير العقليات، تعاني النساء العربيات من الامية بمفهومها الكبير والشامل ونحن البرلمانيات نعاني من الامية القانونية والسياسية والرجال لايساندوننا.

هنالك اطار دستوري وفي الدستور المغربي المرأة والرجل يتمتعون بالمساواة في الحقوق،، وبصدد المكتسبات القانونية كانت مدونة الاسرة وكذلك قانون الجنسية بمنح جنسية الام، كذلك هنالك مكتسبات اخرى بدخول المرأة في البرلمان في سنة 1993 وكذلك تعيين وزيرة واحدة في ظل الدستور الجديد.

في اطار التحالفات، النساء تكتلن من جميع الاحزاب السياسية ورفعن لافتات (امراة واحدة في الحكومة هذا عار!)،في 2002 المغرب يعمل بنظام الكوتا ولم تكن مُقرّة في الدستور الا انها أُقرّت مؤخرا إذ مكن الدستور 60 امرأة من دخول المعترك السياسي واصبحت النسبة 17%. اما المعطيات الدولية يجب ان تكون النسبة 20% فافريقيا لديها نسبة 20% وكذلك

برلمانات اوربية وبعض البرلمانات العربية ،في ظل الدستور الجديد وفي هياكل مجلس النواب لاتوجد أي امراة على رأس فريق (الفريق البرلماني :البرلمان عدة احزاب وكل حزب يشكل فريق او تكتل سياسي)وهنالك ثمان لجان فقط لجنة واحدة ترأسها امرأة، القوانين الانتخابية والدستور الجديدلاتترجم هذه الاستحقاقات فهل لابد ان ندرج نظام الكوتا في الدستور ؟ نعم ولكن ليست كافية لابد من تغيير السلوكيات فقضية المرأة في المغرب مثلما في الاقطار العربية.

مناقشات:

السيدة البرلمانية العراقية: هذا المحور مهم جدا لاسيما بعد التغيير، عشر سنوات على التغيير ماذا تغير؟ هل النساء قادرات ان يكن جزء من الشراكة السياسية؟ النساء اللواتي صعدن بالكوتا هل استطعن تشكيل التحالفات ؟هنالك خلل في التطبيق ويحتاج الى ضبط، الاحزاب الدينية وقضية الحداثة وهل هي افكار غربية؟ لابد من الفصل في الامور ولابد دعم النساء.

السيدة مشيرة خطاب: لايوجد دعم للمرأة داخل البرلمان ايضا النساء غير متوحدات وهنالك تنافس غير صحي.

السيدة البرلمانية العراقية: اليوم هنالك صراع سياسي ولكن الرغبة موجودة بالتوحد لدى النساء وصانع الصراع هو رجل، كلنا مهمشين في الحوار ولكن على اقل تقدير لابد معرفة مايحدث للقدرة على التحليل.

السيدة رند الرحيم: قضية المرأة هي محك للديمقراطية وللسلمية واذا انعدمت السلمية واستشرى النزاع فأول من يتأثرهو المرأة، في بعض الدول تحول النزاع السياسي الى نزاع مسلح. الامور وصلت الى المحك، ونقطة المحك هي المرأة، واضح جدا هنالك فرق كبير بين الشكل والمضمون الدستور يتحدث عن المساواة في اكثر من موضع وهنالك قوانين جيدة مثل قانون الجنسية وحق المرأة في اعطاء الجنسية لاولادها ولكن بالنتيجة لاتُّفعّل القوانين بل على العكس تعرقل، اذن هذه الشكليات التي وضعت هي لتجميل النظام في المجتمع الدولي والى اخر لحظة من كتابة الدستور 2005 كانت هنالك طلبات بعدم تضمين تلك الطلبات وكانت هنالك ثورة نسوية لوضع الكوتا وكانت هنالك مطاليب برفضها بعد وضعها، الأمر الآخر الملفت للانتباه هو عدم رغبة الأنظمة الحاكمة في وضع الكوتا في الجهاز التنفيذي والذي يسيطر عليه الاحزاب السياسية ونحن سعداء بوجود الكوتا في البرلمان ولكنها ليست الكوتا المطلوبة.

السيدة مشيرة خطاب: الكوتا بدون تدابير للنساء مثل عدم وجودها.

السيدة البرلمانية العراقية: الرجال والنساء يعرفون تماما أن الكوتا وضعت لدخول المرأة البرلمان واذا اخترقت المرأة حلقة بدأت التغيير وهي رئاسة كتلة سياسية المرأة دخلت البرلمان من خلال الكوتا وعلينا ان نحسن عملنا ولابد للمرأة ان تكون قيادية وتدعم النساء الاخريات للاسف لدينا لجنة شؤون اعضاء البرلمان لم تفعل بشكل جيد كذلك دور المرأة ضعيف في الاعلام.

السيدة مشيرة خطاب: عندما يطرح مشروع قانون هل يرفق معه شرح للقانون وتفسير لمواد القانون؟ وهل هنالك اجتماعات تمهيدية لمناقشة ذلك المشروع ؟هل ان المرأة موجودة في تلك الاجتماعات بشكل تكون جاهزة اثناء المناقشة.

السيدة البرلمانية من الجزائر: في البرلمان الجزائري هنالك لجان متخصصة وفيها عدد من النساء وعدد من الرجال يمثلون الاحزاب وتدرس مواد مشروع القانون مادة مادة واللجنة تعطي تقرير تمهيدي ويحق لكل نائب الاطلاع على التقرير التمهيدي، لاحظنا في هذه الفترة هنالك صراعات داخل الاحزاب مما جعل تلك التقارير لاتناقش في الاحزاب، في داخل البرلمان يحق لكل نائب التدخل وتقديم التعديلات والذي يتطلب عشرة تواقيع اذا الحكومة قبلت التعديلات ولكن جرت العادة ان كل التعديلات تأتي من مقترحات الحكومة ومعظم اعضاء الحكومة هم حزب الاغلبية،أنا انتمي لحزب الاغلبية- لكن في دراسة الميزانية اقترحت صندوق وطني للارامل تم رفض المقترح لان الوزير ليس من حزبي ووجدت نفسي في حرج لان حزبي رفض المقترح.

السيدة مشيرة خطاب: اقترح ان يطلب كافة اعضاء البرلمان من رئيس البرلمان عند تقديم مشروع قانون يكتنفه الغموض بتقديم مذكرة تفسيرية به وبالاخص في الامور المهمة.

السيدة البرلمانية من مصر: النظام الداخلي للبرلمان يعطي الحق بالتكلم وابداء الراي اثناء الجلسات وفي حال التجاهل ممكن تدوين الراي وادراجه امام الامانة العامة.

برلمانية من العراق: عند تقديم مشروع قانون لابد ان يقرأ قراءة اولى وقراءة ثانية وهنالك اللجنة المختصة بذلك المشروع وعلى هذا الاساس اعضاء مجلس النواب من حقهم ابداء ارائهم واللجنة تسجل تلك الاراء ومن ثم يتم التصويت على مشروع القانون.

ولابد التوضيح ان المرأة مهمشة في صنع القرار فاعتراف الرجل بالمرأة هو اعتراف شكلي إذ تغير النظام السياسي في العراق ولكن لم تتغير الافكار.

برلمانية من العراق: في العراق لاتشارك المرأة في المواضيع الخلافية فعلى الرغم من ان السيدة ميسون الدملوجي تحضر المفاوضات الا انها مراقب وناطق اعلامي وليست شريكة في القرار لاتوجد امراة في الحوار.

برلمانية من العراق:مشاريع القوانين تأتي من الحكومة والتي غالبا مايسجل عليها تحفظ على الرغم من انها تتضمن كثير من الامور الايجابية، في الدورة السابقة للبرلمان استطاعت النساء تشكيل كتلة نسوية لكننا في هذه الدورة لم نفلح في تشكيل كتلة نسوية.

السيدة هالة إسفانديارى: يمكننا من خلال هذا اللقاء التشبيك معنا عبر الاعضاء في المنطقة.

السيدة فاطمة سبيتي: اشير الى توصيات الاجتماع الاقليمي الماضي وهو انشاء شبكة اقليمية للبرلمانيات إذ طرحنا موضوع المعلومة وكل برلمانية لابد ان يكون لديها فريق بحوث فالمرأة لابد من فرض وجودها في العالم كله.

السيدة رند الرحيم: مايحدث اليوم في العالم العربي هو عملية تحويلية طويلة المدى، لماذا الرجل الذي لديه كل شيء يتنازل ويعطي للمرأة؟ لابد من الحراك والاعتراض والاعتصامات.

السيدة مشيرة خطاب: المشكلة في المرأة هي انها تأخذ كل الامور ببساطة دائما، الوصول الى المعلومة لكل عضو في البرلمان مهم جدا وذلك لدراسة اي قضية معروضة فالحكومة لتقدم مشروع قانون لابد من تقديم مذكرة تفصيلية،التحالفات ضرورية في البرلمان.

السيدة البرلمانية من مصر: ارى ان كل التغيرات السياسية مردودها سلبي على المرأة إذ تردت اوضاع المرأة، مثلا في مصر تعاني المرأة من تهميش،عزل سياسي، كل الرجال المرشحين للرئاسة تشدّقوا بقضية المرأة وعندما وصلوا الكرسي نتساءل اين المرأة من صنع القرار؟

هنالك منهج خاص لتهميش المرأة ويحزنني التشدّق بقضية المرأة فعلى سبيل المثال الانتخابات البرلمانية الاخيرة كان فيها اهانة للمرأة عندما وضعت في ذيل القائمة فلابد ان تكون هنالك وقفة جادة من المرأة ففي 2010 كانت المرأة غير مهيأة للمشاركة السياسية والكوتا هي ليست الحل..

السيدة فاطمة سبيتي: الكوتا بجميع اشكالها هي اساسية لوصول المرأة ولكن لابد من وضع اطار لها.

السيدة البرلمانية من تونس: وضع المرأة لم يزداد سوء بل انكشف المستور إذ كانت الاحصائيات الخاصة بالامية، العنف ضد المرأة ....الخ مغطاة وحتى بعد الثورة وضع المرأة كارثي والاحظ ان الذي تعانيه المرأة سواء في العراق او تونس او المغرب هو سيان. مثلا في تونس فيما يخص القانون الانتخابي الصدمة كانت ان كل السياسيين وحتى الديمقراطيين ضد

المناصفة في الانتخابات على الرغم من امكانية المرأة التونسية العالية في الادارة وعلى الرغم من ذلك لاتتقلد المناصب العليا .واحب ان اشير الى ان الاحزاب تلعب دور سياسي لتعزير مكانة المرأة فلها دور في التدريب السياسي والقانوني، في الاعلام نجد الرجل ولانجد المرأة ونجد التركيز على خطأ المرأة وتناسي خطأ الرجل، هنالك تجربة عشتها وهي ان رؤساء الكتل كلهم رجال وفي بعض الاجتماعات سالوني هل ستشاركين؟ اجبت نعم ساشارك لانني اصغر عضو والقرارات تهمني ،واخيرا اقول انني مع انشاء شبكة للبرلمانيات.

السيدة هالة أسفانديارى: انا واحدة من الذين يدافعون عن الكوتا فلولا الكوتا لن نستطيع النجاح، واجبار الحكومات على الكوتا استغرق وقت طويل ، الرجال ضد نظام الكوتا ويشعرون بأننا نأخذ حقوقهم، يجب ان لانعتقد بأن الرجال اكفأ منّا ويجب دفع نظام الكوتا في كل الاماكن وحتى على مستوى الجامعات وفي كثير من البلدان نعتمد على المساعدات الخارجية لذا يجب الضغط على هذه الدول بشكل يتم وضع شروط المساعدة وهو مشاركة النساء عن طريق الكوتا وفي جميع المستويات.

السيدة البرلمانية من الجزائر: بداية نضالي السياسي في الحركة الجمعوية عملت لمدة اربع سنوات وكانت هنالك مشاكل في بلداننا العربية لكن بعد مرور خمسة عشر عاما من النضال بدأت اشعر بالفرق بين المرأة والرجل سياسيا، فالرجل يحب المرأة المناضلة ولكن لايحب ان تكون منافسة له في المناصب، وبخصوص نظام الكوتا فهذا النظام وجد لخلق التوازن بين الرجل والمرأة في المجال السياسي ولابد للمرأة من السعي ولاتنتظر من الرجل ان يعطيها حقها.

السيدة البرلمانية من العراق: بخصوص نظام الكوتا اتساءل اين المرأة بعد التغيير؟ ان المرأة هي الخاسر الاكبر وهي الضحية وبالنسبة للمعلومة عندما نطلب المعلومة عند مراجعة وزارة معينة او دائرة معينة فمثلا انا اراجع دائرة البحوث وبذلك استطيع ان احصل على معلومة لكن في العراق نسبة الامية كثيرة والسبب هو تردي الوضع الاقتصادي والاعمال الارهابية، اضف الى ذلك اننا نوصي بتشكيل فريق عمل لمتابعة تنفيذ البنود الدستورية وتنفيذ القانون، اما يخص اقتراح القوانين من البرلمان العراقي فالبرلمان ليس له هذا الحق لان المحكمة الدستورية سلبت منا هذا الحق.

الجلسة الثانية : تحديد القيود الاجتماعية والسياسية للمرأة.

السيدة البرلمانية من العراق: (تجربة العراق):

يشرفني ان القي كلمتي امامكم وكلي امل ان نعمل معا لايجاد حلول لما تعانيه المرأة عامة والقيادية خاصة في مجتمعاتنا."

لايخفى على الجميع التقارير العراقية والدولية ومن بينها تقارير الامم المتحدة عن وضع المرأة في العراق والذي تدهور كثيرا بسبب الحروب والحصار لكنه تدهور بشكل متسارع بعد نيسان 2003 ولاسباب عديدة ليس فقط لان المرأة والطفل اكثر من يتحمل تبعات الحروب، انما بسبب تسيّد الرجل لكل مفاصل العملية السياسية في العراق الجديد لدرجة فقد بها المجتمع العراقي ظاهرة طالما تباهى بها وهي وجود المرأة في مراكز القرار السياسي وفي البعثات الدبلوماسية وفي قيادة مصانع ومستشفيات وصحف وغيرها للمثال وليس للحصر كان العراق من اوائل دول العالم في تعيين سيدة سفيرة وكان ذلك في بداية اربعينات القرن الماضي وفي ستيناته .كان العراق اول دولة عربية يستوزر سيدة. اما الان المرأة العراقية تعاني ضغوطات اجتماعية عديدة ومن بينها عدم فسح المجال لها للظهور والعمل على الرغم من ان الدستور العراقي يضمن حقوق الجميع بغض النظر عن الجنس وعلى الرغم من ان العراق من اوائل دول المنطقة التي وقعت على تطبيق اتفاقية الجندر الصادرة من الامم المتحدة. اعتقد انه ليس مجالنا في هذا التجمع ان نتحدث عن العنف الذي تتعرض له المرأة واقصد العنف الجسدي لكننا لابد ان نؤكد على الاضطهاد وهو العنف المعنوي والذي يفوق بتأثيراته العنف الجسدي ومثلما قلت ان المرأة العراقية تتعرض الى اضطهاد كبير سواء في مجال العمل او الاسرة في ظل تراجع القيم التي كانت سائدة في المجتمع وبهذا المعنى ان المرأة البرلمانية تتعرض الى اضطهاد مضاعف وهي دخلت البرلمان استنادا الى نظام الكوتا وقد وضع هذا النظام مخافة عدم فسح المجال للمرأة العراقية من دخول العمل التشريعي ان هذا النظام ولضرورته في الوقت الحالي انما جعل النواب الرجال ينظروا للنائب المرأة بأنها جاءت فقط لاكمال القانون ليس الا، هذه النظرة غير المنطقية تسببت في مواجهة البرلمانية

لضغوط سياسية داخل حزبها وكتلتها وبالتالي اثرت على عملها بالشكل الذي يفترض ان تظهر فيه مدافعة في الاقل عن حقوق المرأة والطفل ان لم يكن دفاعا عن الجميع.

يؤسفني هذا القول لكنه حقيقة لابد من مواجهتها للتوصل الى حلول مجدية، اصبح واضحا وجود تيارات تعارض تقدم المرأة ودخولها المعترك السياسي، ففي الكابينة الوزارية الحالية لاتوجد الا وزيرة واحدة وهي وزيرة دولة لشؤون المرأة وقد تم تسليمها المنصب بعد احتجاجات من البرلمانيات بسبب عدم وجود امراة في الكابينة التي يفترض ان تضم في الاقل ثلاث او اربع سيدات ،وهذا مثال نتستطيع ان نطبقه في كافة المجالات السياسية والسيادية والعملية، في لجان مجلس النواب، في مراكز صنع القراروالوزارات والسلك الدبلوماسي ،اذ ان بعض المؤسسات لاتفكر حتى بتطبيق الكوتا النسائية.

شخصيا اشير الى انني عانيت الامرين ابتداء من الحزب الذي رشحني ومن الكتلة التي انتمي اليها ، فبصعوبة كبيرة استطيع ان اجعل صوتي مسموعا وقلّما يتم استدعائي لمناقشة قضايا مهمة وحاسمة واستطيع ان اجزم بأن زميلاتي من البرلمانيات يواجهن ماواجهه عدا اثنين او ثلاث والفضل لكتلهن التي فسحت مجالا لهن للعمل والظهور الاعلامي علما ان بر اخمانيات ريات في الكتل نفسها تواجه ماشرت اليه سلفا.

نحن بحاجة الى جهود جبارة لتطبيق نص الدستور الذي لايفرق بين الجنسين وبحاجة الى اصدار قوانين تعيد للمرأة العراقية حقوقها والتي وضعتها يوما في مقدمة النساء العاملات في كافة المجالات ومنها المجالين التشريعي والتنفيذي وجميعنا بحاجة الى ان تتظافر جهودنا وصولا الى الهدف.

السيدة البرلمانية من مصر(تجربة مصر):

بصدد القيود الاجتماعية والسياسية في مصر ومن ايام النظام السابق :اي امرأة ترشح تواجه قيود عديدة نحن نتعامل مع شريحة تعاني مايعادل 70% نسبة فقر وامية فهي تعاني اشد المعاناة . بداية 2005 كانت تجربتي مع حزب التجمع ضد الحزب الحاكم عندما ترشحت وانا من محافظة اسيوط على الرغم من تشجيع الاهل لكن التجربة كانت نتيجتها اليأس فالمجتمع غير مُهيأ كذلك كان النظام الانتخابي هو النظام الفردي وليس القوائم على الرغم من استطلاعات الراي التي تشير كوني اهم مرشح فهذه كانت اهم تجربة لمخالفة الموروث الاجتماعي ولاسيما في الصعيد وكنت اعمل في بنك التنمية الزراعية ولدي مواقف جادة مع الناس وطالما كسرت القواعد والتقاليد اضافة الى تشجيع نساء كثيرات، فلابد من الانخراط في الساحة السياسية وتغيير الموروثات الثقافية وعندما وصلنا الى سدة البرلمان 2011 كان لابد للمرأة ان تفرض اسمها في مقدمة القائمة إذ ان النظام الانتخابي نظام قوائم والاحزاب تفضل ان تكون مقدمة القائمة من الرجال فيجب تهيئة مناخ عام وتهيئة المجتمع، السلطة لها دور والمرأة لها دور في كسر القيود الاجتماعية والسياسية، كذلك لابد من الاهتمام بالناخب وتفعيل حلول المشاكل الحياتية فمثلا عند نقص الموارد المائية لابد من متابعة الوزارة المعنية حول تلك المشكلة ،في مصر لدينا الشباب اكثر قدرة على التصدي واقتحام المواقف، النظام الحاكم يرغب في تغيير قوانين الاسرة وكافة القوانين لكن المرأة المصرية قوية وعندما تخرج بمظاهرة لابد من نتيجة ،يجب ضمان الحقوق السياسية للمرأة في الدستور ليتضمن المساواة بكل ماتحمله الكلمة من معنى.

السيدة البرلمانية من الأردن (تجربة الاردن):

انا عضو في البرلمان الاردني، عضو اللجنة المالية ومقرر لجنة المرأة والطفل في البرلمان العربي.، من خلال تجربتي الانتخابية في عام 2007 وإذ اني بدوية ومن قبيلة بني صخر يجب ان انزل في الانتخابات لأُمثّل قبيلتي- ونظرا للتحديات خسرت ،ثم ترشحت في 2010 وخسرت ، ثم ترشحت في 2013 ونجحت، نجاحي كان عن كوتا، نحن بحاجة ان نرى أمرأة تقود الكفة في مجلس الوزراء لدينا وزيرة واحدة ولابد ان نثبت اننا قدر المسؤولية، وانا كبرلماني لابد من العمل كل مدة على قضية تهم المرأة وتهم الرجل ومن الضروري تجسيد الهوة بين البرلماني والمواطن. نسبة المرأة الناخب الى الرجل هي 52% ولكن المرأة لاتدعم المرأة اثنان نساء فقط وصلن بدون كوتا. اضافة الى ذلك لابد من تمكين المرأة اقتصاديا فالمرأة اذا استقلت اقتصاديا كان لديها القدرة على اتخاذ القرار.

مناقشات:

السيدة فاطمة سبيتي: دعم المرأة للمرأة مهم جدا، وكذلك الاستقلال الاقتصادي للمرأة، اضافة الى ان من التحديات ايضا هيمنة العقلية الذكورية داخل المنزل.

السيدة البرلمانية من العراق: في العراق -وبعد التغيير- قلنا لاتوجد قيود بل توجد عقبات ومنها الفكر الذكوري وضعف الثقافة الديمقراطية في مجتمعنا لدى المرأة نفسها واهمية فهمها لمشاركتها في العمل السياسي حتى عندما تصل الى العمل السياسي وهنالك ضعف حقيقي لدى المرأة البرلمانية ويجب ان تعمل اكثر على توعية المجتمع ولاسيما نساءنا.، احزابنا في العراق ليس لديها تاريخ في العمل السياسي لذلك مهم ان نؤكد على الاحزاب نفسها 105وهناك عضو برلمان قدموا طلب ضرورة تضمين الكوتا في قانون الاحزاب على مستوى القيادة الحزبية.

السيدة البرلمانية من الجزائر: منذ الثورة التحررية 1954 والمرأة الجزائرية كانت مناضلة وشهيدة، وبعد الاستقلال كان هنالك اهتمام في التعليم والصحة وظهرت نساء قياديات خاصة في المسيرات السلمية لاعطاء صورة للرجل بأننا شريك ايجابي له، لكن المشكلة في التطبيق المرأة تناضل، وكرست مادة للدستور عن الكوتا، لكن تخوفاتنا في الصميم لان الاحزاب السياسية همشت النساء في المراكز القيادية. اذن لابد ان تتضمن التوصيات حث الاحزاب السياسية على تبوأ المرأة المناصب القيادية داخل الحزب.

السيدة البرلمانية من العراق: الواقع الامني الذي تواجهه المرأة اكثر من الرجل فتجربتنا في انتخابات مجالس المحافظات وتعرض النساء للاغتيالات تاكيد لكلامي،المرأة التي وصلت الى مرحلة من العمل السياسي لابد من تأهيل نفسها وتطويرها سياسيا. اليوم تتجه المرأة نحو التعليم والصحة، كذلك هنالك عزوف من النساء في المشاركة في الانتخابات والتحدي الاخر هو هتك عرض المرأة التي ترشح في العمل السياسي.

السيدة البرلمانية من تونس: وزارة المرأة لعبة اعطوها السياسيين للمرأة لتلهيها عن كثير من الامور. كذلك لدي ملاحظة اخرى هو التعسف في عدم استعمال تاء التأنيث، كذلك اقترح بعد انتهاء هذا الاجتماع لابد من ايصال رسالة للاحزاب لمعرفة مادار فيه وماخرج من توصيات.

السيدة البرلمانية من العراق:البرلمان العراقي-في اول جلساته- ناقش موضوع اللغة وضرورة التأنيث عند الضرورة .

.برلمانية من العراق: التغيرات التي حدثت في المنطقة العربية هي تغيرات سياسية وليست اجتماعية وهل ستكون بداية لتغيرات اجتماعية لاننا في مجتمع تحكمنا الاعرافوالدين وكل تحدياتنا في الوطن العربي هو تحدي اجتماعي، نحن تاريخيا دائما ندور في حلقة مفرغة واي تقدم سرعان مانعود للمربع الاول. لدينا مسألة ثانية هي دخول المرأة للجانب الديني فهي لم تدخل جانب التفسير الديني ،فالسيدة انتصار- رئيسة لجنة المرأة والاسرة والطفوله في مجلس النواب- في احدى الاجتماعات جلبت قضاة ورجال دين من الوقف الشيعي والوقف السني وكانت ارائهم سلبية جدا تجاه المرأة،اذن ضرورة التفسير المستنير للدين .

السيدة البرلمانية من المغرب: هنالك قيود اجتماعية، تاريخية، المرأة للاسرة والرجل للسياسة والدين والاعمال كذلك هنالك قيود اقتصادية لدخول المرأة عالم السياسة فالمرأة عادة لاتتمتع باستقلالية اقتصادية على الرغم من ان الرجال غالبا مايوظفون اموال من الدولة للسياسة،السلوكيات مثلا الفئة العمرية الشابة تكون كلمة الرجل الشاب اكثر مسموعة من كلمة المرأة الشابة في العمل وفي الاسرة والعامل المشترك في الدول العربية انعدام المساواة وانعدام الحريات وانهيار المنظومة التعليمية كل ذلك يلعب دورا في تغيير السلوك.

السيدة البرلمانية من العراق: اضيف نقطتين الأولى هي توظيف النساء في اعمال خدمية تقليدية والنقطة الثانية ضعف موردها الاقتصادي هي من القيود الاجتماعية، اضافة الى عدم وعي المرأة باهمية مشاركتها في السياسة واوصي بأنشاء مركز وطني لاجراء دراسات خاصة ومتابعة وضعها.

السيدة فاطمة سبيتي:هنالك مرصد اقليمي حول اوضاع المرأة تابع للامم المتحدة وعلى الصعيد الوطني يوجد في تونس ولبنان ومن المفترض كل الدول العربية تطبق هذه التجربة.

السيدة البرلمانية من العراق: اتفق مع الاراء التي ذكرت في اهمية مد جسور بين القاعدة والمرأة والتحديات التي تواجهها ،المرأة ولكنني ارى صعوبة اختراق التحديات ولدينا تجربة في العراق عند تشكيل مجلس مفوضية الانتخابات بدأنا نفقد تمثيل نسوي في ذلك المجلس لولا ضغط الامم المتحدة استطعنا ترشيح امراة واحدة وهي من المكون التركماني .

السيدة البرلمانية من الأردن: المرأة ضعيفة في عملها والرجل يستهتر بدورها نعترف بأننا النساء ضعيفات وانا اؤمن بمقولة "خذ وطالب" وعند الوصول نضع الشروط.

انا الوم الترجمة الخاطئة للدين فالمرأة قوية في الدين الاسلامي ولكن لابد ان نتمكن من تفسير الدين والفقه ولابد من تغيير المناهج التربوية فالمناهج هي الطامة الكبرى التي تميز بين الولد والبنت .

السيدة مشيرة خطاب: المعوقات السياسية هي وليدة المعوقات الاجتماعية، وللدين اثره فالمرأة كانت لها القيادة في ايام الفراعنة، لذلك أري ان مشاركة المرأة في تفسير الدين ضروري، والاحزاب تستخدم الدين لتركيع المرأة، والمرأة لابد ان تبذل جهد اعلى وطلب من المرشحات معرفة كيفية التغلب على تشويه السمعة التي تتعرض لها للارتقاء بشأن المرأة مع ضرورة ان تكون هيئة او وزارة او لجنة تعنى بشؤون المرأة تتمتع بكافة الصلاحيات والتخصيصات المالية؟

السيدة رند الرحيم: المرأة التي تدخل المعترك السياسي يطعن في شرفها ؟في المجتمع لدينا المرأة الشريفة هي المرأة جليسة البيت ، ونلاحظ انتشار موضوع التحرش الجنسي في الدول العربية في الاونة الاخيرة لعرقلة وقمع المرأة ولاهانتها وتكوين الشعور بالخوف لديها.

السيدة هالة أسفانديارى: لا أعتقد ان المشكلة تكمن في ان تكون لدينا وزارة او لا، المشكلة تكمن في عدم اعطاء موازنة او تكون الموازنة ضعيفة او تقليل الموارد البشرية وبالتالي تكون غير قادرة على تحقيق شيء، تونس اكثر تقدما في الدول العربية على الرغم من ذلك لم تستطع رفع التحفظ عن سيداو.

الجلسةالثالثة: كيف يمكن للنساءالاستفادةمن التغييرالسياسي الايجابي

قدمت السيدة البرلمانية من العراق (تجربة العراق):

في البدء.. لابد ان نذكر ان العراق كان يعيش نظاما ديكتاتوريا قمعيا، وكان المواطنون مرتهنين له بطريقة جعلتهم معزولين عن العالم بشكل كامل، اولعقوبات الدولية على العراق بعد غزو صدام للكويت جعلت العراقيين يعيشون خارج التاريخ المعاصر، وكان حظ المرأة من هذا الحصار قدرا كبيرا فهي محاصرة أولاً جتماعيا ومن ثم سياسيا وأقتصاديا عبر الحصار الاقتصادي على البلد بكامله، وعندما أنهارت المنظومة الاجتماعية والاقتصادية بشكل قاس ومدمر، اصبحت المرأة تناضل بشكل يومي من اجل عيش زهيد وكفاف بستر.

وبعد التغيير السياسي في العراق، بدت الأبواب مفتوحة للمرأة وللرجل للانطلاق بحرية للتعبير عن الرأي واعلاء الصوت عاليا والمشاركة السياسية عبر التصويت في الانتخابات والترشح لها .. وحصلت المرأة على الكوتا وتم ذكر ذلك في الدستور .. وهذا يعد انجازا كبيرا للمرأة .. لكن الوضع لايزال دون مستوى الطموح ، فالأوضاع الأمنية المتردية وظهور حركات متطرفة وأرهابية يجعل من المنجزات المتحققة منجزات هشة وغير راكزة بقوة في ادبيات وثقافة كل المجتمع العراقي .. فما

زالت المقولات الاولى حول أهمية خروج المرأة للعمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية تناقش في اوساط محافظةتستند في مرجعيتها الفكرية الى التاريخ ولا تعير أهمية ملحوظة للواقع المعاصر للبشرية، والتطورات الكبيرة التي حدثت بعد عصر التنوير ودخول مفاهيم الحداثة في الفكر البشري ..ان هذه العودة المستمرة للمقولات القديمة نفسها، يجعلنا ندور في تاريخ دائري لايتقدم ويجعل عملنا كنساء قابل للطعن في اية مرحلة زمنية .. ويتطلب منا العمل بوعي لما يتم تداوله من آراء ناتجة عن قراءة قاصرة للدين والاصالة والهوية المجتمعية ..مستفيدات من الانفتاح السياسي الموجود حاليا في البلاد، و الانفتاح الاعلامي ونشوء قنوات اعلامية ترأسها نساء واعيات ..ان الحرية الاعلامية لها الاثر الاكبر في أحداث تغيير في حياة المرأة في كافة الاصعدة..ولهذا علينا الاستفادة من الاعلام المهني الحر .

ويمكن الاستفادة من القوانيين الجديدة التي تم سنها بعد التغيير وهي حرية انشاء المنظمات والجمعيات غير الربحية (منظمات المجتمع المدني) في احداث نقلة نوعية في العمل التطوعي للمرأة، وسد النقص الحاصل في الخدمات المقدمة لها وتقديم التدريبات اللازمة في استيعاب التغير الحاصل في الحياة العامة، وبعض الاعمال المهنية التي تساهم في رفع كفاءة المرأة في العمل، والتمكين للحصول على فرص عمل لائقة بمتطلبات المرأة.

ان وصول المرأة الى مواقع صنع القرار يمكنها من عرض حالة النساء والاطفال وكل شرائح المجتمع بشكل افضل مما لو كان الرجل لوحده هو من يمثل كل فئات المواطنين، ولهذا ضرورة صعود نساء مؤهلات للعمل السياسي، وعدم الاعتماد الكلي على الكوتا في المجال التشريعي (مجالس المحافظات ومجلس النواب)فقد خلا الجانب التنفيذي من صعود نساء له، وهذا ايضا نشاهده في الجامعات ودوائر الدولة كافة فنادرا مانجد رئيسة جامعة اومديرة دائرة في وزارة معينة، ولذا على المرأة ان تسعى جاهدة لكسرهذا الطوق، والتفكير بوسائل تقنع السياسيين بضرورة ترشيح نساء لقيادة المناصب التنفيذية.

وما نحب التركيز عليه في اجتماعاتنا هو ضرورة اشراك النساء في البلدان التي خرجت من النزاعات توا :ان تشرك المرأة في مناصب تستطيع من خلالها ان ترسم سياسة تلبي احتياجات المرأة التي تعرضت للعنف ابأن الصراعات الدائرة في البلد وايجاد آيات لحماية النساء من العنف المتصاعد في المجتمعات التي تعاني من هشاشة الوضع الامني كالعراق.

ان رسم خطة استراتيجية لعمل طويل الامد للمرأة - وهي خطة ممكنة التطبيق حاليا لوجود وزارة مرأة ولجان للمرأة في البرلمان- يساعد على اخراج النساء من الضياع الاقتصادي والمجتمعي ويوفر الحد الادنى من الحياة الكريمة لها ، مع ايجاد بيئة قانونية ساندة ومنفتحة على واقع النساء في العراق . وهذه هي الخطوة الاولى لخلق جو مساعد لتفهم قضايا المرأة في المجتمع، وهذا يقع على عاتق مجلس النواب. ولذا فان تشكيل لوبي نسائي داخل المجلس وبالتعاونمع نواب مساندين للمرأة يمكننا من تمرير بعض القوانين المهمة لصالح المرأة. ان توحيد المواقف والجهود مسالة مهمة في انضاج اي عمل واخراجه الى النور.

تجربة الجزائر قدمتها السيدة البرلمانية من الجزائر:

حينما نتكلم عن بلد يتغير سياسيا بشكل ايجابي نتكلم عن دولة القانون والديمقراطية ، انا اؤكد انه من غير الممكن ان تتألق المرأة سياسيا الا اذا كان البلد ديمقراطيا بحق وان الحزب الذي تنتمي اليه المرأة هو اساس وصولها لهذا المجتمع، وعلى المستوى البرلماني لابد من الحديث عن الائتلافات النسوية، نحن النساء لم نستطع التوافق على فكرة او رأي بصدد تشريع معين. من الامور المهمة ايضا لابد من محاربة الامية وكذلك ضرورة الاهتمام بالمناهج كذلك اشير الى ان الجزائر اول بلد مسه الارهاب واول بلد حارب الارهاب..

مناقشات :

السيدة البرلمانية من العراق:هنالك امور ايجابية لابد الاشارة اليها منها كتابة الدساتير والتأكيد على الكوتا في كافة المجالات وكافة مفاصل الدولة كذلك ضرورة التأكيد على حرية الاعلام أذ اصبح الاعلام الان في قبضة السلطة وتراجع عما كان عليه في بداية التغيير مثلا قناة الحرة من الواضح انها تساند القوى الثيوقراطية اكثر من القوى الديمقراطية، يجب ان نعمل شبكة

نسائية ويجب دعم منظمات المجتمع المدني ويبدو لي ان المنطقة متجهة الى الانظمة الاسلامية وهنالك دعم دولي للقوى الاسلامية وهنالك الاحزاب الاسلامية التي تريد اسلمة المجتمع على الرغم من ذلك هنالك رجال دين معتدلين جدا ومنهم سماحة السيد السيستاني ولابد التوجه الى مثل هذه الزعامات الدينية.

السيدة البرلمانية من العراق: لكي تكون أمرأة قيادية لابد ان تكون ذكية جدا، لابد الاشارة الى ان هنالك جوانب ايجابية في التغيير السياسي منها حرية الصحافة وحرية الراي وتعدد وسائل الاعلام.

السيدة البرلمانية من الجزائر: بحكم خبرتنا، نحن شاكرين لرئيس جمهوريتنا في الجزائر عندما عرض حصة المرأة في المجالس المنتخبة على الرغم من رفض الاحزاب ولكن بدعم رئيس الجمهورية حصلنا على الكوتا . يجب علينا نحن النساء تطوير اداءنا ولابد من جسور تواصل بيننا وبين القاعدة التي انتخبتنا كذلك لابد من العمل من اجل المصلحة العامة ونطالب بتعزيز مكانتنا ففي التسعينات كان هنالك تيار اسلامي وصل الى المجلس الوطني المنتخب وكنت في حينها في احد مراكز الاقتراع لاحظت عدم اكترث الاحزاب المدنية على عكسه الاحزاب الدينية اهتمت اكثر واستطاعت تحشيد اكبر عدد ممكن وعند الوصول الى البرلمان لم تكن هنالك امرأة .

اضافت برلمانية اخرى من الجزائر: عانينا من مشكلة التطرف السياسي واستعمال الدين وكان الدستور ينص على حظر استعمال الدين لاغراض سياسية لذا تم منع اي عمل سياسي داخل المساجد والجامعات.

السيدة البرلمانية من مصر: بخصوص المرشدات والواعظات اشير الى اننا قبل فترة اقرّينا وثيقة تجريم العنف ضد المرأة فوجئنا باعتراض احد المنقبات التي اتهمتنا بأننا نقلّد الغرب لذا قمنا باستدعاء احد مشايخ الازهر وتكلم عن حقوق المرأة في الاسلام ،اشير الى اهمية المشاركة الايجابية للمرأة كناخبة وفي مجتمعنا المصري ان من يستخدموا الاسلام كوسيلة قد فشلوا ففي مصر نرفض التأسلم المصطنع وكلنا نتعامل بحذر معهم. فيما يخص الأعلام هنالك نوعان من الأعلام أما حكومي او حر والأعلام الحكومي موجه اما الأعلام الحر مستقل وهو الصوت المسموع.

السيدة البرلمانية من العراق: لكي نتمكن من الاستفادة من التغيير السياسي الايجابي علينا استثمار ذلك عن طريق التشريعات بوصفنا مشرّعات مثلا نسبة الامية لدى الاناث :أكثر من الذكور ولابد من تشريع قانون الامية، الدستور العراقي اعتبر الاسلام مصدر التشريع ولايجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الشرع الاسلامي او مع مبادئ الديمقراطية ، اليوم نحن شركاء حقيقيين في العملية السياسية وضرورة الاهتمام بالاحصائيات والتي بينت على سبيل المثال ان محافظة ميسان اكثر المحافظات امية وعمالة للاطفال فلابد من فتح مراكز تنمية للمرأة في كل محافظة.

السيدة البرلمانية من العراق: افضل ماحصلنا عليه من التغيير هو الدستور العراقي وحفظ حقوق جميع ابناء الشعب العراقي ولكن لدينا مشكلة في تطبيق الدستور، كذلك المرأة لاتطالب بحقها الا بمساندة رجال الدين والاعلام، في كردستان العراق لدينا الهيئة العليا لامور النساء وهنالك تقدم في القوانيين التي تنصف المرأة فقوانين كردستان تجرم الرجل الذي يقتل بدافع الشرف ونحن الان بصدد مشروع قانون لتدريس مادة حقوق الانسان في المناهج التربوية.

السيدة مشيرة خطاب: ان تدريس مادة حقوق الانسان مهم جدا وان اية برامج لحقوق الانسان لابد من مساندة المفوضية السامية لحقوق الانسان، إذ عملت دليل حقوق الانسان بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، واشير الى انه في العالم العربي اصبحت كل الاتفاقيات الدولية واتفاقيات حقوق الانسان على انها اجندة غربية وتروّج لزواج المثليين او تروّج للحرية الجنسية للفتيات على الرغم من ان تلك الاتفاقيات لاتتعارض مع اي دين.

السيدة البرلمانية من المغرب: لدينا تجربة في المغرب فاصلاحات الدستور سنة 2011 اعطت مساحة للعمل وحقوق كثيرة واعطى الحق لكل برلماني بادراج مقترح قانون وتراست المعارضة احدى اللجان على اثر ذلك اعترضت احدى البرلمانيات على احدى مواد مدونة الاسرة والتي تحدد سن الزواج وتعطي للقاضي الاذن بالزواج قبل سن ال 18 سنة ولكن الذي حصل اصبح هذا الاستثناء هو القاعدة العامة. خلاصة القول ان الدساتير والتشريعات غير كافية لابد من مزيد من النضال والمتابعة.

السيدة البرلمانية من العراق: اود ان اشير الى ان المرأة استطاعت ان تناقش مواضيع عديدة تهمها كحرية المرأة في السفر ،العنف ...الخ.ولابد من دعم منظمات المجتمع المدني والاعلام الذي كان لهما دور بارز لرفد البرلمان ببعض التشريعات وكذلك اهمية التواصل مع الناخبين وبصدق.

السيدة هالة اسفانديارى: حول دور الدين في مجتمعاتنا ، ونحن نعيش في مجتمعات اسلامية_ يجب ذكر حقوق النساء في الدستور وكذلك توجد مادة في الدساتير تنص على ان الاسلام دين الدولة ويجب علينا ان نجد نقاط الاتفاق فمثلا قانون الاحوال الشخصية على الرغم من انه قائم على الشريعة بل ممكن الاستفادة منها فلااعتقد ان امراة تريد زوجها ان يتزوج عليها امرأة ثانية او تريد سن الزواج لابنتها تسع سنوات فهو سن الدراسة وكذلك لايمكن للمرأة ان تسلب حقها في الطلاق او حقها في العمل ولااعتقد ان اي من دولنا ستقبل الفصل بين الدين والدولة فانا عشت في دولة وكان الدين حالة خاصة وفي مصر عند طرح السلفيين مرشحيهم من النساء وضعوا صورة وردة بدل صورة المرشحة.

السيدة البرلمانية من العراق:اؤكد على مشاركة المرأة في السلطة التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية لاسيما ان المرأة اكثرنزاهة واكثر عدالة.

الجلسةالرابعة: حلفاء النساء وتحالفات النساء داخل وخارج البرلمان

السيدة فاطمة سبيتي: لايوجد فصل بين الدين والدولة دائما هنالك تشابه واذا اخذنا الاحزاب هنالك احزاب علمانية ومدنية واحزاب دينية وبخصوص الفقر:المرأة الفقيرة اقرب الى التديّن من الرجل وكلما زاد الفقر زاد التديّن اذن هذه هي النقطة، هنالك اتحاد برلماني عربي وفيه لجنة للمرأة واذا ماتواصلنا مع تلك اللجنة لاداعي لخلق الشبكة،في السعودية عينت اول قاضية وننتظر اي قضايا سوف تنظر تلك القاضية، في لبنان واثناء الانتخابات ترشحت احدى النساء وبدل ان تضع صورتها تم وضع صورة زوجها وكتب "انتخبوا زوجتي " وفي لبنان تم اقرار الزواج المدني .

السيدة البرلمانية من العراق تناولت (تجربة العراق):

سأتناول في هذا الأجتماع تجربة العراق و مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار إذ أصبح هذا الموضوع مؤشرا الى مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات وان العديد من دول العالم قد اهتمت بهذا الموضوع وانشأت على اثرها العديد من الهيئات والمؤسسات النسوية الحكومية منها وغير الحكومية والتي تدعي للمطالبة بحقوق المرأة وانتشالها من العنف والتهميش الذي عانته المرأة في دول مختلفة ونتيجة لذلك فقد كونت تكتلات نسوية ليس فقط خارج العملية السياسية بل وحتى المشاركة في داخلها من خلال عمل هذه التكتلات داخل المجالس النيابية للمطالبة بحقوقها.

تختلف مطاليب هذه التكتلات من بلد لاخر حسب مايعانيه ذلك البلد من صعوبات فمنها ما نشأ منذ عام 1893 مثلما في نيوزلندا والتي ازدادت على اثرها مشاركة المرأة في العملية السياسية فاصبح لهن حق التصويت والترشيح لاجل تولي مناصب رئاسية وقيادية في الدولة ومنها تجربة العراق الذي شهد تزايد في عدد النساء اللواتي يتولين المناصب العامة لعدة اسباب منها :

- زيادة حركات المراة على نطاق عالمي مما ادى الى زيادة وعيها بامكانياتها السياسية وتطوير قضايا جديدة تدفع المراة الى حشد طاقاتها من اجلها.
- الرغبة الجديدة من الاحزاب والنظم السياسية لتخفيف القيود المفروضة على وصول المرأة الى عالم السياسة، من خلال تبني نظام الحصص الكوت.
- حلول القضايا الاجتماعية محل الاهتمامات الامنية في الجو السياسي السائد مما ادى الى انفتاح الفرص امام شخصيات جديدة للقيادة واعادة ترتيب الاولويات السياسية

يتضح لنا ان مفهوم المشاركة السياسية للمرأة شمل النشاطات التي تهدف الى التاثير على القرارات التي تتخذها الجهات المعنية في صنع القرار السياسي (كالسلطة التشريعية والتنفيذية والاحزاب)، وان مشاركة المرأة في العملية السياسية مكنها من الحصول على حقوقها والدفاع عنها ،الامر الذي اعطى المرأة قدرة التحكم بأمور حياتها والمساهمة في توجيه حياة المجتمع بشكل عام واتاحة دور فعال في تخطيط السياسات وتوجيهها بشكل يخدم فكرة المساواة بين الجنسين وهذا ما نص عليه الدستور العراقي ولم تعد قضايا المرأة ودورها من الامور الثانوية او الكمالية في اي مجتمع لذلك برزت اهمية دور التكتلات والهيئات النسوية سواء كان ذلك في داخل المجالس النيابية ام في خارجها للحفاظ على حقوق المرأة السياسية وفتح افاق جديدة امامها للعمل في المجتمع

ومن خلال تجربتنا العراقية - وبالاستعانة بخبرات دولية - سعى العراق اليوم ومن خلال ابنائه الخيرين وبكل طاقاته وامكانياته لاستعادة الدور الاقليمي والدولي والحضاري الفاعل للعراق والدور الطبيعي للمرأة العراقية التي عانت شتى انواع الاضطهاد والتمييز طيلة الحقبة الماضية والتي ادت الى تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة العراقية مما كان له اثره البالغ على دور المرأة العراقية في بناء المجتمع .

واليوم ،وبعد الدور البطولي الذي لعبته المرأة العراقية في المشاركة الواسعة في ممارسة حقها في الانتخابات الديمقراطية التي شهدها العراق الجديد والذي جاء وبفضل وعيها لتظهر على الملا انموذجا للمرأة الواعية لكبر حجم دورها واهمية مشاركتها في سياسة نهضوية تمهد للاطلاع لدور ريادي على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتساهم وبقوة في بناء العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد .

وبعد ان تبلور الدور الحقيقي للمرأة العراقية تم الاعلان عن تشكيل كتلة نسوية برلمانية في الدورة البرلمانية السابقة وبمشاركة جميع نساء البرلمان على مختلف انتماءاته السياسية ومشاركة جميع المهتمين بقضايا المرأة من الرجال والاحزاب والمنظمات لايجاد استراتيجية فعالة تساعد على تقدم المرأة العراقية وضمان حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كان هذا التكتل النسوي عبارة عن مشروع وطني نهضوي نسوي شامل أكد على مشاركة جميع النساء العراقيات بكافة اطيافهن مرتكزين في ذلك على مبادئ الدستور العراقي وقد انطلقت الكتلة النسوية بهذا المشروع لالقاء الضوء على التشريعات التي تخص المرأة وتحميها من العنف والتعسف وغيرها من القوانين.

وهدف هذا التكتل النسوي الى:

1- دعم جميع قضايا المرأة وإيجاد مواقف قوية وموحدة بشان جميع القرارات والنشاطات البرلمانية التي ترسم مستقبل البلاد.

2-إيجاد أرضية مشتركة للحوار البناء ورفع مستوى الكفاءة والأداء البرلماني من خلال برامج منظمة لاكتساب المعلومات.

3-إيجاد الدور الحقيقي للمرأة العراقية في البناء والأعمار وضمان المشاركة الفاعلة في كافة مؤسسات الدولة.

4- التنسيق مع جميع النساء في الكتل البرلمانية الأخرى لتوحيد الرؤيا حول قضايا المرأة العراقية وفتح القنوات مع جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية لوضع إستراتيجية وطنية لتطوير المرأة العراقية.

واود الاشارة الى اننا -وكنساء برلمانيات في مجلس النواب العراقي - شاركنا بتجمع عراقيات من اجل السلام وتحت شعار (لا للعنف.. كلا للطائفية) وضم هذا التجمع عدد من البرلمانيات والنساء في الحكومة وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني حاولنا ايصال صوت المرأة والتي تمثل أكثر من نصف سكان العراق، فإذا الغي دور هذا الكم الهائل ولم يؤخذ برأيه في أمور هي من صميم واجباته في بناء الحياة الكريمة لكل المجتمع فان ذلك ينعكس سلبيا على جميع أوجه التقدم السياسي منها والاجتماعي والعلمي.

وعقدت وزارة الدولة لشؤون المرأة في العراق وقبيل انتخابات مجالس المحافظات في العراق وبتاريخ 20 / 4 / 2013 ندوة حوارية دعت كافة النساء المرشحات لانتخابات مجالس المحافظات للحضور والتحاور والتثقيف باهمية دور المرأة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي .

وفي الختام ...اتمنى لاجتماعكم هذا النجاح و الخروج بتوصيات ومقترحات بناءة من شانها ان تسهم في دعم حقوق المرأة واثراء الافكار لتكون منهج عمل للجميع .

ولايفوتنا ان نسجل شكرنا الجزيل لكل من مد يد العون والمساعدة في انجاح هذا المؤتمر ايمانا منا في مدى اهميته في تعزيز دور المرأة لتحتل مكانتها الريادية في البناء والاعمار والازدهار .

السيدة البرلمانية من تونس: في مجال تحالف المرأة داخل البرلمان،خارج البرلمان ومع المجتمع المدني، فالمرأة داخل البرلمان دورها ينقسم الى قسمين تحالفاتها مع زميلاتها في احزاب مختلفة والقسم الثاني تحالفها مع الرجل سواء من حزبها او الاحزاب الاخرى المرأة المنافس الاول هو للرجل، لذلك يجب ان نعمل من الرجل نقطة قوة ونجلب الرجل الى حلفنا خير من ان يكون منافسا لنا، اضافة الى المرأة مع المرأة المختلفة سياسيا معها فقضية المرأة تخص كل النساء مهما اختلف الطيف السياسي .

المرأة خارج البرلمان لابد من التركيز على المرأة الناخبة ففي احدى المرات واثناء الاقتراع كنت في طابور النساء سألوني اذا صوتت المرأة لمرشح ما هل سيعرف زوجها بترشيحها فشرحت لهم ان التصويت سري فالنساء غير واعيات بذلك.

كان حزب النهضة الاسلامي ضد الترشيح بالمناصفة، عملنا مأدبة غداء للبرلمانيات ويجب ان نعمل معا من اجل الدفاع عن الترشيح بالمناصفة لذلك يجب الحديث مع النساء حول ذلك.

المرأة مع السياسيين خارج البرلمان: يجب ان نوثق العلاقة مع النساء السياسيات اللواتي لسن ممثلات داخل البرلمان.

المرأة مع المجتمع المدني: البرلمانية يجب ان تدعم المجتمع المدني والمجتمع المدني يجب ان يدعم المرأةواظن للمجتمع المدني صوت مسموع في كافة البلدان العربية ويجب احداث التغير عن طريق كتلة نسائية برلمانية وتكون ممثلة في القرارات والمشاورات السياسية

السيدة فاطمة سبيتي: ليست فقط قضية المرأة بل تفعيل دور المرأة في كل القضايا وورشة العمل هذه هدفها تفعيل دور الاليات في قضايا المرأة وكل القضايا.

اليوم الثاني: **"كيف تستطيع النساء البرلمانيات الاستفادة من الفرص"**

شملت وقائع جلسة اليوم الثاني (بدمج الجلسات الاربعة الى جلستين فقط) لتشابهة المواضيع:
أ –أتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وقرار مجلس الامن المرقم 1325
ب - تحديد القيود الاجتماعية والسياسية للمرأة.
ج - الجلسة الثالثة: كيف يمكن للنساء الاستفادة من التغيير السياسي الايجابي.
د - حلفاء النساء وتحالفات النساء داخل وخارج البرلمان

أدارت الجلسة الصباحية السيدة هالة إسفانديارى من مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، والسيدة رند الرحيم المديرة التنفيذية للمعهد العراقي والتي أوضحت بأنة تم قلب البرنامج الصباحي إذ ستتناول الجلسة الصباحية البدأ بالسيدة فاطمة السبيتي التي ستتحدث عن (سيداو) ويتبعها أسئلة أو حديث وحوار واستراحة قصيرة ثم دمج جلستين تتكلم بها السيدة مشيرة خطاب عن قرار مجلس الأمن المرقم 1325 وأيضا المتحدثات من العراق والجزائر حول تقريبا نفس الموضوع :دور المرأة في السلم والصراعات بعد ذلك حوار ثم فترة الغداء.

تقدمت السيدة فاطمة سبيتي بالحديث عن اتفاقية سيداو وأكدت على ان الموضوع مهم جدا وهي اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وقد صادقت عليها 19 دولة عربية ماعدا السودان والصومال وفلسطين التي لا تمتلك عضوية كاملة في الأمم المتحدة ،وأضافت سنعرض الاتفاقية بموادها ويجب على البرلمانيات تقديم برامج لتنفيذها .

وأوضحت أن آخر الدول التي انضمت إلى الاتفاقية هي الإمارات العربية المتحدة و قطر وتونس وعمان وليبيا، وقد تم رفع بعض التحفظات فمثلا في الكويت تم رفع التحفظ عن حق الترشيح والانتخاب للمرأة في سنة 2005 عندما تم إعطاء هذا الحق للمرأة الكويتية .

وبينت السيدة فاطمة أن أكثر التحفظات في الدول العربية هي بحجة (بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية)، أن التحفظ على المادة الثانية من الاتفاقية والتي لا علاقة لها بالشريعة وان هذا التحفظ على هذه المادة بالذات يوقف عمل الاتفاقية ونضرب مثلا لذلك عقد زواج مع وقف التنفيذ .

هناك أولويات في الاتفاقية فبعد إيداع وثائق التصديق لدى الأمم المتحدة يجب على الدولة تقديم تقرير في السنة الأولى وتقوم الأمم المتحدة بتعيين 23 شخصية كخبراء للمراجعة، وهؤلاء الخبراء يتغيرون كل أربع سنوات إذ يطلع الخبراء على كيفية تنفيذ الاتفاقية ويقدموا اقتراحاتهم للدولة المعنية ويرجع الأمر للدولة بالتنفيذ من عدمه.

وأضافت السيدة فاطمة: في كل الدول العربية هناك لجان وطنية حكومية ويفترض أن تكون مشتركة بين خبراء وطنيين أكاديميين ومنظمات مجتمع مدني ويتم إعداد شكل (فورما) لمتابعة التنفيذ.

بالإضافة إلى ذلك هناك تقارير الظل والتي تعد من الجهات الغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني ومن المعروف أن الحكومات لا تحب تقارير الظل لأنها توضح الفرق بين تقاريرها وما تكشفه تقارير الظل من حقائق ،ثم تقوم لجنة سيداو بمقارنة التقارير الحكومية مع تقارير الظل ، وقد صدر مؤخرا ملحقا للاتفاقية وهو البروتوكول الاختياري الذي يعطي

الحق للأشخاص والأفراد تقديم لتنفيذ الاتفاقية إضافة إلى الجهات الغير حكومية .

وان تنفيذ الاتفاقية غير ملزم للدول وهي غير إجبارية ، ولكن تكون كعرض حال للدولة المعنية أمام الدول الأخرى لان مناقشة التقارير تكون أمام كل الأعضاء .

قد استعرضت السيدة فاطمة مواد الاتفاقية وأشارت إلى:

م 2: التزام الدول بضمان المساواة بين المرأة والرجل.

م4 : اعتماد التدابير المؤقتة والخاصة مثل الكوتة .

م6 : نصت على تجريم ومنع الاتجار بالمرأة.

م10و 11و 12 و 13 أكدت على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

م7 : أكدت على وجوب الحقوق السياسية للمرأة (والتي تهمنا كثيرا).

م9 : الحق في منح الأم الجنسية لأولادها.

م14: حقوق المرأة الريفية.

م15 : المساواة أمام القانون.

م16 : حق الزواج وتكوين أسرة (كل مايتعلق بالأحوال الشخصية).

م19 : توصيات وليست مادة فمثلا عندما أصبح العالم يتحدث عن العنف ضد المرأة صدرت عن اللجنة توصية خاصة عن وجوب مكافحة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله .

وبينت أن المغرب وتونس قد رفعت التحفظات على الاتفاقية ولكن إعلان فقط ولم ترسل وثائق التصديق وهناك إشكالية في رفعها .

وأضافت أن الكويت رفعت التحفظ على المادة 7 والخاصة بالحقوق السياسية للمرأة.

مصر والجزائر رفعت التحفظ عن المادة 9.

الأردن رفعت التحفظ حول المادة 15 فيما يتعلق بحرية التنقل والسكن.

وان بقية الدول تدرس الموضوع.

أن منظومة الأمم المتحدة + الاسكوا + صندوق السكان وغيرها تعمل جميعها على قضايا المرأة وهذه الجهات تساعد الدول لرفع التحفظات وتبعث بمستشارين لهذه المهمة وتستطيع أي دولة أن تطلب مستشارين للمساعدة في رفع التحفظ وفي التشريع .

وقد أوضحت أن تونس والجزائر والسودان ومصر والمغرب واليمن والإمارات المتحدة لم تبعث وثائق التصديق المتعلقة برفع التحفظات للأمم المتحدة فيما يتعلق بتعديل القوانين الخاصة بالجنسية.

جرت بعض التعديلات على تشريعات مرتبطة بقوانين الأسرة وعمل مقارنة بين الدول العربية بالنسبة لرفع سن الزواج مثل اليمن ومصر ورفع سن الحضانة وهناك فرق بين المذهبين السني والشيعي في هذا المجال هذا بالإضافة إلى أن كثير من الدول ليس لها محاكم مدنية للأسرة ويجب إنشاء محاكم مدنية للأسرة وصناديق للنفقة للأرامل وكذلك الانتفاع بالسكن للزوجة الحاضنة بعد الطلاق ونرى أن إجراءات المحاكم الشرعية تتعدل يوما بعد آخر.

أما بالنسبة للكوتا فقد بينت أن الكوتا (بشتى أنواعها) مهمة جدا لزيادة الترشيح والانتخاب في البرلمان والمجالس البلدية .

وأضافت أن الجزائر وجيبوتي، الصومال، الأردن، تونس، السودان، العراق، فلسطين، عمان، المغرب،وموريتانيا ، طبقت نظام الكوتا، عندنا في لبنان لم يوافق البرلمان على مشروع الكوتا وحتى في حالة موافقة الحكومة لم يوافق عليها البرلمان وان أحسن قوانين الانتخاب (النسبية) وتكون المناطق الانتخابية فيها واسعة ولوائح الترشيح تكون مغلقة وتكون هناك نسبة ترشيح للمرأة وتكون تراتبية بعدم وضع النساء المرشحات في آخر القوائم لكي لاتشطب.

في كثير من الدراسات لم يكن هناك في بعض الدول ليوجد فرق بين المرأة والرجل وعملت مثل هذه الدراسة وكانت النتيجة عدم وجود فرق بين المرأة والرجل في تبوء المناصب السياسية.

اثبتت الكثير من الدراسات في العديدي من الدول بانه ليس هناك فرق بين المرأة والرجل في تبوء المناصب السياسية ، سيما أن منهاج عمل بيجين يؤكد على وضع 30% كوتا في شتى المستويات، إذ يجب أن تكون كوتا في القطاع الخاص وفي الإدارات والأحزاب وفي القطاع العام ويجب أن تحصل النساء المهتمات بالسياسة على مناصب دون عوائق. كذلك الدراسات تشير إلى

انعدم انخراط المرأة والرجل في الحزب يؤدي إلى عدم حصول المرأة على المشاركة السياسية وهذا أمر معروف في كل العالم فمثلا في ألمانيا وصلت ميركل عن طريق الحزب وحتى مارغريت تارشر وصلت عن طريق الحزب .وعندنا في لبنان لم يحصل أن رشحت امرأة كمستقلة وان آخر نجاح حققته المرأة السعودية هو وصول 30 امرأة إلى مجلس الشورى وكلهن يحملن شهادة الدكتوراه عدا واحدة أميرة، وثريا عبيد كانت المديرةالتنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وجميعهن لديهم القدرة والمقدرة على التأثير فهل ياترى يستطعن التغيير؟ وقد تم مؤخرا تعيين قاضية فيا ترى ماذا سيكون دورها؟ وفي أية محكمة ستمارس عملها وأي القضايا التي أوكل لها النظر فيها ؟

العنف ضد المرأة و الأمم المتحدة: ساعدت الكثير من الدول على إثارة الوعي لوقف عن العنف ضد المرأة ومنذ عام 1995 هناك نقلة في الدول العربية تجلت في القدرة على التحدث عن العنف ضد المرأة بشتى أشكاله وأنواعه، العنف المنزلي والسياسي والذي كان هذا في السابق غير مسموح التحدث عنه.

والعنف الذي وقع على النساء بعد الربيع العربي في الثورات العربية التي حصلت، فمثلا في تونس والبحرين وليبيا ومصر كانت النساء سباقات ويقفن جنبا إلى جنب مع الرجال وكسرن حاجز الخوف والذي حدث بعد الثورة مؤخرا هو شيء آخر (موضوع ثاني).

في بعض الدول طرأ تعديل في قانون العقوبات . إذ وجب تغريم المغتصب ومعاقبته بدلا من القانون السابق الذي يعفي المغتصب من العقوبة بزواجه من المعتدى عليها (المغتصبة).

وفي تونس والمغرب هناك نقلة نوعية في هذا المجال ويجب أن تكون هناك تدريبات للسلك القضائي كي يقوم بدوره في تطبيق اتفاقية السيداو .

أول دولة أجرت دراسات حول العنف الأسري هي الأردن وقد قامت بعمل هذه الدراسات الإعلامية رنا الحسيني وصدر على أثرها قانون الحماية من العنف الأسري، \بعد ذلك بدأت الدول بالتحدث عن العنف وفي لبنان مثلا لايقبل القضاة التحدث عن العنف الأسري ويعدّون الحديث عن العنف حراما لان الزوجة هي ملك للزوج ويحق له أن يتعدى عليها لأنها (ملكه) وقد صدرت في الأردن والإمارات والبحرين والجزائر وعمان قوانين تجرم الاتجار بالمرأة ، وتبعا لذلك أنشأت لجان وطنية مختصة للتصدي لظاهرة الاتجار والذي يعدّ من ضمن العنف وملحقا به.

أما الاتفاقيات الموقع عليها في مصر والسودان وقطر فهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية عام 2000، بروتوكول لمنع ومعاقبة الاتجار وخاصة النساء والأطفال.هذا مكمل للاتفاقية .الاتفاقية التكميلية للإلغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والعادات المشابه لسنة 1956.

وقد بينت السيدة فاطمة أهم التحديات في تطبيق اتفاقية السيداو وقالت :

- في المادة 2 لا يوجد تعريف للتمييز ضد المرأة وان معظم الدساتير لاتعترف بالتمييز ضد المرأة وفقا للمادة الأولى ومعظم الدساتير متحفظة على المادة 2 و16 ومن أهم التحديات أن الاتفاقية غير معروفة عند عموم الناس ومن المهم جدا نشر وتعميم الاتفاقية ونشرها في الجريدة الرسمية وكذلك لم تضع الدول التي صادقت عليها آلية للتنفيذ وخطة للمتابعة (متابعة التنفيذ) وكل ماتقوم به هو تقرير كل أربع سنوات للأمم المتحدة ونادرا ماتلجأ المحاكم إلى الحكم بموجبها وان بعض القضاة في العراق أصدروا أحكاما وفقا للاتفاقية كمرجع قانوني وهذا أمر مهم جدا .

- في المادة 2و4 لاتوجد آلية لتقديم الشكاوي كي تتمكن المرأة من تقديم الشكوى وخاصة بالنسبة للمهاجرات والعاملات في البيوت إذ يعاملن بعنف وقسوة وان المرأة تعيد أنتاج العنف على أولادها وعلى الخدم لذا يجب التفكير.

- في المادة 4 / عدم تطبيق التدابير الخاصة المؤقتة في القطاعين العام والخاص وفي الهيئات التي تكون فيها المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا أو تكون محرومة بما فيها هيئات صنع القرار ووكالات إصدار القانون

- م5 / عدم اعتماد خطط إستراتيجية وطنية تهدف إلى أحداث تغيير في الأدوار النمطية المقبولة على نطاق واسع للنساء والرجال وان تغيير الذهنية والتغيير الاجتماعي يحتاج إلى وقت وجهد ويجب أن نبدأ في كل المجالات لان كل الأمور متعلقة ببعضها ولا وجود لأولويات فقط والكل يمشي سواء لأنة كل متعلق ببعض .

سترسل لكم شروحات لكل مادة في ورقة ثانية.

- هناك نقص في تدريب أعضاء الهيئة التدريسية والقضاة والشرطة وكثيرا ماتذهب المرأة للشكوى فيعتدي عليها وهذا الواقع موجود ليس في الدول العربية بل في كل دول العالم بما فيها أمريكا عليه يجب أن يكون هناك تدريب للمدرسين والشرطة والقضاء ويجب العمل على المناهج الدراسية كي لايكون هناك إعادة إنتاج للعنف. في لبنان برلمانيتان رشحتا ولديهما ولم ترشحا بنتيهما على الرغم من اهتمامهم بالسياسة أكثر وبهذا نعيد التعامل بمبدأ الذكورية ،

- هناك نقص في حملات التوعية للنساء والرجال وان كثير من النساء غير واعيات حقوق المرأة ومفهوم التمييز وفي لبنان تضطر المرشحات للدفع للإعلام لتغطية الحملات الإعلامية وإذا

- كانت المرأة غير مقتدرة ماديا فكيف ستصل حملتها للناس...؟هذه القضايا يجب دراستها بتوجيه الإعلام .

- م6 / عدم وضع قوانين وسن تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر وعدم وجود استراتيجيات لتدابير وقائية ومقاضاة الجناة ومعاقبتهم وحماية الضحايا وإعادة تأهيلهم .

- م9/ من القضايا المهمة عدم السماح للام بإعطاء جنسيتها لأولادها إذ تظهر المشاكل بالإقامة والعمل .

التعليم تحدثنا عنة في المادة 10

- م11/ عدم تطبيق الحق في العمل وعدم المساواة بالأجر عدم تجريم التحرش الجنسي في مكان العمل عدم وضع تدابير مؤقتة لرفع نسبة مشاركة المرأة اقتصاديا .

- م12/ وجوب الحصول على موافقة الزوج لتقديم الخدمات الطبية مثل إجراء عملية معينة أو قيصرية فمثلا في أمريكا الشخص المعني هو المرأة .

- م14/ في بعض الدول تشكل النساء الريفيات الغالبية (الدول الزراعية) إذ تعمل المرأة كثيرا ولا توجد تشريعات لحمايتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصعوبات كبيرة للحصول على الخدمات بكل أشكالها (ماء ..كهرباء .....خدمات صحية ..الخ)

- م15/ عدم المساواة في الأهلية القانونية وفي المحاكم وفي حرية التنقل وعدم القدرة للحصول على جواز سفر إلا بموافقة ولي الأمر .16/ كل مايتعلق بالأحوال الشخصية والسماح بزواج الأقارب وزواج الأطفال وعدم تحديد سن للزواج .وعدم إعطاء حقوق متساوية للمرأة وإضافة إلى وجود عقود الزواج الخارجية مثل زواج المسيار والعرفي وكله ضد مصلحة المرأة وحقوقها .

أما التوصيات التي قدمتها السيدة فاطمة فهي :

- اتفاقية السيداو هي أهم هيكل لتحقيق المساواة والعدالة من خلال رفع التحفظات والتأكيد على تفسير مستنير للدين الإسلامي ونحن لسنا ضد الشريعة والمساواة موجودة في القران وان التفسير الذي يفسره رجال الدين من منطلق القوة (تفسير سياسي) وكذلك من المهم الأخذ بنظر الاعتبار وجود النساء الغير مسلمات (تعدد الأديان)في الدول العربية

- من المهم نشر وتوزيع سيداو لغرض تفعيلها .

- نحن في منطقة تشهد حروبا ويجب عدم الخلط بين الدين والعادات والتقاليد, وان ختان الإناث ليس له علاقة بالدين وهو جريمة بحق المرأة وهو عنف على المرأة .

- أن المرأة المتدينة يجب أن تكون غير متطرفة وتغطي رأسها وعقلها وعليها التفكير.

وأشارت إلى وجود ورقة فيها جداول عليكن دراستها ومقارنتها بين الدول العربية ،فمثلا جداول عن سن الزواج الحد الأدنى مقارنتها بالدول العربية وسنبعث لكن ورقة بالأيميل وهي مطولة لما تم الحديث عنه من 12 صفحة تحتوي على أربع جداول ممكن الاستفادة منها عن تمثيل النساء في البرلمان وماهي التحفظات جداول مقارنة بين الدول العربية .

عقبت السيدة هالة على محاضرة السيدة فاطمة قائلة:

أن سبب لقائنا هنا بالبرلمانيات ليكونوا على علم ودراية بالاتفاقيات الدولية، وأن لايقتصر دورهم بالتشريعات والقوانين الداخلية ، إذ من المهم على البرلمانيات التعرف على الاتفاقيات التي صادقت عليها بلدانهم وأن يكونوا على إطلاع ودراية بكل محتوى الاتفاقية والتركيز على أهمها الذي يؤثر على وضع المرأة في المنطقة وبأيديكم كبرلمانيات الضغط وحث حكوماتكم لتطبيق تلك الاتفاقية وتطالبون حكوماتكم برفع التحفظات والالتزام بها ، ومن المهم عندما تعودوا إلى بلدانكم اللجوء إلى الناخبين لتطبيق السيداو.

وهناك الكثير من الدول لحد الآن لم تصادق على اتفاقية السيداو منها إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

وألان سنترك المجال لمداخلاتكم ونقاشكم على ماورد على اتفاقية السيداو:

المداخلات التي وردت على أتفاقية السيداو

* السيدة مشيرة خطاب

هناك لغط كبير حول اتفاقية السيداو وألاحظ أن الكثير من الأخوات ليس لديهم قناعة بهذه الاتفاقية وأن الكثير من الأخوات الموجودين لديهم الكثير من التحفظات عليها.

* السيدة البرلمانية من العراق:

الشكر الجزيل للسيدة فاطمة لهذا التقديم،انتبهت إلى اثار انتباهي العرض الذي احتوى على التحفظات من الدول العربية وارى انه كان من الضروري الإشارة إلى تحفظات بقية الدول كي يكون أمامنا المجال واسعا لرؤية التحفظات التي وضعتها بقية الدول. وفيما يخص المادة 9 والخاصة بمنح جنسية الأم لأولادها من رجل أجنبي فقد رفع التحفظ بموجب الدستور العراقي وصدر قانون بذلك ولا ادري هل وصلت أوراق التصديق على رفع التحفظ للأمم المتحدة أم لا؟

فيما يخص مكافحة الاتجار بالبشر ففي نيسان 2012 صدر قانون مكافحة الاتجار بالبشر ونشر في الجريدة الرسمية ، وبموجبه تشكلت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ويرأسها وزير الداخلية وحاليا أنا ممثلة لجنة المرأة البرلمانية فيها وتضم في عضويتها من 11- 12 وزارة وجهات معنية أخرى مثل مفوضية حقوق الإنسان ومنظمات مجتمع مدني ونحن نحتاج إلى تمكين القضاة لأنه فيما يخص التسول إذ أن هذه الظاهرة خضعت للتنظيم والعمل بالتسول على شكل جماعات يقودها أشخاص معينين ولا توجد عقوبات رادعة بحق من يترأس هذه المجموعات.*السيدة البرلمانية من مصر: اثني على الاتفاقية وما تحقق من حقوق للمرأة، بعد توقيعها من الحكومة المصرية حصلت تغييرات كثيرة في قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بسن الحضانة والخلع والنفقة...الخ وأشارت الأستاذة فاطمة إلى إنها غير ملزمة وارى انها ملزمة للدول. ومصر تحترم الاتفاقيات الدولية، وبعد الثورة أرادوا تغيير القوانين بحجة إنها استندت على أجندة غربية (السيداو) وهناك هجمة شرسة على الاتفاقية وتنصل مصر من توقيعها وان المجلس القومي حريص على احترام الاتفاقيات الدولية وتنفيذها * السيدة البرلمانية من تونس:

إن الذي يناصر اتفاقية السيداو في تونس ينعت بأبشع الصفات ويكون مناصرا للمثلية والجنس.....الخ وارى إنها غلطتنا المناوئين للاتفاقية لأنهم وجدوا الوقت الكافي لترويج بأن الاتفاقية تدعو إلى أمور يرفضها مجتمعنا وكان عندهم الوقت لممارسة دورهم الخاطئ ونحن لم نمارس دورنا الصائب في هذا الموضوع .

في تونس تتمتع المرأة بحرية التنقل واروي لكم حادثة حقيقية حصلت إذ كانت هناك امرأة مسافرة إلى الخارج فسألها الشرطي هل أن زوجك يعرف بسفرك ومن حسن الحظ كانت تعرف رقم هاتفي فاتصلت بي وأخبرتني بما حدث وقمت أنا وزميلتين لي في البرلمان وذهبنا إلى المطار وقمنا بتقديم شكوى ضده الأمر الذي وضعه تحت المحاسبة القانونية .وسنرفع شكوى ضد

الجمهورية التونسية لأنها رفعت التحفظات في الفترة الانتقالية عن اتفاقية السيداو ولكنها لاتعترف بها .جواب السيدة فاطمة: ليس هناك إشكالية على اتفاقية السيداو بعد الانتفاضات العربية و لازالت الدول العربية تكمل بالاتفاقية منها تونس ومصر ... واتفاقية السيداو لازالت هي الإطار الأحسن والأوسع للمرأة وإزالة التمييز على الرغم من التحفظات في الدول العربية .

والمعلومات التي أوردتها البرلمانية العراقية لربما أوراق التصديق والوثائق عن رفع التحفظ لم تصل إلى الأمم المتحدة حول قانون الجنسية. وما أوردت من معلومات بالنسبة للاتجار بالبشر معلومات جيدة .

وبالنسبة لتمكين القضاة أكتبي توصية وقديميها وأنا موجودة باللجنة .

أما بالنسبة للمثلية أحب أن أوضح انه عندما بات اجتماعات بيجين بدأ صراع على قضية المساواة والعدالة فمثلا في برنامج على قناة الجزيرة انتم الأمم المتحدة تطالبون بالمثلية والجندر هو المثلية وقلت لها أعطيني ورقة بالعربي تقول الجندر هو المثلية وهذه إشاعات ولذلك على البرلمانيات أن يدحضن هذه الإشاعات .

جواب السيدة فاطمة :

نعم هناك هجمة شرسة على الاتفاقية وقانون الخلع بحجة إنها من عمل سوزان مبارك والحقيقة أن كل ماحصل من صالح المرأة.

* السيدة البرلمانية من الجزائر:

إن الجزائر تحترم الاتفاقيات الدولية بالنسبة لقانون الأسرة وكذلك قانون الجنسية الذي يمنح الأم حق منح أولادها من زوجها الأجنبي جنسيتها ولكن المشكلة في الجزائر هي قانون الخلع، لأنه انتشر كثيرا بأنهاء زيجات لم تمر عليها سنة وفي إحصائية أخيرة عدد حالات الخلع تفوق ال2000 حالة لزيجات حديثة لم تدوم لمدة سنة عليه سنعيد النظر في البرلمان بهذا القانون.

في الجزائر توجد قوانين تحمي المرأة من العنف والتحرش ولكن المشكلة في العادات والتقاليد التي تمنع المرأة من الذهاب إلى الشرطة وتقديم شكوى والمشكلة هي مشكلة ذهنيات ترسخت في المجتمع .

- قالت إحدى البرلمانيات العراقيات:

الدستور العراقي يلزم الدولة بالاتفاقيات الدولية فيما يخص رفع التحفظ عن المادة 9 فقد رفع التحفظ عنها و تم تبليغ وزارة الخارجية وستقوم الأخيرة بتبليغ الأمم المتحدة وكذلك صدر قانون مكافحة الاتجار بالبشر وعند ذهابنا إلى وزارة الداخلية أكد لنا الشخص المسؤول انه لا توجد غير 9 حالات وهذا يوضح عدم اعتراف المسؤولين بحجم المشاكل الموجودة ، وقانون الحماية من العنف الأسري رفع من وزارة الدولة لشؤون المرأة وهوالآن أمام مجلس شورى الدولة. فيما يتعلق بزواج الأقارب فهذا الموضوع تتحكم فيه العادات والتقاليد وهذا عنف ضد المرأة. ومن المشاكل أيضا استغلال الدين سياسيا، ويجب المحافظة على الحقوق المكتسبة سواء في الدستور أو القوانين.

*سألت إحدى البرلمانيات العراقيات:

لماذا تأخذ الأمم المتحدة بتقارير الظل وهل هناك شروط تضعها وهل أن هذه الشروط ملزمة ؟ فإذا كان كذلك فإذن الإتفاقية ملزمة فالصومال والسودان وفلسطين لم توقع على الاتفاقية للظروف التي تعاني منها هذه الدول ولكن السؤال المهم لماذا لم توقع الولايات المتحدة على الاتفاقية الم يكن من الأجدر أن توقع كي تكون مثال لبقية الدول ؟؟

أجابت السيدة فاطمة :

فيما يتعلق بالإلزامية (أنا لست قانونية أنا باحثة) أن كل مايخرج من الأمم المتحدة من اتفاقيات وقرارات تكون غير ملزمة كل هذا يكون بالاتفاق ومتى ماصادقت الدولة وسلمت وثائقها (للتصديق)عن طريق وزارة الخارجية وبذلك تدخل الاتفاقية ضمن القانون الوطني لتلك الدولة ويكون لها السمو على القانون الوطني ، ولا توجد آليات لإجبار الدول والإلزام هو معنوي وان ما يصدر عن لجنة السيداو وحقوق الإنسان هو معنوي في المنظومة الدولية وكثير من الدول تستخدم المرأة لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي.

فيما يتعلق بإجابة السيدة البرلمانية من الجزائر أقول (جواب السيدة فاطمة):

يجب عدم الخلط بين العادات والتقاليد و أنا اعرف أن المجتمع ينظر نظرة دونية للمرأة التي تدخل الحزب وعلينا أن نعمل على عدم الخلط ونؤمن بأننا نستطيع التغيير .

وبالنسبة لوجود الفقه الجعفري والحنفي كلنا نواجه ذلك في الوطن العربي وان الطائفية التي يزرعوها هي السبب واقسم بشرفي إنني عشت في بغداد عشر سنوات لم اعرف مفهوم من شيعي أو سني.

وأنا أؤيد السيدة رند فيما قالته عن العقوبات ولكني قلته بطريقة أخرى أي انه لاتوجد حكومة دولية في الأمم المتحدة وان العقوبات التي فرضت على العراق وليبيا وهو موضوع آخر وهو سياسي.

* السيدة البرلمانية من العراق:

أعطي رأي كسياسية ومن التجربة العراقية هناك جهل في مناطقنا من رجال ونساء وعلى رأسهم أصحاب القرار حول الاتفاقيات الدولية وبخاصة السيداو أنا شخصيا أؤيد التحفظ على مادتين في السيداو ولكني أؤكد على أهمية التوعية في الاتفاقيات الدولية والسيداو التي هي من ضمن اهتماماتنا ، ونستطيع القول أن هناك تغييرات في المنطقة تحتاج إلى إعادة التوعية في كل القيادات السياسية.

في العراق يتحدثون عن التشريعات ويبررون و نحن نحتاج إلى حوار في المفاهيم وعندما توجهنا لتأسيس تحالف برلماني لدعم المرأة اكدنا على تضمين مبدأ المساواة التي أكد عليها الدستور العراقي وامتنع الكثير من الرجال عن التوقيع وطالبوا بأن يكون العدل بدل المساواة (المساواة في الحقوق التي أكد عليها الدستور العراقي).

عليه فالتوعية مهمة للوصول إلى قناعات مقبولة لاتقف عائقا أمام التنمية .

*مثلما ذكرت إحدى البرلمانيات العراقيات التالي:

من مبدأ المساواة نصطدم بأحكام الشريعة فمثلا بالقضايا الجنائية والمدنية وغيرها تؤخذ شهادة المرأة على عكس قضايا الأحوال الشخصية التي تكون الشهادة فيها لرجل وامرأتان.

* السيدة البرلمانية من المغرب موجهه كلامها الى برلمانية عراقية لكي نتمكن من الاستفادة من التغيير السياسي الايجابي علينا استثمار ذلك عن طريق التشريعات بوصفنا مشرّعات مثلا نسبة الامية لدى الاناث اكثر من الذكور لابد من تشريع قانون الامية، الدستور العراقي اعتبر الاسلام مصدر التشريع ولايجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الشرع الاسلامي او مع مبادئ الديمقراطية، اليوم نحن شركاء حقيقيين في العملية السياسية وضرورة الاهتمام بالاحصائيات والتي بينت على سبيل المثال ان محافظة ميسان اكثر المحافظات امية وعمالة للاطفال فلابد من فتح مراكز تنمية للمرأة في كل محافظة.

في العراق يأخذ باتفاقية السيداووهناك ثلاث حالات حكم قضاة عراقيون فيها وفق اتفاقية السيداو واستخدمت السيداو كمرجع قانوني وجزء من منظومة القوانين العراقية.

التحدي هو الحاجة الماسة لتثقيف الشرطة والقضاة وهذا أمر مهم ولا يتعلق بعدم معرفتهم بالسيداو ولكن لدينا ارث من العادات والتقاليد العشائرية والبالية ضد المرأة، ويجب أن نعتبر أنها قضية طويلة الأمد وهي ليست قضية تثقيف 1+1=2، بل هي قضية تغيير عقول وتغيير مجتمع من الجذور ويجب أن لانكون محبطين. نصوص الدستور العراقي لاتتعارض مع السيداو والقوانين العراقية التي تتعارض مع السيداو تتعارض مع الدستور، واخذنا مقاربة بأن المنظومة الفكرية التي عن المساواة وليس العدالة، فالمساواة مطلقة ،والعدالة نسبية وتفسيرية وتطرقنا إلى قانون الأحوال الشخصية والقانون الجنائي وغسل العار.

بدأنا في المعهد العراقي للعمل على مشروع تعديل بعض القوانين المجحفة بحق المرأة واقترحنا تعديل بعض القوانين واقترحنا حذف بعض القوانين وقمنا بعمل تحالفات مع برلمانيات وبرلمانيين ووزارة الدولة لشؤون المرأة وحصلنا على مساندة جيدة من الوزارات والبرلمانيات ومع كل هذا الدعم ستكون هناك عقبات سياسية لتغيير هذه القوانين وتتعلق برغبة الرجل الطبيعية بالحفاظ على سلطته ، ونحاول المراوغة والمرور بين الشقوق ونتجنب المواجهة فالعملية تتطلب ذكاءونفس طويل للعمل بين الشقوق.

أجابت السيدة فاطمة :

في آخر مؤتمر للمرأة وهو منهاج عمل بكين لسنة 1995، إذ كانت المشكلة من الدول العربية وكنت حينها منسقة، وكنت اذهب إلى دول الخليج ولم اقل لهم نحن نريد مساواة بل تكافؤ الفرص وان الغاية تبرر الوسيلة، المهم الوصول إلى الهدف ولا توجد امرأة تساوي امرأة أخرى ونستعمل تكافؤ الفرص المهم أن لاتعاملوني بشكل يختلف عن معاملة الرجل .

وفيما يخص عدم التصادم مع الشريعة يكمن الحل في (مدونة الأسرة)ودعوة رجال الدين واخذ آرائهم والتمكن من الإقناع وعلينا عمل تحالفات مثلما تحدثنا يوم أمس. أما فيما يتعلق بزواج الأقارب فان هذه الزيجات لأجيال عديدة تضعف النسل وتظهر علل وأمراض عديدة فمثلا عائلة زبيدات وأصلهم مغاربة ويكثر وجودهم في العراق ولبنان لايتزوجون إلا من الاقارب بسبب حرصهم على الميراث وعدم خروجه من العائلة والآن ظهرت عنهم أجيال عديمة البصر والسمع لان هكذا زواجات ولأجيال عديدة تفسد الدم وينتج عن ذلك عاهات وأمراض كثيرة . هناك جدول رقم 5 ص18 فيه تحديد لعمر الزواج .

وبعد انتهاء السيدة فاطمة السبيتي من محاضرتها والإجابة على المداخلات بدات الجلسة الثانية.

الجلسة الثانية/ محاضرة عن قرار مجلس الأمن رقم 1325:

تحدثت السيدة رند الرحيم وأدارت الجلسة الثانية بعد أن بينت بأنه سيتم عمل جلسة واحدة ، ستتحدث السيدة مشيرة الخطاب حول القرار 1325 وبعدها محاضرة برلمانية من العراق لتتحدث عن تجربة العراق في كل مايتعلق بالقرار 1325 وبرلمانية من الجزائر.

أعطت السيدة رند الرحيم، مقدمة عن القرار 1325 إذ تحدثت : إن التركيز على أهمية القرار تنبع من انه ركز على حماية المرأة من النزاعات الأهلية والحكومية والخارجية وجاء بسبب ما أصاب المرأة في راوندا نتيجة للحرب الأهلية وأصبح أعم من ذلك فصار يتعلق بضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية لغرض أحلال السلام ويكون لها دور ليس فقط بالحفاظ على حقوقها بل ليكون لها صوت في القرارات السياسية في بلدها وبالنتيجة تنعكس لصالحها.

كثير من الدول عملت خطة عمل على هذا القرار لتسير عليها لتفعيلها في الدول الأوربية والأسيوية والإفريقية ، ولا توجد في العراق خطة عمل ،سيكون تركيزنا على هذا القرار في حماية المرأة من العنف ومشاركتها في الحياة السياسية .

وقدمت السيدة مشيرة خطاب محاضرتها حول القرار 1325 وذكرت: إن القرار 1325 يدعو لمشاركة المرأة في إدارة الصراع وحله وكذلك في وقت السلم وان القرار مهم لسببين:

الاول: أن مجلس الأمن مجازا هو أهم جهاز في الأمم المتحدة وان قضية العنف ضد المرأة التي تعرض أمام مجلس الأمن يدل على التصعيد في قضية المرأة وهو الجهة الوحيدة التي تملك حق الإنفاذ وهذا يعطي فرصة ذهبية بخروج قضايا المرأة من الغرف المغلقة واللجان المعدومة الصلاحية .

الثاني: لم يقتصر القرار على الإصدار بل طلب السكرتير العام من الدول اتخاذ إجراءات معينة ومحددة وتقديم خطط عمل للتنفيذ .

أشار القرار إلى النزاعات المسلحة وتلاه القرار 1820 والذي تخطى مفهوم النزاع المسلح وتناول الإرهاب والتعصب الفكري الذي يشكل عنف ضد المرأة ويفسره المتخصصون بأنه يشمل كافة قضايا المرأة والاعتراف بدور النساء بحل النزاعات يعدّ خطوة مهمة وكبيرة جدا في الاتجاه لتمكين المرأة ويعدّ اكبر درجة من درجات التمكين . وهناك علاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية وبموجب المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يرفع مجلس الأمن القضايا لها

أن للبرلمان دور مهم في الرقابة والتشريع وان قرار مجلس الأمن إذا لم تنفذه الدولة فالمجلس هو الذي ينفذه مثلما حصل في العراق(التدخل العسكري)وبموجب الفصل السابع يمتلك مجلس الأمن الحق بإرسال قوات عسكرية.

أن القرارات التي تلت القرار 1325 تعطي لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير ضمن الفصل السابع وهناك فرصة ممتازة للدفع بقضايا المرأة.

بالإضافة إلى أن السكرتير العام يطلب وضع خطة عمل لتقديم تقارير حول تنفيذها وألزم الدول التي تقدم تقارير السيداو أن تضمن تقاريرها مايتضمنه القرار 1325 وهذا يعطي فرصة رائعة للبرلمانيات لمراقبة دولهن في خطوات تنفيذ القرار.أن ماحدث من ثورات في الوطن العربي تحول قسم منها إلى نزاع مسلح وكذلك التحرش الجنسي ومن الممكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية بحقوق الإنسان بتصعيد هذا الموضوع بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي واتحاد البرلمان العربي.فالقرار يبدأ بالنساء، والفتيات اللائي يمثلن الشريحة الأكبر تضررا من النزاعات المسلحة لاستخدامهن في الحروب بسبب التقاليد والعادات الاجتماعية التي تعتبر المرأة عنصرا ضعيفا وفريسة سهلة مما يؤدي إلى الإفلات من العقاب.

وقد بدأ القرار بسياق دولي، منها منهاج عمل بيجين تمت قرارات مهمة من الجمعية العامة لسنة 1966وفي سنة 1975 عن مشاركة المرأة في حفظ السلام والأمن الدولي. اعترف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في 1995 في فينا بحقوق المرأة والطفل كحقوق إنسان كل ذلك ساهم بصدور هذا القرار 1325 والذي نص على مايلي:

- مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار والمطالبة بتقرير سنوي وماهي مستويات صنع القرار
- مسؤولية السكرتير العام بتقديم تقرير للأمم المتحدة
- عليهم مسؤولية عمليات حفظ السلام
- احترام حقوق النساء والفتيات وبالاخص في مخيمات اللاجئين ومناطق النزاع ، وطالب بدعم دور المرأة في صنع السلام

احتوى القرار على الديباجة التي تحوي المنطلقات والدوافع والمبادئ والجزء العامل والتوصيات المحددة للدول، واشارت الديباجة إلى:

- أهمية دور المرأة في منع الصراعات وحلها صنع السلام ومشاركتها الكاملة في مراحل صنع السلام و فهم آثار النزاع على المرأة والفتاة لايتم الابالاستماع إلى رأي النساء أنفسهن
- نص القرار في الجزء العامل على زيادة مشاركة النساء في جميع مستويات القرار على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في آليات منع و إدارة وحل النزاع
- ضرورة تعيين النساء كممثلات ومبعوثات وكمراقبين عسكرية وشرطة مدنية وأشخاص عاديين في مجال حقوق الإنسان والعمليات الإنسانية
- تضمين دور النوع الاجتماعي في مهمة حفظ السلام في كل المجالات / تقارير السكرتير العام / تقارير الدول / مهام مجلس الأمن
- استخدام النساء ككبار المستشارين
- مشاركة النساء في التخطيط للعمليات
- احترام حقوق النساء والفتيات أثناء الصراعات والنزاعات المسلحة
- احترام حقوق الإنسان
- التدريب على الجندر (الجنساني) للعاملين في مجالات حفظ السلام
- احترام القانون الدولي
- كذلك تمت الإشارة (للايدز) بوصف الانتهاكات والاستغلال الجنسي وقت النزاعات يؤدي إلى إصابة الضحايا بالايدز
- ومما تجدر الإشارة إليه أن حقوق الإنسان (لاتتجزا) وغير قابلة للتصرف ونحن لاندخل في حرب مع الرجال ولا يوجد صراع قوة بل نستطيع القول أن هناك قصور في فهم الفائدة التي تعود على الرجل من تمكين النساء لان النساء لسن عالة بل قوة فاعلة ومنتجة ولا يستطيع الإنسان أن يمشي على رجل واحدة بل أن التنمية لاتتم الابالجهود المشتركة بين المرأة والرجل
- ونلاحظ أن القرار كان بداية لحلقات مستمرة تتناول قضية من قضايا العنف في النزاعات المسلحة ومثلما ذكرت السيدة رند، أصبح وجوب مشاركة المرأة في أحلال السلام والمشاركة السياسية في أوقات السلام
- ونلاحظ أن الدول المتقدمة هي التي أعطت للنساء حقوقهن وعلى عكس الدول المتخلفة والتي أنكرت على النساء حقوقهن. وهناك ارتباط كامل بين كل ماصدر من اتفاقيات وقرارات
- ويركز القرار كذلك على قضية الإفلات من العقاب وقد تم التكلم عن هذا سابقا والقضية أصبحت تهمنا في الوطن العربي لوجود حالات من قبيل النزاع المسلح ركز على حماية المدنيين والطبيعة الإنسانية لمخيمات اللاجئين وإدماج احتياجات النساء والفتيات في المخيمات، ولدينا في الوطن العربي في فلسطين ولبنان وسوريا، ولدينا في الوطن العربي نزوح أيضا، وغيرها وان هذه القضية تهمنا كثيرا في العالم العربي

أهمية القرار 1325:

استمرت السيدة مشيرة بكلامها عن القرار 1325 قائلة: تتلخص اهميته في انه صادر من مجلس الأمن الدولي وهو الهيئة المعنية بحفظ السلام والأمن الدوليين واهم جهاز في الأمم المتحدة يتناول أهم القضايا وهو الجهة الوحيدة التي تملك حق إنفاذ قرارات الأمم المتحدة على الدول التي لم تنفذها وتم تصعيد قضية المرأة إلى اخطر جهاز وهو مجلس الأمن . وعن المدة مابعد النزاع تم تكليف السكرتير العام بعمل دراسة حول آثار النزاع على المرأة و تقديم تقارير عن اثر النزاع المسلح ودور النساء في بناء السلام وأنا لااحب استخدام كلمة الجندر بل أن كلمة الجنس (امرأة ورجل) وكذلك تقديم تقرير عن التقدم المحرز وذلك ببعث بعثات إلى مناطق النزاع وترصد مايحصل وبعض أفراد حفظ السلام متهمين بالاعتداءات الجنسية وتم مسائلة عدد كبير منهم وكذلك تقديم تقرير عن تضمين منظور النوع الاجتماعي ويتشاور مع أعضاء مجلس الأمن ويتشاور مع المنظمات النسائية ومع النساء أثناء القيام بمهامهم، هم شيء هو إشارته إلى حفظ السلام بعد انتهاء الصراع والحفاظ على السلام وتوفير الاحتياجات الخاصة بالمرأة في هذه العمليات. وفي العالم العربي وأنا أحب ماتطرقت إليه السيدة رند، وان الإطار القانوني العربي لحماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة ضعيف للغاية. ميثاق الجامعة العربية لا يشير إلى حقوق الإنسان، وفي 2004 صدر ميثاق حقوق العربي لحقوق الإنسان وفيما يتعلق بحقوق المرأة (تتعهد الدول الأعضاء أن تكفل لكل شخص تابع لولايتها التمتع بنفس الحقوق المنصوص عليها في الميثاق دون تمييز و أن الرجل والمرأة متساويان في الكرامة والواجبات الحقوق في ظل التمييز الايجابي الذي أقرته الشريعة والتشريعات والمواثيق لصالح المرأة، وتتعهد كافة الدول لاتخاذ كافة التدابير لتامين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال للتمتع بالحقوق)ولا يزال هذا الميثاق اضعف من الميثاق الإفريقي ونحتاج لثقافة تدعم الميثاق.

إشكاليات تنفيذ القرار: وعلى الرغم مما تلاه من قرارات، نجد أن ا لقرار 1820 اعتبر العنف الجنسي ضد المرأة تهديد رئيسي للسلم والأمن العالميين والقرار 1888والقرار 1889 لبناء منظومة متكاملة. نجد أن الإشكالية هي ان لغة القرار ضعيفة فمثلا يستعمل كلمة يحث أو يطلب أي أنها لغة ليست قوية وبيننا وبين بعضنا نقول أنها ضعيفة ولكن عندما نريد أن نحقق مانريد نقول انه قرار ملزم ومهم بالنسبة لنا لان الدول التي وقعت عليه ملزمة بتنفيذه ونفس الشيء بالنسبة لسيداو .النقطة الأخرى هناك آليات غير مستغلة ممكن استخدمها ومن أهم نقاط الضعف عدم الوعي بالقرار وما تلاه ، فمثلا الاستفادة من اتفاقية السيداووالتي عملت مجهود جبار، في سنة 2009 عقدت جلسة استماع على مشروع القرار لأنها تعد لإصدار توصية عامة، وفي 2011 جلسة ثانية، وفي 2012 جلسة ثالثة مع شبكة النساء بأنيات السلام مجلس حقوق الإنسان، وفي المراجعة الدورية للدول التي تمثل أمامها وتقدم عرضا لما عملته في القرار 1325 وعلى البرلمانيات أن يتابعوا ماتم تنفيذه من القرار من الجهاز التنفيذي هو جهاز جديد.عقدت منظمة الأمم المتحدة للمرأة، اجتماع في القاهرة لإطلاق الإستراتيجية الإقليمية يوم 12 و13 /6/ 2013 وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية لحماية المرأة العربية (الأمن والسلام) لإعداد خطة عمل عربية لإنفاذ القرار 1325وما تلاه من قرارات ووفقا لهذه الإستراتيجية التي تتألف من أربعة فصول تقوم كل دولة عربية بوضع خطة لتنفيذ القرا ر، (وادعوكم لقراءة هذه الإستراتيجية).

هناك الكثير من الدول عملت على القرار، فالعراق عمل على القرار بشكل ممتاز وكذلك المنظمات النسوية عملت جهدا جيدا في تنفيذ هذا القرار.

عليه يجب التركيز على تنفيذ ما لدينا من قرارات وللبرلمانيات دور كبير في الرقابة والتشريع وعليهن نشر الوعي وتكثيف الحملات الإعلامية حول القرار 1325 وعمل ورش تثقيفية وطبع القرار وتوزيعه على المهتمين ومنظمات المجتمع المدني والمسؤليين ومن المهم أيضا أن تساند البرلمانيات منظمات المجتمع المدني لتقوم بدورها في النشر والتثقيف حول القرار الذي ممكن استغلاله في رفع قضية المرأة. السيدة رند الرحيم اوضحت:

نحن نتحاشى أن يكون تقديم محاضرات ولكن بما انه لدينا اختصاصيات فلا باس أن تكون المواد على شكل presentation .

وطلبت من برلمانية من العراق واخرى من الجزائر التحدث حول الخبرات في بلدانهم حول المشاركة السياسية لمنع النزاع والتفاوض والمصالحة في بلدانهم ونحتاج إلى ألمناقشة

نص كلمة البرلمانية من العراق:

"لقد منح الدستور العراقي الدائم لعام2005م الكثير من الحقوق التي لم يعهدها المواطن، وعلى هذا الأساس لم يغفل كُتَابه أدارج مادة رئيسة ومحورية سعياً منهم في رفع التمييز فيما بين المرأة والرجل، بخصوص الحقوق والواجبات والسلوكيات سياسية كانت أم اجتماعية أم إلى غير ذلك من ممارسات في الشؤون العامة، فقد نصت المادة (20) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005م على أن(للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والمشاركة) أن هذه المادة قد رفعت ولو على سبيل الإقرار المكتوب وليس التطبيق الفعلي، التمييز بين النساء والرجال فجعلت لكل منهم الحق في المشاركة بالشؤون العامة وممارسة التصويت والانتخاب والترشيح دون تحديد، فالمرأة في العراق لديها الحق في تولي أعلى المناصب في الدولة بلا استثناء، تلك هي القواعد الدستورية المكتوبة التي تسمح بذلك، وعزز نظام (الكوتا) وجود المرأة في الحياة السياسية والذي ألزم الأحزاب والائتلافات المشاركة في الانتخابات أن تكون نسبة النساء 25%، إذ تعد هذه النسبة هي الأعلى بين مثيلاتها في المنطقة العربية.

قدرة النساء على صنع السلام:

إن المتابع للنشاطات النسوية التي تختص ببناء السلام يرى بل ويؤمن بأن فئة النساء لها تأثير دائم وفعالية كبيرة في الحد من النزاعات وكبحها من اجل السلام وذلك يعود إلى طبيعة النساء التي تميل إلى السلام في كثير من سلوكياتها فتتحلى النساء العراقيات بسمات شخصية قوية في المواقف الصعبة لما شهدته من أزمات في حياتها العامة أوالخاصة، فهن يمتلكن تأثيراً كبيراً على أفراد المجتمع في حلحلة النزاعات والعودة بالمجتمع إلى حالة السلم والحلول السلمية من الرجل؛ لاسيما إذا ما عملت جنبا إلى جنب مع الرجل وكان لها فاعلية في تلك النزاعات التي تنشب في المجتمع، سواء كن تلك النساء سياسيات أم كن نساءً عاديات، فمبادرتهن الأولى هي الدعوى إلى السلام.

وعلى أساس الفرضيات أعلاه، يمكن القول أن النساء عنصراً أساسيا وايجابياً في بناء السلام وتحمل مسؤوليته، فللنساء دور في صنع السلام لايمكن التغاضي عنه، يبدأ من توجيهها لأبنائها وأسرتها وتنشئتها لهم بالابتعاد عن العنف وينتهي بدورها في توجيه المجتمع عن طريق دعوتها إلى نبذ العنف والركون إلى السلام من خلال جهودها في المجتمع عندما تكون على سبيل المثال لا الحصر معلمة أو صحفية أو سياسية أو مصلحة اجتماعية أو ربة بيت، وهي تقوم بذلك لعدة أسباب وعدة عوامل أهمها إيمانها بأنها المتضرر الأول من أي نزاع قد ينشب نتيجة لظهورالأزمات فعند نشوب النزاع سوف تفقد ابن أو أخ أو أب، وهذه الحقيقة تعطي النساء بشكل عام والمرأة السياسية بشكل خاص الحق في أن تقدم الحلول والمقترحات التي قد تساعد في التخفيف من حدة التوترات السياسية، عسى أن يكون في تلك المقترحات تأثيراً مباشراً من خلال مثابرة المرأة، سياسية كانت أم غير سياسية في تثقيف أبنائها على عدم التفاعل مع النزاعات التي يكون من نتائجها العنف والعمل المسلح، مثلما يمكن أن تكون المرأة السياسية عامل تهدئة في الحوارات السياسية بوصفها تحوي فضلاً عن امتهانها العمل السياسي على الجوانب العاطفية والإنسانية في الوقت ذاته.

فللنساء دور كبير بلاشك في كل العمليات التي ترافق بناء السلام ويمكن أن يكون دورها اكبر عندما تكون مثقفة ومنظمة ومتأهلة وقادرة على العمل جنبا إلى جنب مع الرجل، وهو ما يتطلب منها المساهمة والمبادرة من جهة ومن ثم فسح المجال لها ودعمها للمساهمة والمشاركة في مختلف المشاريع التي تقام من اجل بناء السلام من جهة أخرى. إن مشاركة ومساهمة النساء تكون فاعلة ومؤثرة في حالة امتلكن قدرة كبيرة في فهم وإلمام بالدور الذي يقع على عاتقهن، ويمكن لها تحقيق ذلك من خلال عدة مسارات تتمثل بمايلي:

أولا: منظمات المجتمع المدني والجمعيات الإنسانية والمراكز العاملة في مجال تمكين المرأة، طرح مشاريع من شأنها أن تخفيف او تحل النزاعات وتبني سلاماً عادلا وشاملا خاصة عندما تكون حلقة الوصل بين أطراف النزاع.
ثانيا: مساهمة النساء الأعضاء في المجالس المحلية والبرلمان بإقامة مشاريع للضغط على الحكومات المحلية للعمل بسرعة سواء في إعادة البناء أو في تقوية المشتركات أو شرح أبعاد النزاع وتأثيراتها المستقبلية بوصفها الأكثر تضرراً لاحتمال فقدانهن لذويهن سواء كانوا أبا أم أخا أم زوجاً أو أبناء؛ ولذلك فأنهن أكثر قدرة على التواصل في سبيل بناء جسور الثقة بين

طرفي النزاع.
ثالثا : تمكينهن من خلال المساهمة في تشريع القوانين التي تتعلق بمراحل مابعد النزاع، فهن الأكثر قدرة على صنع السلام لطبيعتهن النفسية الفسلجية.

إن تلك النقاط الثلاث تعد خارطة جيدة لتمكين النساء من الإسهام والمبادرة في التخفيف من حدة النزاعات وإنهاءها وبناء عملية سلام تكون فيهن النساء شريكة قويا مع الرجل في تحقيقها.

دور نساء العراق في بناء السلام

لايمكن التشكيك في أن للنساء العراقيات دور كبير في الحياة السياسية العراقية وما تشهده من أزمات ونزاعات سياسيا ولذلك كان لهن دور ومواقع قوة كثير لها الأثر في بناء الحياة السياسية في العراق بشكل سليم فالسلام يصنع عندما تبنى مؤسسات دولة قائمة على الحياة المدنية واعتماد الحوار أساسيا في جميع القضايا ومن ضمنها (النزاعات)، فقد كانت النساء ممثلات في جميع مفاصل الحياة فهن مثلا يترأسن بعض من اللجان البرلمانية سواء كان ذلك خلال الدورات الانتخابية (الحالية والسابقة)، فضلا عن وجود المرأة كمتحدث رسمي باسم الكتل البرلمانية ومنهن مسؤول رقابي وتشريعي على المحافظة (الدائرة الانتخابية) ودورها الفعال في منطقتها متمثلة بعقد ندوات و مؤتمرات خاصة لبناء السلام، ومنهن من أخذت على عاتقها محاربة الفساد على بوصفها من ابرز الأزمات السياسية التي يشهدها العراق، فضلا عن الناشطات السياسيات والاجتماعيات في مختلف جوانب الحياة وتأسيسهن لمؤسسات المجتمع المدني، التي أخذت على عاتقها ممارسة بعض الأدوار السياسية وإبداء الملاحظات والآراء حول الأزمات التي يشهدها العراق فيما يتعلق بالكثير من القضايا المطروحة على مستوى بناء السلام وحقوق الإنسان والحريات وغيرها. فمثلاً هناك عدد من منظمات المجتمع المدني تدعو إلى السلام ويرأس تلك المنظمات نساء ومن هذه المنظمات على سبيل المثال لا الحصر: (مركز السلام الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة العراق للتنمية وحقوق الإنسان، والمنظمة العراقية للحرية والسلام، ومؤسسة طيور السلام الإنسانية، ومنظمة عيون السلام لحقوق الإنسان)، تلك هي بعض من مؤسسات المجتمع المدني والتي يرى واضحا من خلال عنوانها الهدف الأساس منها هو بناء السلام في المجتمع العراقي الذي يشهد نزاعات كثير وعلى قضايا متنوعة ، ومثال على ذلك الترشيح والمشاركة في المناصب العليا (بدون كوتا) .

وهنا علينا القول بأن دور النساء في المجتمع العراقي اختلف عما كان سابقاً ولكن هذا الدور في بعض الأزمات السياسية ليس بالدور الذي يكافئ حجم المرأة العراقية، ودورها في المجتمع، فعلى النساء في العراق بذل المزيد من الجهود لتحقيق السلام المنشود فيه.

شكرت السيدة رند الرحيم، البرلمانية المتحدثة من العراق على توضيح الوضع في العراق وعلى الإيجاز في التقديم وأضافت:

لدينا في العراق مشاكل كثيرة نتيجة النزاعات المسلحة من ثمانينات القرن الماضي وامتدت إلى 2003 وما بعدها وكانت المرأة هي الضحية ولدينا كذلك مشاكل تهجير نساء وأرامل يعانين من الفقر ونجمت عن كل ذلك مشاكل حقيقية عبر السنوات في العراق وبالمقابل كان دور المرأة العراقية في الحوار لإيجاد حلول للنزاع دورا ضعيفا لأسباب نتمنى التطرق لها في حوارنا .

بعدها تقدمت السيدة البرلمانية من الجزائر لعرض ورقتها:

"يسعدني أن نلتقي اليوم على هذه الأرض الطيبة وفي عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، واسمحوا لي أن أعبر عن جزيل الشكر والامتنان على ما أحطنا به من حفاوة و رعاية وتكريم ستترك أبلغ الأثر في نفوسنا جميعا.

أن أشغال لقائنا هذا تدور حول دور المرأة على كافة الأصعدة الاجتماعية والسياسية و الثقافية وكافة مجالات الحياة، ألا يقال أن المرأة نصف المجتمع؟

تبرز قضايا المرأة في صلب العنصر البشري بكل جوانبها الإنسانية و الاجتماعية و القانونية و الاقتصادية و السياسية.

وتعمل الدول على تجاوز العراقيل و المعوقات التي تعترض ترقية قضايا المرأة، و تمكينها من المشاركة في الحياة العامة و الوصول بها إلى مراكز صنع القرار، مرورا بالمساواة بين الجنسين أمام القانون .

إن مسألة تحقيق المساواة تشكل في بلادنا إحدى الأولويات المطروحة تعزيزا لما تم انجزه منذ استرجاع السيادة الوطنية في مجالات التربية و التعليم وخدمات الصحة و المشاركة السياسية و الاقتصادية و ذلك تطبيقا لما يكفله الدستور الجزائري من مساواة في الحقوق و الواجبات بين المواطنين دون تفرقة او تمييز من أي نوع كان. و ان حقوق المرأة الجزائرية كرست بمجرد استعادة البلاد لسيادتها إذ تم الاعتراف لهن بحق الانتخاب منذ 1962. و قبل ذلك، عرفت المرأة الجزائرية عبر مراحل التاريخ ديناميكية متميزة من خلال نضالها في الذود عن الوطن إلى جانب كل المقاومين من أبناء الجزائر. و قد برزت تلك النضالات بصورة جلية خلال ثورة التحرير.

و تواصل العطاء بعد الاستقلال بفضل ما وفرته الدولة الجزائرية من إمكانات و برامج تنموية واسعة اجتماعية و اقتصادية و ثقافية كانت للمرأة الجزائرية حظا وافرا منها لتعزيز الارتقاء بالمساواة بين المواطنين والمواطنات تطبيقا لتوجه الجزائر المتمثل -خاصة في بناء دولة الحق والقانون- تكفل للمرأة بالشروع في مجالات حديثة كالمقاولة و خوض غمار الأعمال لضمان الاستقلالية الاقتصادية و الاندماج في الحياة السياسية عن طريق مشاركة أوسع في الفضاء العام و حث الأحزاب السياسية على ضمان مكانة للمرأة تليق بمؤهلاتها و قدراتها.

إن اهتمام الجزائر بقضايا المرأة تعكسه مختلف القوانين التي تضمن بصورة واضحة المساواة بين الجنسين خاصة بعد أن تعزز بعضها بأحكام جديدة أدخلت على نصوص قانونية كقانون الأسرة و قانون الجنسية تدعيما لهذا المبدأ.

سيداتي وساداتي... لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني و أعطيت لها المكانة التي تستحقها خاصة و أن تشريع العمل يمنع أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس.فحظيت المساهمة الاقتصادية للمرأة باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر و سوء التغذية و تسهيل الحصول على الخدمات الصحية و التربوية و زيادة المشاركة في اتخاذ القرار و مساهمة بكيفية مباشرة في النمو الاقتصادي.

و تلعب المرأة دورا اقتصاديا بارزا في الوسط الريفي، ومحوريا في عملية التنمية المحلية المستدامة وفي تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها و في تلبية احتياجات السوق المحلية فهي تمثل قوة لا يستهان بها كونها عامل استقرار مادي و اجتماعي فيما يخص عائلتها و للوسط الريفي.

إن المرأة تعمل ،و تقوم بدور إنتاجي، و تساهم بشكل فعال في تنمية الأسرة، و تشارك بصفة كاملة في تحسين مستوى و ظروف معيشة أسرتها و مجتمعها المحلي ككل، و بالتالي تساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

و دائما في إطار المسار الشامل لترقية حقوق المرأة و تعميم مبدأ المساواة، تولت المرأة الجزائرية مناصب سامية في الدولة كوزيرة، و سفيرة، و ترأست الولايات، و المجالس القضائية، و المحاكم، و الجماعات، و شغلت مناصب في الإدارة المركزية، و المؤسسات، و الهيئات العمومية، و غيرها من المناصب المحلية في الدولة تكريسا للمبادئ الدستورية و قوانين الجمهورية.

إن الاهتمام الذي توليه الجزائر لقضايا المرأة تجسد في إنشاء وزارة مكلفة بالأسرة و قضايا المرأة تضطلع بمهمة الدفاع بمختلف الوسائل و الحركات القطاعية نحو التطور و التلاقي في "سياسة وطنية لرقية الأسرة و المرأة" بالتكامل و التنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية و مختلف الشركاء خاصة المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية. و تم إنشاء مجلس وطني للأسرة و المرأة و هو هيئة استشارية تتولى إبداء الرأي و ضمان التشاور و الحوار و التنسيق و التقييم في كل الأنشطة و الأعمال المتعلقة بالمرأة و الأسرة.

سيداتي وساداتي... بفضل الإصلاحات العميقة التي جاء بها السيد رئيس الجمهورية، و التي من بينها تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ب 30 بالمائة ومن النتائج المتوخاة من هذه الإصلاحات، التمثيل القوي للمرأة على مستوى المجلس الشعبي الوطني إذ أصبح عددهن 146 من بين 462 برلماني أي بنسبة 31،60 بالمائة و الجزائر تفخر بتمثيلية نسائية في المجلس تفوق تلك

الموجودة داخل العديد من الدول الأوروبية ، وهي في مستوى ألمانيا و حاليا أكبر تمثيل تشريعي نسائي على مستوى العالم العربي.

سيداتي وساداتي... تعد المرأة فاعلا لا موضوعا فقط، إذ أن المرأة الجزائرية قد تحررت أبأن حرب التحرير، و في خضم جهود تنمية البلاد مؤخرا في مكافحة الإرهاب التي دفعت خلالها ثمنا باهظا وناضلت المرأة خلال تلك المرحلة الجد صعبة بكل ما تملكه من أساليب سلمية حتى جاءت مختلف القوانين التي عملت على استرجاع البلاد أمنها و استقرارها بتنظيم ندوة الوفاق المدني في جانفي 1994 ، ثم جاء قانون الوئام الوطني في جويلية 1999 خلال العهدة الأولى للسيد رئيس الجمهورية و قانون المصالحة الوطنية في 2005.

إن حضور المرأة في الوظائف العليا ليس حضورا رمزيا، فهي تشارك أكثر فأكثر فيما يلزم الدولة و الشعب من قرارات، لكن المسار إلى أعادة الاعتبار الكامل لوضعية المرأة في مجتمعاتنا مازال في اعتقادي طويلان لأنه مسار ثقافي و اجتماعي في المقام الأول.

في مقدور المرأة اليوم أن تقلب التوقعات الإحصائية بمجابهة التحدي الكبير الذي يواجه مجتمعنا برمته، تحدي الانتقال إلى الاقتصاد الجديد و هو ما يعني المؤسسة الناجحة و المعرفة الفعالة، فالإشكالية الجهوية المطروحة اليوم لم تعد تنحصر في تقدير مساهمة المرأة من خلال عدد المعلمات أو الطبيبات بل في عدد المقاولات اللواتي ينتجن الثروة خدمة لمصالحهن و مصلحة أسرهن و مصلحة الأمة جمعاء.

سيداتي وساداتي... يبقى علينا أن نشرع سويا، كل على قدره لكن بالتضامن في مرحلة جديدة من هذا التطور، تقع رهاناتها خارج مجالات التعليم و العدالة والصحة العمومية.

هناك العديد من القوانين و الأعراف التي يكون قد تجاوزها الزمن تتعارض مع طموحاتنا في ترقية المرأة، مما يستوجب إعادة النظر فيها لاجل إيجاد مصوغات أكثر ملائمة مع مجريات الأحداث، فإننا نطمح إلى إيجاد صيغة قانونية تمكن المرأة من نيل حقوقها كاملة في دولة الحق و القانون على الصعيد الأسري، و المهني، و السياسي، و الاجتماعي ،تفتح لها آفاق المشاركة في كافة المستويات.أشكركم على كرم الإصغاء و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

شكرت السيدة رند الرحيم السيدة البرلمانية الجزائرية وأردفت قائلة:

يهمنا أن نسمع عن الميثاق الوطني والمصالحة الوطنية وماهي مساهمة المرأة الجزائرية في صياغة الميثاق والمصالحة الوطنية هذا هو في الحقيقة فحوى الجلسة.

وتحدثت السيدة البرلمانية الجزائرية عن ذلك قائلة:

في التسعينيات من القرن الماضي مرت الجزائر بمرحلة التعددية إذ نشأ65 حزب آنذاك وكان منصب رئيس الجمهورية شاغرا، وتكون المجلس الأعلى الذي يضم خمس أعضاء في عضويته وقد طلبوا عمل ندوة للوفاق الوطني وتعيين رئيس للجمهورية، كان الأعضاء المؤسسين للندوة 1200 عضو من ضمنهم 30 امرأة وكنت أنا واحدة منهم وكان عمري وقتها 22 سنة وكنت اصغر النساء سنا، و حظيت باهتمام كبير من الصحافة وغيرها، وقتها الإرهاب كان منتشرا في الجزائر وعلى ال ذلك كنت أدلي بتصريحات للإعلام ، بعد ذلك تم انتخاب رئيس مؤقت وثم انتخابات تعددية في ،1997 وبعدها صدر قانون المصالحة الوطنية بالاشتراك مع المجتمع المدني وكانت النساء قائدات لجمعيات مدنية وشاركن في المسيرات السلمية، وكان الإرهابيون يحاربون ذهاب الطلاب لمدارسهم ويطالبون بيوم ابيض (تغلق المدارس) إذ لا أحد يذهب للمدرسة وكانت النساء يأخذن أولادهن إلى المدارس وقد وصلنا إلى قانون المصالحة الوطنية في عام 1999، وشاركت المرأة فيه في كل المجالات وبعدها الوئام المدني وشاركت المرأة فيه برأيها والمجتمع المدني الذي هيأ الأرضية المناسبة له.

المداخلات التي وردت على القرار 1325

* السيدة البرلمانية من مصر:

أتكلم عن القرار 1325 واسمع من السيدة مشيرة، حول بعض التفاصيل:إن لمجلس الأمن دور حيوي، وفي الوقت الحالي وبعد الثورات العربية ولا أقول الربيع العربي، لدينا في مصر مع الأسف الشديد ظاهرة التحرش الجماعي الممنهج بعد الثورة إذ تقع جرائم الاغتصاب والتحرش والعنف ضد الفتيات وهناك بنود في قرار مجلس الأمن تحث على المشاركة المتكاملة والمتكافئة للمرأة. أين مجلس الأمن من هذه الظاهرة لاسيما وأن هناك رصد من منظمات المجتمع المدني للظاهرة المذكورة؟ علما أن المجلس القومي لحقوق الإنسان هو تابع للنظام ولا علاقة له بحقوق الإنسان، ولكن الرصد من المجتمع المدني والمجتمع الدولي بوصفنا نحن على مرأى ومسمع لجميع العالم أين نحن كبلد تضطهد حقوق المرأة من قرار مجلس الأمن؟

انا معجبة بتقرير السيدة البرلمانية من الجزائر وموقع المرأة هناك وممكن أن نعتبر الجزائر هي النموذج للوطن العربي، فالمعروف في مصر قبل الثورة عدد قليل من الوزيرات بشكل ديكوري وكان هناك تطعيم لمواقع للمرأة، فهل أن الجزائر تأخذ نفس المنهج أو لها دور حقيقي؟

إجابت السيدة مشيرة الخطاب على أسئلة السيدة البرلمانية من مصر بما يلي:

من المعروف أن منظمات المجتمع المدني تقدم تقارير وتضمنها الوقائع والحقائق إلى لجنة عدم التمييز ضد المرأة وهناك بروتوكول اختياري تستطيع المرأة التي وقعت ضحية للتحرش أو الاغتصاب. أن تقدم شكوى يشترط أن تكون قد استنفذت كافة الإجراءات على الصعيد الوطني والأمر الآخر أن السكرتير العام يبعث وفود للدول ليرى كيفية تطبيق.

وتنفيذ القرار 1325 وما تلاه من الدول ويلتقي مع النساء والمنظمات النسوية ويضمن تقريره ماتوفر لديه من معلومات أو حوادث وقد تقدم له المنظمات النسوية تقارير.

وان العالم يتابع بإعجاب ماتقوم به المرأة المصرية من جهود لمحاربة ومقاومة العنف والتحرش المهم يجب أن نعرف أن هذه القرارات تعتبر منافذ ممكن التحرك من خلالها

وأنت كبرلمانية وعضوه في المجلس القومي للمرأة ممكن أن تعملي على التوعية، وان المجلس القومي للمرأة قد اعد مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء وأرسل إلى الحكومة ولا نعرف مالذي حصل حوله. المتحرش إذا علم انه سيمثل أمام محكمة دولية فانه حتما سيمتنع عن اقتراف الجريمة، وان هذا كاف ليكون رادعا له عن ارتكاب الجريمة.

توجهت السيدة رند الرحيم للسيدة البرلمانية الجزائرية بالسؤال: هل مشاركة المرأة بحجم حضورها وهل هو حقيقي أم شكلي؟

أوضحت السيدة البرلمانية الجزائرية:

إن حضور المرأة حقيقي، ولدينا في الجزائر ثلاث حقائب وزارية للنساء فللمرأة حضور في الصحة والتعليم والقضاء إذ وصلت النسبة إلى 50%. ولدينا 1300 بلدية نسبة النساء فيها 30 % وكذلك في المجلس الشعبي الوطني إذ أن نسبة 30 % تطبق على المستوى المحلي وأنا أشاطرك الرأي في أننا نريد أن نصل إلى مواقع اتخاذ القرار وفي الهيئات التنفيذية والحكومة.

* السيدة البرلمانية من العراق:

إن أول تظاهرة للمرأة العراقية كانت في خروجها للانتخابات في العراق وتحديها للإرهاب، وكان لديها أمل في الحصول على الأمان والسلام بعدها بدأت المرأة تشعر بالإحباط وتجلى ذلك في الانتخابات الحالية .

قامت منظمات المجتمع المدني بحملات وبالتعاون مع البرلمانيات وكثير من المجالس الثقافية وشاركت كذلك الأمم المتحدة الاهتمام بهذا الموضوع وان مارتن كوبلر أكد في أكثر من خطاب على هذا الموضوع .وقد شكلت حملة جديدة (نساء من اجل السلام)، وقامت بتشكيلها برلمانيات ووزيرة الدولة لشؤون المرأة الحالية بالإضافة إلى برلمانيات سابقات وقياديات في المجتمع المدني، وبدأنا منذ شهرين تقريبا بالتأكيد على دور المرأة في الحوار وان نكون جزاءا من مفاوضات السلام وسيتجلى ذلك غدا بالاجتماع الوطني الأول بمبادرة السيد عمار الحكيم لعقد الطاولة المستديرة على مستوى مسؤولين في الدولة وتمت دعوة العديد من القيادات من مختلف الجهات ولهذا السبب استأذنت غدا للمغادرة لحضور هذه الطاولة وهذا جزء من حملتنا للمشاركة بالحوار.

* السيدة البرلمانية من العراق:

أقول بصراحة أن أكثر البرلمانيات في البرلمان العراقي لا يملكون معلومات عن القرار 1325 وماتلاه من قرارات ومن هنا ندعو لجنة المرأة إلى جلسة استماع إلى هذا القرار ودعوة البرلمانيات والبرلمانيين لحضور هذه الجلسة وكذلك لاتوجد معرفة كافية لدى الكثير من البرلمانيات حول اتفاقية السيداو ومن أهم المشاكل التي تحول دون مشاركة المرأة هي:

- وجود روح الأنانية داخل البرلمان والقياديات وعدم دعم النساء للنساء لحضور الاجتماعات واللقاءات وعدم إشراك البرلمانيات في الحوارات.
- لايتم اختيار البرلمانيات لأعمال معينة ألاعن طريق المكتب السياسي على مبدأ المحسوبية ومن المفروض أن يكون هناك حل لهذه المشكلة وهذه أسباب رئيسية لعدم مشاركة المرأة فمثلا عضوة ترشحت من الحزب ورفع اسمها للمكتب السياسي وبعد شهر فوجئت بأخرى لأنها قريبة أحد أعضاء المكتب السياسي وهذه هي الأسباب الرئيسية لعدم وصول المرأة للقيادة إذ لايتم اختيار البرلمانيات عاى أساس المعرفة والكفاءة بل على أساس المحسوبية.

* السيدة فاطمة سبيتي:

اشكر السيدة مشيرة لتقديمها القرار وخلفيته 1325 وأهميته وأحب أن أوضح أن الأمين العام عين ممثل شخصي له حول العنف ضد المرأة تهتم بقضايا العنف.

عندما نتحدث عن القرار 1325 فإننا نتكلم عن مشاركة المرأة في الحوار فمثلا في لبنان في طاولة الحوار بين الذين يتخاصمون لم تكن هناك ولا امرأة مع العلم، وجود كثير من السياسيات في لبنان وفي فلسطين كانت حنان شعراوي بالمفاوضات هي المتميزة اللامعة وبسبب لمانعها وضعوها على جنب وسؤالي للسيدة البرلمانية من العراق، هل عندك أمثلة كون المرأة مسالمة أكثر من الرجل؟ هل عندك إثبات بأن المرأة اقل فسادا من الرجل؟

وأنا ضد استخدام الجندر بالعربي ونحن قاتلنا كي ندخل لفظة النوع الاجتماعي، والمهم أن لانقول هناك ادوار عالقة للرجل وادوار عالقة للمرأة لان الأدوار متبادلة الآن بين الجنسين. وأرجو الانتباه إلى أن غير لاتأخذ (أل) ويجب أن نقول غير الحكومية وليس الغير حكومية ولاحظت استعمال الأخيرة على الرغم من معرفتكم بالعربية بصورة جيدة.

وسؤالي الآخر للسيدة البرلمانية من الجزائر: الكوتا في اللوائح 35- 40 %، فهل يوجد تنسيق بين المجلس الوطني للمرأة وبين الوزارة المعنية بالمرأة؟ واستطردت: في مصر عملت سوزان مبارك كثيرا للمرأة في شرم الشيخ ويجب إكمال هذه المسيرة وعدم إهمال ما بدأت به السيدة مبارك.

علقت السيدة البرلمانية من الجزائر قائلة:

إن لسوزان مبارك انجازات كثيرة للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية وانجازات كثيرة على ارض الواقع مثل تفعيل قانون الكوتا وفي مجال رعاية الطفل والأسرة والأحوال الشخصية ومكتبة الأسرة وكل مايخص القراءة وأمور كثيرة أخرى في نطاق اتفاقية السيداو ويجب عدم نكران هذا الأمر.

السيدة البرلمانية من العراق أجابت قائلة:

المرأة هي كتلة من المشاعر والأحاسيس وتمتاز بالرقة والنعومة في التعامل ولها تأثير كبير في حل المشاكل وعلى الآخرين وهناك العديد من الأمثلة في الأدوار الايجابية للمرأة على مر العصور وعلى كافة الأصعدة، في الحقيقة كانت مشكلة الحراك الشعبي والاعتصامات ضد الحكومة في ست محافظات عراقية إذ كان هناك ظلم قد وقع على الجماهير وساء الوضع، عندما تدخلت الكتل السياسية فبادرت لجنة المرأة في مجلس النواب بجمع عدد من البرلمانيات وكنت أنا من ضمنهم عن محافظة الأنبار في حل ولو جزئي للمشكلة، وكانت لنا عدة اجتماعات في لجنة المرأة وتم التنسيق مع الحراك الشعبي على ارض الواقع وقد استطعنا الوصول للمعتصمين في الوقت الذي كان المعتصمون يرفضون مقابلة السياسيين، وحضرنا بيانا شديد اللهجة، وان نقف 10 دقائق احتجاجا على مايجري في العراق، وكان البيان الذي أعددناه شديد اللهجة وبعدها أوقف النشاط وكان بودنا أن نتدخل لحل المشكلة ونشارك في اللجان الخماسية والسباعية التي تشكلت برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، كان بودنا حل المشكلة وان المرأة تستطيع أن تحل المشكلة.

أوضحت السيدة رند الرحيم، موضوع الاعتصام لغير العراقيات قائلة:

في عدة محافظات في العراق حدثت مظاهرات واعتصامات منذ شهر 12 من السنة الماضية 2012 وادى ذلك في بعض الأحيان إلى حدوث صدامات مسلحة وسقط ضحايا من الطرفين (الحكومة والمعتصمين) وعلى اثر ذلك، شكلت الحكومة لجنة، والبرلمان لجنة للنظر في مطالب المعتصمين، وحسب معلوماتي لاتوجد أي امرأة لافي لجان البرلمان المشكلة ولافي لجان الحكومة وان المشكلة لاتزال قائمة، وهذا توضيح للسيدات الغير عراقيات.

هذا وقد أوضحت سيدة برلمانية اخرى من العراق قائلة:

إضافة إلى اجتماعاتنا في لجنة المرأة، عملنا بيان شديد اللهجة وطالبنا بوجوب أن تكون النساء من ضمن لجان التفاوض ولجان التحقق من أسباب التظاهرات إيمانا منا بأن المرأة هي المتضرر الأول والأخير من كل نزاع يحصل في أي بلد. وفي عيد المرأة وأثناء اجتماعنا مع الأمم المتحدة طالبنا الأمين العام بأن لايقبل بأي لجنة لايوجد فيها تمثيل النساء في أي لجنة اقل من 30%وان صدور أي قرار من لجنة لاتتمثل فيها نساء غير مقبول.

تم عقد أجتماع نسوى في الأمم المتحدة، وبناء على طلبنا، حضر رئيس اللجنة الخماسية ممثل القائمة العراقية السيد صالح المطلق، وإبراهيم الجعفري ممثل التحالف الوطني، وأكدنا على ضرورة تمثيل النساء بنسبة 30%في أي لجنة، وان أي قرار يصدر من أي لجنة مرفوض إذا لم تمثل فيها المرأة بالنسبة المذكورة أعلاه وقمنا بقراءة بيان على الإعلام وكذلك في مجلس النواب، وأرسلنا إلى المرجعية (أوضحت السيدة رند، أن المقصود بالمرجعية هو المرجعية الدينية) لاستقبالنا، في حين أن المرجعية رفضت استقبال السياسيين لكن وافقت على استقبالنا بالتنسيق من إحدى البرلمانيات وكذلك نحن مستمرين للتواصل مع المتظاهرين في حين إنهم رفضوا استقبال السياسيين وسنواصل عملنا مع المتظاهرين وشيوخ العشائر والحكومة.

علقت السيدة رند الرحيم أن هذا يعدّ مثالا ممتاز للمرأة البرلمانية.

* السيدة البرلمانية من الجزائر:

اشكر الجميع على ماقدموه من معلومات مفيدة واشكر صديقتي على ماقدمته لنضال المرأة الجزائرية، وأقول أن المرأة تستمد قوتها من دروس النزاع والدليل على ذلك تاريخ الجزائر، أن العائلة الجزائرية محافظة جدا، ومع ذلك خرجت المرأة وشاركت في الكفاح ضد الاستعمار، ولدينا الكثير من الشهيدات المعروفات عالميا هذا فيما يتعلق بالمرحلة الأولى أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية في مرحلة الحزب الواحد في الثمانينات تكون تنظيم نسوي هو التنظيم الوطني للمرأة من ضمن سبع تنظيمات جزائرية.

أما في المرحلة الثالثة وهي مرحلة التعددية الحزبية إذ ظهور الإرهاب، وكان الإرهاب يسيطر على الشارع وعلى الرغم من ذلك تكونت جمعيات ومجتمع مدني ورئيسات جمعيات. من هذا نستنتج أن ظروف النزاع تعطي قوة وأكثر تواجد في المجال السياسي ولهذا السبب شغلت المرأة مناصب كثيرة و ساهمت بالتوازي مع الرجل. ارى أن العامل المهم للمرأة هو التعليم، وان محاربة الأمية أمر مهم جدا لتقدم المرأة ولقد كانت نسبة الأمية في سنة 62 هي 80%أما الآن وعلى الرغم بأنه لاتوجد لدي بيانات محددة. استطيع أن أقول أن نسبة الأمية الآن في الجزائر لا تتجاوز 10% وان التعليم أمر ضروري ومهم للمرأة، وان الأمية تجعل المرأة مكبوتة وخاضعة لسلطة الزوج والعائلة لان التعليم يجعلها تسير بالتوازي مع الرجل، والمجال السياسي لها يكون تحصيل حاصل وهي تستمد قوتها من النزاعات وهي المتضررة الأولى من النزاعات لأنها معنية بألاستقرار أثناء النزاعات وان المرأة في الجزائر لا تزال تتواصل دوما من اجل التغيير الذهني.* السيدة البرلمانية من العراق:

أحب أن انوه على أهمية هذا القرار وذكرت البرلمانية العراقية أنها في بغداد عملت ندوات وورشة وجهود حول القرار و أن في أكثر المحافظات الجنوبية في محافظتي، وأنا من النجف، هناك غياب تام حول القرار 1325 من المسؤولين، والقضاء،والمجتمع المدني، لم يعد يتفاعل مع منظمات المجتمع المدني وأنا عندي منظمة مجتمع مدني ويعدّهم نخبة تتكلم في موضوع لايفهموه ومن هذا المكان، أتمنى على المعهد العراقي أو أي منظمة دولية ومحلية أن يهتم بتوضيح هذا القرار وأنا مشتركة مع شبكة نهوض الخاصة بهذا القرار ولذلك يجب أن نعمل كثيرا على هذا القرار في قطاعات النخب والقضاة والناس.

*سيدة برلمانية من العراق:

عندي سؤال للدكتورة مشيرة: عقد في الشهر السابق في القاهرة مؤتمر لإطلاق إستراتيجية المرأة والسلام لتطبيق القرار 1325، وقد فوجئت بذلك بعد أن عرفت من خلال الانترنيت ولم نكن نحن في مجلس النواب نملك خلفية عن الموضوع على الرغم من إننا يجب أن نراقب ونتابع مخرجات هذه الإستراتيجية، وإنني كنت في زيارة لرئيس مستشارية الأمن الوطني و وحدثته عن واقع المرأة العراقية واخبرني انه في مستشاريته قسم للمرأة وأخبرته أن وفقا لإستراتيجية (لتنفيذ القرار 1325) يجب أن يكون في كل أقسام ومفاصل الدولة وهيئاتها ووزاراتها قسم للمرأة فسألني أين هي الإستراتيجية؟ ولهذا كان من المفروض أن نعلم نحن في لجنة المرأة عن صدور هذه الإستراتيجية

علقت السيدة رند الرحيم قائلة:

أنا أتكلم عن العراق إذ الأحزاب السياسية ووجود النزاعات والتجاذبات السياسية داخلها، إذ ان المرأة هي جزء من هذه النزاعات فإلى أي مدى تستطيع البرلمانية أن تسلخ نفسها من حزبها المنضوية فيه وتتصرف بتصرف يخدم المرأة عموما وليس حزبها ....؟واعتقد أن هناك إشكالية في العراق ومع احترامي لمبادرتكم فلدينا في البرلمان 82 امرأة هل قرر كل هؤلاء البرلمانيات أن يبتعدوا عن مصالح أحزابهم وينظموا إلى هذه الحركة السلمية للمطالبة بحقوق المرأة أن العراق عانى ومازال يعاني من العنف ،وان السيدة البرلمانية من الجزائر قالت: كانت هناك مسيرات للنساء فهل كن جميعهن برلمانيات؟ فأين الحراك الشعبي في العراق لمساندة قضية المرأة في النزاع المسلح مع احترامي للبرلمانيات وأتمنى أن يتعدى العمل مع الأحزاب وينطلقوا إلى الشارع إلى المرأة في الشارع، في البيت، في الحقل، في الدائرة، وفي المكتب، والجامعة.

الآن الاعتصامات في المحافظات، وطرحت قضية لجان المفاوضات هل هناك نساء في لجان المفاوضات التي يشكلها المعتصمون أم لا؟ فيجب المطالبة وان النساء في هذه المحافظة متضررات ويجب أن يتعدى الوعي ويكون حراك على مستوى شخصي ووطني ونستطيع أن نصل إلى الدور الذي تلعبه المرأة في الأمن والسلام.

أجابت السيدة البرلمانية من العراق على تساؤلات السيدة فاطمة:

لدي أمثلة حية على أن المرأة أكثر نزاهة وحفاظا على المال العام، وعندنا في العراق المصرف العراقي التجاري وكان يديره رجل، صدرت حوله وان تقارير بالفساد وهدر للمال العام. بعد ان بدلت الإدارة بامرأة، والآن مديرة المصرف امرأة ومما يؤيد أن المرأة اقل فسادا من الرجل ماجاء بنتائج المسوحات التي تعملها هيئة النزاهة.وبالنسبة أن المرأة أكثر مسالمة من الرجل

عندي مثال حي ايضا، أنا كنت مساهمة فيه إذ حصلت في محافظتي اعتصامات بين عمال محطة الأبقار والمجلس البلدي بسبب إيقاف رواتب العمال وأصبح المجلس البلدي بمواجهة مع عمال محطة الأبقار ومن خلال تدخلي وتواصلي مع المسؤولين في المنطقة وشيوخ العشائر استطعت آن احل المشكلة ووقف نزيف الدم.

أجابت السيدة البرلمانية من الجزائر:

المسيرات الشعبية شاركت فيها المرأة الجزائرية في فترة ساخنة، وبعد ندوة الوفاق الوطني والتي تمخض عنها المجلس الوطني الانتقالي ضم بعض الشخصيات والأحزاب والمجتمع المدني من هنا انتزعت المرأة الجزائرية مكانتها وتجاوز عدد النساء في المجلس 30 امرأة.

وهل تستطيع المرأة أن تتخلص من برنامج حزبها، فقد ذكرت يوم أمس لما اقترحت إنشاء صندوق وطني يهتم بالمرأة والأطفال كانت الأغلبية من النساء قد وافقت عليه والأكثرية تقبلوا الفكرة وكون أن حزبي هو حزب الأغلبية وخاصة النساء فقد طلب مني سحب التعديل لان الوزير المختص تكفل بتنفيذ هذه الفكرة وسحبت التعديل بعد أن طرحت السؤال على الوزير وقد سحبت التعديل احتراما لحزبي الذي لم يساندني وأنا انتظر السنة القادمة إذا لم يفي الوزير بالأمر فسأقدم نفس التعديل.

أما عن وجود المجلس الوطني فهو موجود فعلا، لقد فكرنا بأن تكون هناك جمعية عامة تضم كل الناشطات ولم نعرف كيف تم إنشاء هذا المجلس وهو ذو طابع إداري وعلمي وان النساء العاملات فيه جاءوا عن طريق التعيين ولم تكن لنا كأحزاب وسياسيات ، أي وجود أو مكان في هذا المجلس ونحن نطرح دوما إعادة النظر في هذا المجلس.

*السيدة مشيرة خطاب:

لقد عين السكرتير العام ممثل شخصي له في وهي ماركو وول في عام 2010، وقامت بعدد من الزيارات وبعدها تعينت زينب هاوه في 2012 وقامت بزيارة الصومال وستزور السودان وسوريا ومالي إذ تشهد هذه المناطق صراعا مسلحا، واهم شيء عملته هو وضع مؤشرات للإنذار المبكر بوقوع العنف يساعد الشرطة، وقوات حفظ السلام، وتساعد على كشف احتمالات الاستغلال الجنسي، والعنف قبل وقوعها، واستعانت بمستشارات نساء وهي تعمل حاليا مع مجموعة من الخبراء حول سيادة القانون، وان اكبر مشكلة الآن هي الإفلات من العقاب وهي تعمل الآن على عدم الإفلات من العقاب وتحسين قدرات الشرطة، والقضاء، والمدعيين العاميين الذين يرفعون القضايا تطبيقا للقرار لتفعيلة، وان القرار يستلزم من كل دولة إلى إجراءات تشريعية لغرض إنفاذه.

أما عن المؤتمر الذي عقد حول الإستراتيجية (سؤال البرلمانية العراقية): أنا لااعلم شيء، إذ دعيت لإدارة الجلسة الأولى، وان المؤتمر عقد بالتعاون مع الجامعة العربية ومنظمة المرأة العربية و unwoman واهم مشكلة في عدم تنفيذ القرار لأننا ننظر لقضية العنف ضد المرأة بأنها قضية بسيطة وننظر للمرأة بأنها ضحية ولا ننظر لها كفاعل قوي في القضاء على العنف وكذلك التخصيصات المالية ضعيفة جدا.

* السيدة البرلمانية من مصر:

لدينا في مصر مؤسسة تنفيذية وحيدة تهتم بشؤون المرأة وهي المجلس القومي للمرأة، وهو تابع لرئاسة الجمهورية بموجب القرار 90 لسنة 2000، وله اعتماد مالي وكان يزيد كل سنة وبعد التغيير بعد الاعتماد المالي يقل سنة بعد أخرى، وقد عملت الحكومة الحالية مبادرة لصالح المرأة وقد فشلت هذه المبادرة وكل ماتعمله تأخذ مشاريع القوانين من المجلس القومي وتنسبها لها فمثلا قانون العنف الذي عمله المجلس القومي قام برفع كل مارفضه المجلس القومي فمثلا سن الزواج في مشروع المجلس القومي يجب أن يكون 18 سنة وهم يريدون أن يكون 9 سنوات ومن واجب الزوج أن يؤدب زوجته...الخ. ومع ذلك فنحن نعمل ولو بجهد بسيط ولكنه مفيد لصالح المرأة ، وأقول انه لو أن حزبي رفض الصالح العام فلم أقوم بسحب التعديل.شكرت السيدة رند الرحيم السيدة مشيرة، والمتحدثات من العراق والجزائر لعرض محاضراتهم وجميع المداخلات وحثت المشاركين على التواصل في سير الجلسة.

اليوم الثاني / الجلسة المسائية وعنوانها (دور النساء في صياغة الدساتير في إطار وثائق او آليات حقوق الإنسان الدولية):

وسنستمع في هذه الجلسة الى برلمانية من العراق واخرى من تونس. والنقطة الاولى التي نود ان نركز عليها، هي عملية إعداد الدستور، كيف حصلت، الآلية المكلفة بصياغة الدستور كيف تم تكوينها ومنهجية العمل داخل هذه الآلية، كيف يتم تقديم المقترحات وكيف يتم التعامل مع هذه المقترحات؟

هذه نقطة مهمة جدا ارجوا من المتحدثات ان يتناولوها، أيضا المناخ السياسي و الثقافي و الاجتماعي السائد اثناء عملية إعداد الدستور، ومدى تأثير هذا المناخ على عملية إعداد الدستور هل هناك اجتماع ووئام اجتماعي، هل هناك توافق او هناك تنافس ومغالبة ودور النساء في العمليتين هذه؟

والنقطة الثانية هي محتوى الدستور وسيصبح صعب علينا بان نتناول كل محتوى الدستور. إذن لنركز على المواد التي تهم النساء مثل المادة الخاصة بعدم التمييز، وهذه مادة تقليدية وموجودة في كل الدساتير في العالم كيف تفصل هذه المادة في الحق في الحماية، في التمييز على اساس الجنس او العرق او الدين او المعتقد السياسي او الاعاقة...الخ.

اذن ان كانت هناك مواد خاصة بالنساء ارجوا التطرق لها.

النقطة الثالثة، وهي مهمة جدا، هل الدستور ينتهج منهج حقوق الانسان؟ ماهي اللغة التي يستخدمها الدستور لمخاطبة المواطنين؟ هل في كل مادة يكون الجميع متساوون مثلاً، او الجميع يكون له الحق في رعاية صحية جيدة اي يقول للجميع حق؟ او لغة الدستور لغة ذكورية هل هي لغة تعبر عن حق اجتماعي او هي لغة فوقية؟

هذه النقطة المهمة لأنه يصعب ان نغطي كل النقاط في عشرة دقائق فلو نركز على هذه النقاط وان كان الدستور يركز على كلمة حقوق وان كان يضع ضمانات على هذه الحقوق هذه مهمة جدا التحدث عليها.

ونبدأ بدعوة السيدة البرلمانية من العراق.

تحدثت السيدة البرلمانية العراقية قائلة:

المرأة العراقية او المرأة بصورة عامة في الشرق الأوسط ضاعت حقوقها بين الدستور والاتفاقيات الدولية، وبين التطبيق. هذا الذي حصل، الدستور موجود وكذلك الاتفاقيات الدولية، لكن لا يطبق.

عموما لم يكن للمرأة دور يذكر في معظم بلدان العالم حتى لفترة قصيرة، إذ إن التحولات الديمقراطية في شتى أنحاء العالم مكنت المرأة للعب دور كبير في الحياة السياسية في اغلب بلدان العالم حتى بدأت المنظمات الدولية إعطاء لدور المرأة في الحياة السياسية اهتماما اكبر كونها عنصر فعال في المجتمع لا يمكن إخفائه. فأن نسبة 50% او أكثر من المجتمع نساء.

والعراق هو من الدول التي أعطت للمرأة دور اكبر في العملية السياسية و الاقتصادية، إذ عمد بعد التغيير في إشراكها في مختلف المجالات وخاصة في الحياة السياسية بعد التغيير وبعد 2003 بعد النظام الشمولي الذي لم يكن للمرأة العراقية.

كان لدينا دستور مؤقت وشكلت لجنة لإعادة كتابة الدستور العراقي الدائم ولأول مرة في تاريخه، ضمت اللجنة 9 نساء فاعلات ومؤثرات في لجنة كتابة الدستور. ولا يخفى على الجميع بوجود وثائق وحقوق للإنسان سنتطرق لها منها:

1. اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة وافقت عليها الأمم المتحدة في ديسمبر 1952.
2. إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة وصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1967.

3. إعلان بشان حماية النساء و الأطفال.

4. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز.

فيما يخص الدستور العراقي أيضا كانت المرأة العراقية مهمشة، اذ لم تشترك في انتخابات، ولم تشترك في الترشيح، و اليوم أعطى الدستور العراقي هذه الامتيازات للمرأة في الحقيقة لم نجد للمرأة دور في العملية السياسية في السابق ، الا بعد سقوط النظام وانفتاح العراق على العالم والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تعزيز دور وفاعلية المرأة في المجتمع و الحياة السياسية.

منح الدستور العراقي الكثير من الحقوق للمرأة التي لم تكن موجودة، وعلى هذا الأساس لم يغفل إدراج مادة أساسية ومحورية في رفع التمييز بين المرأة إذ نصت المادة 20 من الدستور على ان للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة و التمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت و الانتخابات و المشاركة، هذه المادة قد رفعت على سبيل الإقرار المكتوب، و نقول الإقرار المكتوب وليس التطبيق الفعلي. النساء و الرجال جعلت لكل منهم الحق في المشاركة بالشؤون العامة وممارسة التصويت و الترشيح دون تحديد.

فالمرأة في العراق لديها الحق في تولي أعلى مناصب الدولة بلا استثناء. تلك هي القواعد الدستورية المنصوص عليها وليس في التطبيق، وعزز بنظام الكوتا وجود المرأة في الحياة السياسية الذي ألزم الأحزاب و الائتلافات المشاركة في الانتخابات أن تكون نسبة النساء 25%، و اعتقد هذه النسبة هي الأعلى بالنسبة إلى مثيلاتها في الوطن العربي.

ويعدّ العراق في الحقيقة من الدول المؤسسة للأمم المتحدة التي صادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا يلزم العراق بإعطاء المرأة هذه الحقوق. وليس منا ممن كتبوا الدستور، ولكن هذا حق للمرأة العراقية يلزم هذه الدولة ويلزم لجنة كتابة الدستور بوضع هذه الحقوق للمرأة العراقية بمضمون الاتفاقيات التي نصت ووقع عليها العراق.

هنا لا ننسى بصراحة دور الناشطات النسويات ومنظمات المجتمع المدني في هذا الموضوع، فنجد أنهم في تموز بحدود 200 امرأة، وقفوا ونادوا بحقوق المرأة وحقوق الكوتا. ووزعت النساء بعدة لجان في الكتابة ولجنة الحقوق و الواجبات. وكانت الناشطات النسويات لا يرغبن بان تكون كتابة الدستور فقط بيد الرجال والكل يعلم كم تغبن المرأة العراقية و المرأة بصورة عامة اذا كتب الدستور بلغة رجل والفكر الذكوري.

لكي لا تذهب حقوق المرأة، -حتى لو كتبت ولم تطبق لكننا نعتبره مكسب للعراقيات كانت في لجنة الحقوق و الواجبات سيدتان وهم (زهراء الهاشمي وناجحة عبد الأمير)، وفي لجنة شكل النظام ومؤسسات الدولة الاتحادية كانت تضم في عضويتها (منيرة عدول و نركز محمد امين)، و لجنة مؤسسات حكومة الإقليم تضم في عضويتها (ابتسام الفتلاوي)، ولجنة الضمانات الدستورية تضم (ايمان الاسدي)، ولجنة الإحكام الختامية و الانتقالية تضم في عضويتها (عقيلة الدهن) إضافة إلى كونها مقرر.

بذلك نجد توزيع النساء في خمس لجان. بالتأكيد 9 إلى 55 رجل أيضا غبن للمرأة العراقية ولكن نحن نقول ان تتواجد خير من ان تفتقد.

إذن نحن نقول ليس فقط ان يكتب الدستور بمشاركة نسائية، نعم هذا نجاح بان تشارك المرأة في الدستور، لكن هل كانت هذه النساء عندما شاركن في كتابة الدستور مطلعة على كل هذه الاتفاقيات؟ هل طبقت في الدستور؟ هذا الذي كنا نرجوه وكنا نطمح بان يكون به شيء من الالتزام بهذه الاتفاقيات وإدخال هذه الاتفاقيات حرفيا في الدستور وان تضمن حقوق اكبر. نعم هي حقوق مكتوبة لكن لم تجد التطبيق وكنا نتمنى ان يكون هناك كوتا في السلطة التنفيذية وليس فقط في التشريعية.

هذا اهم شيء غبنا به على مدى الحكومات التي توارثت الحكم، هو عدم وجودنا في السلطة التنفيذية. وان كان بعد 2003 شكلت 6 وزيرات حتى هذه 6 وزيرات كنا مغبونون بها أخواتي إذ في:

الحكومة الاولى 6 وزيرات.

الحكومة الثانية 4 وزيرات.

الحكومة الثالثة وزيرتين.

حتى 6 وزيرات نحن مغبونات، المفترض تكون حالها حال السلطة التشريعية بأن لا تقل مشاركة المرأة عن 25 %، وانا برأي حتى 25% هي قليلة بحق النساء، اليوم النساء يشكلن نسبة 52% فعندما تكون 25% نحن لم نأخذ الحق الكامل. اذن الدستور كتب بمشاركة نسائية لكن لم يكن للمرأة حق في الدستور.

فأجابت السيدة مشيرة شكرا جزيلا.

لي طلب ورجاء لا اعلم ان تحقيقيه ام لا، في الحقيقة انك أعطيت مثلا على بعض المواد، ولو استطعنا ان نحصل على نص المادة الخاصة بعدم التمييز، ولو اردنا ان نحصل على نص المادة الخاصة بالاتفاقيات الدولية، ليس من الضروري الآن ممكن غدا. لكي نستطيع ان نقارن في النصوص بيننا وبين بعضنا.

استمرت البرلمانية العراقية قائلة:

عدم التمييز هو المادة 14 والمساواة بين المواطنين المادة 20 وتكافئ الفرص المادة 16 والتمثيل النسوي لا يقل عن 25% المادة 49.

تحدثت السيدة مشيرة خطاب قائلة: شكرا جزيلا وتركت الحديث للبرلمانية التونسية وتحدثت قائلة:

أبدأ بمشروع الدستور:

اولا: إشارة إلى إن مشروع الدستور قد خرج يوم 22 ابريل من هذه السنة وهي النسخة الأخيرة من الدستور والتي ستتم مناقشته قريبا.

الدستور في ثمان أبواب وتوطئة (الديباجة) هي من الباب الاول وهي المبادئ العامة والباب الثاني هي الحقوق والحريات و الباب الثالث هي السلطة التشريعية والباب الرابع هي السلطة التنفيذية والباب الخامس هي السلطة القضائية والباب السادس

هي الهيئات الدستورية المستقلة التي انا عضو في هذا الهيئة والباب السابع هي السلطة المحلية والباب الثامن هي باب تعديل الدستور.

يجب ان ننوه ان للمرأة في كتابة مسودات الدساتير دورين، الدور الاول هو دور تشاركي عام والدور الثاني هو دور رقابي خاص.

الدور ألتشاركي العام يكمن في كتابة مسودات الدساتير الخاصة في ضمان تشريك القيم الكونية في حقوق الانسان، وبناء نظام جمهوري ديمقراطي تعددي يحترم به مبادئ التداول على السلطة من خلال وضع الآليات الضرورية، لذلك منها المؤسسة الدستورية من خلال ضبط المهام للسلطة وتوزيع الأدوار بينها بوضوح كامل حتى يحترم مبدأ التطبيق بين السلطات.

اما الدور الرقابي الخاص هو يكمن في كتابة مسودة الدستور بصفتها امرأة، إذ إن المرأة تسعى لضمان حقوقها وخاصة منها السياسية والتصدي لكل أشكال التمييز ضدها وهي من هذه الناحية تخرج بدور رقابي حتى تحضى بنفس الحظوظ للرجل وبنفس الفرص في التصويت، والانتخاب، والترشيح، وشغل المناصب العامة، وممارسة جميع المهام العامة دون تمييز، وفقا لما تنص عليه الاتفاقية بشان الحقوق السياسية للمرأة بتاريخ ديسمبر 1952 والتي انخرطت إليها تونس سنة 1967.

وتعتبر المرأة التونسية متقدمة في هذا المجال ومن ثم عليها:

1. الحفاظ على نفسها و الحفاظ على ما اكتسبته.
2. العمل على تطوير ما اكتسبته.

وعلى الدستور الجديد ان يضمن الحقوق الكاملة للنساء، وبذلك تتطلع المرأة بدورا في تصور وتشكيل مستقبل البلد جانبا إلى جانبا مع الرجل.

والنقطة الثانية التي سنتطرق لها هي مواصلة الاستفادة من التغيير، بان المرأة يجب ان تعمل وتكون في موقع القرار حتى يسهم ذلك في تغيير العقليات. لان مشكلتنا في المجتمعات العربية هي مشكلة عقليات ويجب الحفاظ على مكاسبها ويجب مواصلة النضال على تطوير حقوقها وخاصة تعيد النظرة الاستبدادية الذكورية التي لا يزال يفرض بها طيف كبير من المجتمع وخاصة المجتمع الإسلامي السياسي، وهي تحتاج في ذلك على ما اضن على كل القوى التقدمية، و التنويرية، ومكونات المجتمع المدني حتى تصل المساواة بينها وبين الرجل وعدم وصفها مجرد مكمل له، وفي ذكر هذه النقطة إن المرأة مكملة للرجل نحن في الدستور التونسي رفضنا هذه الكلمة لأننا ليس مجرد مكمل للرجل أو اي كان أخر، نحن كائن إنسان مثلنا مثل الرجل لكن على ذكر هذه الحادثة هناك المقرر العام للدستور التونسي اقترح بان تكون هناك فصل فيه تكون المرأة مكملة للرجل لكن نحن نساء الديمقراطيات رفضنا ذلك لكن النساء الأخريات لم يساندنا في ذلك ورفضنا هذه العبارة ان تكون المرأة مجرد مكملة للرجل.

ثانيا على المستوى التشريعي:

وجب ان تعمل المرأة على سن قوانين تراعي المساواة مع الرجل، مثل قانون الانتخابات والذي يكفيها من الممارسات السياسية اذا لم تفرض نفسها في المرحلة الأولى باعتماد نظام الحصة وقد وقع اعتماد نظام المناصفة خلال الانتخابات السابقة 23 اكتوبر رات السياسية في المنطقة خاصة بعد الانتفاضات العربية.

مثلا على مستوى العقليات انا اعتبر وان سجلت على شكل توصيات 2011، لكن انا لم يتم انتخابي ضمن نظام المناصفة لأني كنت رئيس قائمة. ولكن فازت عدد من النساء التونسيات بنظام المناصفة لأنه هناك قانون ان كان رئيس القائمة رجل تكون الثانية امرأة والثالث رجل وهكذا.

الآن سأتحدث عن الجلسات العامة في الدستور:انا كتونسية حرة ومتابعة لهذا الجلسات وعلى آمل بان يكون لنا دستور يؤمن للشعب التونسي الرخاء و الحياة الكريمة وللمرأة التونسية خاصة حقوقا وحماية وكرامة، لكن ما رعبني اني وجدت مسودة مليئة بالإلغاز تسودها الضبابية وعدم الوضوح. انا كعضو في المجلس التأسيسي واعبر عن عدم الرضا في مشروع هذا الدستور الذي وقع إخراجه يوم 22 ابريل ومثلي مثل اغلب الشعب التونسي وسأذكر الآن بعض الأمثلة التي عبر فيها التونسيين عن عدم الرضا منها:ذكر في التوطئة في الدستور في الفصول الختامية هي مثلها مثل كامل الفصول قانون وملزمة في كافة الفصول إذ:ذكر ان الحقوق تكون حسب ثوابت الإسلام ومقاصده.

إذن نحن الآن أمام مسألتين الأولى هي ثوابت الإسلام ومقاصده، ثم ان منع المرأة في تولي رئاسة الدولة او القضاء ثابت في الإسلام. اذا ستكون هذه حسب ثوابت الإسلام ومقاصده ستمنع المرأة بان تكون في رئاسة الدولة او قاضي او وزيرة،

واعتمد على القول (الرجال قوامون على النساء) ونص قراني (بما فضل الله على بعضهم بعضا) سورة النساء اية 34.

لكن الغريب و الخطير ان الشافعية و المالكية و الحنابلة استدلوا بهذه الآية على المنطق، على ان الولاية للمرأة في الأسرة وهي اصغر ولاية اي ان الله منع المرأة من تولي رئاسة الأسرة وتعطى ولاية الأسرة للرجل (الرجل هو الذي يتولى رئاسة ولاية الأسرة).

فاستدلوا بذلك بقولهم اذا كانت المرأة ليست رئيسة لأسرتها فكيف تكون رئيسة للدولة او وزيرة او ....يقول ان الاحكام في الدستور تكون حسب مقاصد الاسلام و ثوابته.

ثم استدلوا بذلك على الحديث الذي اخرجه البخاري (لا يفلح قوما ولو أمرهم امرأة)، و ان شهادة الرجل تعادل شهادة امرأتين بنص قراني صريح، اذن رجال الدين أرادوا ان يلبسوا الدستور لباس ديني لكي يمرروا ما يريدون باسم الدين، والخطير هو اننا سنضطر الى تعديل مجلة الاحوال الشخصية التي صدرت في 1956 وتضمنت كثير من الفصول الذي ذكرت في اتفاقية سيداو كانت مضمنة في مجلة الاحوال الشخصية من عام 1956. واصبحت المرأة التونسية تتمتع بالطلاق وعندها الحق بان تطلق زوجها وتطلب الطلاق واصبح للمرأة الحق في الحضانة الا اذا تخلت هي عن ذلك واصبح سن للزواج هو 18 سنة و الحق في النفقة بعد الطلاق و منع تعدد الزوجات من عام 1956 كل هذه ذكرت في مجلة الاحوال الشخصية.

بسبب هذه التوطئة سنضطر الى تعديل مجلة الاحوال الشخصية، والاخطر من ذلك ان التعديل اصبح للاستفتاء يتضمن ايضا مجلة الاحوال الشخصية يعني كم عدد من الشعب يريد وان يعدل مجلة الاحوال الشخصية سيمكنهم من ذلك وهذا شيء خطير جدا.

مع العلم ان مجلس الوزراء التونسي في الفترة الانتقالية الاولى بعد الثورة التونسية قد صادق على مشروع موسوم الموافقة على سحب عقوبات الحكومة التونسية الملحقة بالقانون الصادر 1985 والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة الذي هو السيداو.

مع الإبقاء على البيان العام فقط بان البيان العام لم يتخذ تنظيم او قرار تنضيمي او تشريعي طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية والذي من شانه ان يخالف احكام الفصل الاول من الدستور التونسي.

والدستور التونسي يقول بان تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة و الاسلام دينها و العربية لغتها و الجمهورية نظامها لكن لا يقول ان اصل التشريع هو الشريعة الاسلامية.

في النهاية نقول ان المرأة التونسية تعرضت للكثير من الاستغلال و الحيث قبل و بعد الثورة. لتعبر النساء عن مطالبهن عبر منابر الحوار و الاحتجاجات مطالبة بإلغاء القوانين التميزية التي تبرر هذه التحفظات واستبدالها باحكام تكرس مساواتها في الحقوق و المسؤوليات داخل العائلة وفي كل الفضائيات العامة و الخاصة اضافة الى مراجعة وتنقيح بعض القوانين لضمان تلاؤمها مع الأحكام في الاتفاقية.

ويبقى الاشكال الكبير هو في مدى نية أغلبية المجلس في إدراج مبدأ عدم التمييز صلب الدستور الجديد.وان المرأة التونسية كانت في الفصول الاولى جنبا الى جنب مع الرجل في الانتفاضات العربية، رأيت المرأة هي على اكتاف الرجل و الرجل يردد أقوالها للمطالبة في حقوقها، لكن اصبح الان الرجل بعد ان خرجت المرأة منددة وغير راضية اصبح الرجل الان يريد ان يعيدها الى الوراء نقول في النهاية ان المرأة تحتاج في نضالها الى الرجل، والى ارداة سياسية قوية لتعيد واقعها وتحقق مكاسب جديدة.

المناقشات:

في الحقيقة ان موضوع كتابة الدستور موضوع مهم جدا ويحتاج دقة وتعمق، فمن المفيد ان نتداول نصوص محددة حتى نستطيع ان نقيمها مثلما وردت في الدستور او مشروع الدستور دون ان نحاول تفسيرها لان نحن ممكن ان نختلف في التفسير. لكن محتاجين ان نرى هذه النصوص لمقارنتها بينها وبين بعضنا هذه نقطة.

و النقطة الثانية مثال مصر في دستور 1971 وردت بعض المواد لم ترد في دستور 2012 لان الناس رفضها واعربت عن قلقها منها لان الظرف تغيير وبدأت مؤشرات خوفت الناس.

يعني اليوم اي مادة تشير الى المجتمع الناس تخاف منها تقول هؤلاء جماعات الامر بالمعروف و النهي عن المنكر.

ثالثا البرلمانية من مصر تحدثت عن قوانين سوزان ويجب ان نهدم قوانين سوزان. انا الاحظ في تونس ان القوانين اخذها ابو ركيبة سنة 1959، اليوم الناس عندما يحبوا ان يهاجموا هذه القوانين (النساء وليس الرجال) يقولون هذه كانت قوانين ولكن شكلية اذا على الاقل نحن لدينا القانون نحتفظ به ونحاول التركيز على التنفيذ لان نحن يمكن ان يضيع مننا كل شيء.

بين قوانين سوزان وبين قوانين شكلية (اعتقد هذه النقطة نفضل التركيز عليها عندما نبدء بالحديث)

الست هالة تبدء الحديث:

ثلاث اسئلة قصيرة للسيدة للبرلمانية التونسية الموجودة معنا اولا:

هل بامكانك التحدث قليلا حول النقاشات عن الشريعة كونها مصدر للقانون او المصدر الرئيسي للقانون في جميع البلدان في المنطقة ؟ اي هل الشريعة هي المصدر الرئيسي للقانون هل هذا يؤدي الى حدوث المشاكل في بعض البلدان؟

السؤال الثاني، هل يتقبل الدستور ماهو موجود في قانون الاحوال الشخصية بان الرجل و المرأة هم رؤساء العائلة مثلما هو موجود في المغرب، إذ يتحدث على الرجل و المرأة كونهما ربى الأسرة او رؤساء الأسرة بينما في البلدان الأخرى الرجل فقط هو رب الأسرة او رئيس الأسرة؟

السؤال الثالث، يتعلق بنسب القانون الى رئيس الدولة او زوجة رئيس الدولة او الملك او الملكة او اخو الملك او اخت الملك. مثلا، اذا قامت سوزان مبارك بشيء ما واستطاعت ان تحفز مجموعة من النساء لتجريم الختان فماذا في ذلك، لاباس بذلك. ومثلا في ايران اذا قامت اخت الشاه بتعديل لقانون الاحوال الشخصية ودفعته للإمام واذا سألتوها ان تعرف شيء عن القانون وقالت لا، لكنكم قلتم لها ان هذا القانون مهم للنساء وقالت سادفع بهذا القانون للامام اذا لاباس بذلك؟ المهم ان يوجد حافز للناس للتغيير وان يدفع الناس بالتغيير الى الامام. لان ماهو مهم لنا كاناث ناشطات ان تكون أغلبية النساء واعيات بهذا الموضوع.

مثلا قانون الاحوال الشخصية في ايران كان أول قانون تم تجنبه بعد الثورة الايرانية وتم تقليل عمر الزواج الى 9 سنوات، وفقدت النساء حقهن من الطلاق ولكن تم خلق حركة وعي لدى النساء من جميع الفئات دفعوا باعادة تأسيس هذا القانون واستغرق هذا عشر سنوات حتى رفعوا سن الزواج الى 13 سنة.

ولذلك علينا ان نضع جانبا فكرة ان يسمى القانون باسم الشخص الفلاني الذي دفع به للامام، لكن يجب النظر الى محتوى القانون.

ثم تحدثت السيدة رند الرحيم، قائلة:

لدي بعض الملاحظات على موضوع كتابة الدستور العراقي، والتي اتمنى ان اوصلها وخاصة الى السيدات التي هن في دول بصدد كتابة او تعديل دساتيرها.

الدستور العراقي للذي يعرف الوضع العراقي، كتب في مرحلة جدا قصيرة من الوقت، وكان هناك مساعدة من الامم المتحدة وكانت دائما موجودة في لجنة كتابة الدستور. وهذا يعني انه كان هناك أخصائيين في كتابة الدستور اتت بهم الامم المتحدة مع لجنة كتابة الدستور ناهيك على السفراء من الدول الاخرى ايضا كانوا متواجدين مع لجنة كتابة الدستور.

فالدستور العراقي كتب في اوضاع عجيبة وغريبة لان الدستور في حد ذاته استند الى قانون ادارة الدولة، وقانون ادارة الدولة كتب من مجلس الحكم والذي تشكل بعد سقوط النظام في 2003 ومجلس الحكم من العراقيين لكن ايضا بمساعدة من دول امريكا وبرطانيا وفرنسا ...الخ و الامم المتحدة. فهم كتبوا في وثيقة اسمها قانون ادارة الدولة.

فالدستور الذي كتب في عجلة في 2005استند الى قانون ادارة الدولة هذا كان له عاقبتين:

1. الذين عملو قانون ادارة الدولة، ولاحقا ساهموا في كتابة الدستور من هيئات دولية ...الخ كانوا وضعوا مواد قوية للحقوق و الحريات ومن ضمنها حقوق المرأة. وحقيقةً ولو ان النساء العراقيات طالبو وظهروا في الميدان للمطالبة بالكوتا والتي كنا نطالب بكوتا اكثر من 25% ولكن لولا الدعم الدولي ربما لم نحصل على 25% لكي نكون صريحين. وكل ما ذكرته البرلمانية العراقية محقه فيه، كل هذه المواد و المسودات...الخ، كان لنا مساعدة كبيرة ودعم كبير والتي قد لا تتوفر الى المجتمعات الاخرى التي تكتب دساتيرها اليوم ولكن ولانه كتب على عجلة ايضا كان هناك بعض نقاط الضعف. الذي حصل أن العديد من المواد حتى في جزء الحريات و الحقوق يكتب الحرية او الحق ثم يذكر (وينظم ذلك بقانون) وهذا حقل ألغام. لان الدستور يجب ان يعلى على القانون وليس القانون هو الذي ينظم الدستور. ثم نحن الذين عرفنا ماذا سيكتب بالقانون ويفسر ان هذا تابع للدستور ومتماشي مع الدستور. اذا كان هناك مطبات والغام.

2. القضية الاخرى انه مثلا كتبت قضية (وينظم ذلك بقانون)، نحن لدينا ايضا لانه على عجلة وايضا لان الخلاف العقائدي السياسي وكم الخصم في الفترة القصيرة التي كتب بها الدستور اذن جعلوا بعض الاشياء مبهمة. مثلا المادة 2 تقول (الاسلام هو دين الدولة الرسمي ومصدر اساس التشريع) ثم مكتوب (لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام).

على فكرة الثوابت ليست شريعة وكلمة ثوابت استخدمت كتخفيف لكلمة الشريعة لكن الثوابت ليس تشريع وثم تلحقها كلمة اخرى (لايجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية).

اليوم هذا يكون لدينا مشكلة وسنوضح ذلك: نحن لدينا فقهاء في الشرع ممكن يقول لنا ان هذا القانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام، ولكن ليس لدينا فقهاء بمبادئ الديمقراطية بفقههم ممكن ان يقول لنا ان هذا القانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.

هنا يوجد تباين اليوم، لدينا مشروع قانون للمحكمة الدستورية الذي يسمى المحكمة الاتحادية العليا، مثلا مشروع قانون المحكمة الدستورية مضى وقت طويل في البرلمان والبرلمانيات يعرفون لماذا. المشكلة الكبرى بان بسبب هذه الفقرة لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام بعض الاشخاص و الاحزاب في البرلمان يريدون ان يضيعوا فقهاء الشريعة الاسلامية في المحكمة الاتحادية العليا يكون لهم حق الفيتو. وحق الفيتو أي مشروع قانون ياتيهم يقولوا هذا ممنوع لانه يتعارض مع هذه المادة الدستورية. اذن هل انا لي الحق ان اتي بفقهاء بالديمقراطية وأعطيهم حق الفيتو؟ بالنهاية لا يمر أي مشروع قانون ويؤدي الى طريق مسدود. أي عندما قلت هذا المثال عند كتابة الدستور ممكن ان يحتوي مواد تكون مليئة بالمطبات و الالغام يجب ان ننتبه اليها مثلما ننتبه الى كتابة الدستور لان كتابة الدستور هي احتياجات وتطلعات ولكن يجب ان لا نضيع في هذه المطبات.

السيدة مشيرة خطاب:

شكرا جزيلا، في الحقيقة موضوع كتابة الدستور يحتاج منا ورشة عمل كاملة. لاننا في العالم العربي لدينا مشاكل لانهاية لها واؤيد الكلام الذي قالته الست رند الرحيم، نحن عندنا في مصر في الدستور نص يقول (استطلاع راي كبار علماء الازهر في المواد المتعلقة بالشريعة). اليوم المجموعة التي وضعت هذا النص في المادة 219 الي شرعت مبادئ الشريعة هي نفسها التي عارضت هذا النص عندما جبروا بان يمروا الصكوك بان الصكوك هو مخالفة للشريعة، هو الذي زرع اللغم وهو الذي انفجر فيه.

الحديث لسيدة برلمانية عراقية:

الانسان المتطرق الى قضايا القانون و الدستور،-وبما اني تابعت العديد من الاراء لكبار الحقوقيين وكبار منظمي الدستور في العالم-وجدتهم يمدحون الدستور العراقي لما تضمنه للعديد من المواد و الحريات المتعلقة في فصل السلطات. و صحيح مثلما ذكرت الست رند الرحيم بان الدستور العراقي وضع في عجلة، لكن المراة العراقية ذكية استغلت الخلاف الموجود وقصر للمدة الزمنية في ذلك الوقت وبدأت بإقامة ورشات العمل وساعدتها في ذلك منظمات المجتمع المدني لا نلاحظ لا قرية ولا مدينة ولا ناحية ولا قضاء الا وعقدت بها ورشة عمل نسائية تطالب بحقوقهم. ويمكن وصل الحد الى انه أعلنت العديد من منظمات المجتمع المدني ووصلت الى حالة العصيان المدني اذا لم يشمل قانون هذه الحقوق. بالفعل الوقت جدا قصير لكتابة الدستور لكن تمكنت من ادخال ما تريده من مطالبة سواء بالتعليم، الضمان الاجتماعي، الانتخاب، ..كذلك نسبة 25% والان حركة للشباب يطالبون بحق (خفض الترشيح لعمر 25 سنة) هذه النقاط استغلتها النساء.

لكن لدينا خلل كبير مثلا رئيس الجمهورية هو الراعي للدستور، لكن ليس له الحق ان ينقض أي قانون يشرعه مجلس النواب لماذا؟؟

طبعا العديد من المطبات والالغام موجودة، لكن بودي ان اذكر ان المرأة العراقية ايضا في لجنة تعديل الدستور 2007 من اصل 25 امرأة كانت 3 نساء لدينا موجودات في التعديل لكن هذه نسبة قليلة بالنسبة الى عدد الرجال الموجودين وكون نسبة النساء اكثر من الرجال. المرأة مثلما ذكرتم لايمكنها ان تصبح قاضية لكن نحن لدينا قاضيات موجودات. فالمرأة دخلت الى معهد القضاء عام 1976 وتم تعيين العديد من القاضيات والمدعيات العاميات لكن سنة 1984 الى 2000 منعت الى دخول المعهد في ضل النظام السابق واقتصر العدد الذي تم تعينه من 9-11 قاضية.

ولكن بعد سقوط النظام فتح المعهد القضائي واستثمرت المرأة هذه الفرصة ودخلت المعهد وكان من اصل 235 طالبة 25 امرأة درسوا في معهد القضاء ولدينا 13 قاضية في العراق عدا إقليم كردستان. والمشكلة ان المحكمة الاتحادية ليس فيها امرأة. و الادعاء العام 16 امرأة من اصل 225 طالبة إذ ذكر لدور النساء لمطالبتهم وإصرارهم للحصول على حقوقهم.

الحديث لسيدة برلمانية عراقية اخرى:

في الحقيقة أن جزء من الذي اردت قوله قالته الست رند الرحيم، لكن اردت ان اوضح بعض الامور نحن كعراقيين:

حفلة المعارضة العراقية كانت طويلة، والاحزاب التي عبثت بكتابة الدستور بعد سقوط النظام والتي بعدها تشكلت منها مجلس الحكم العراقي، ومن ثم الجمعية الوطنية كانوا هم رؤساء ولهم القرار في المعارضة العراقية، وبالتالي كثير من القضايا الاساسية والتي كانوا راغبين بتضمينها في الدستور العراقي وكلنا نعلم الضغط الكبير الذي حصل لكي يتضمن في الدستور الجديد.

انا لا أتحدث على التفاصيل بل اتحدث على شكل نظام الحكم على سبيل المثال النظام الفديرالي تم الاتفاق عليه و كثير من القضايا حتى في قضية الكوتا. انا اذكر عن نفسي خضت الكثير من المعارك لتضمين الكوتا، ان الذي يميزنا عن بعض الدول نحن كانت لنا فترة للمعارضة على النظام السابق الذي نضجت منها الافكار وكانت سريعة أي السرعة في كتابة الدستور.

وكان هناك رأيين في العراق من يكتب الدستور، هل يكتبه شخصيات منتمية من الشعب او يكتب الدستور مجموعة من المختصين القانونين الذي يمثلون من جميع طبقات المجتمع و الافكار السياسية في المجتمع.

في البداية كان هناك اتفاق مبدئي في أن الذي سيكتب الدستور هم مجموعة من المختصين بالتعاون مع خبراء دوليين ثم يصوت عليه الشعب.

لكن سماحة السيد السستاني والذي هو المرجع الاكبر للشيعة اكد من خلال مجموعة من تابعيه -لا اعرف ان كانت فتوى- لكن انا اقول انها كانت موقف مهم واساسي حينما قال (الدستور يجب ان يكتب من ناس ممثلين للشعب ومنتخبين). ولذلك كل ما رسم للعملية في ان يكتب الدستور ثم يذهب للتصويت تغيير بعد هذا الموقف من سماحة السيد السستاني وذهبنا الى انتخابات مبكرة وانهاء سريع للحكم المدني في العراق هذا مجلس الحكم.

وبالنسبة الى مجلس الحكم، علينا ان نذكر قضية مفيدة لكم لكي تستفادوا من تجربتنا في مجلس الحكم. إذ تم اختيار شخصيات اساسية فيه لكن تم تطعيمه ايضا بشخصيات ديمقراطية.

ان لم يكن الرئيس، كان نائب الرئيس اذن التشكيلة لم تكن تعددية وهي التشكيلة التي تمت اختيارها عززت التعدد و التنوع الموجود في العراق. وعندما كتب قانون ادارة الدولة والذي هو الاساس للدستور كتبته شخصيات عراقية قادرة مع الذي ذكرتهم الست رند الرحيم لكن لم يكونوا وحدهم وكان الموقف وانا كان لدي جميع المحاضر عن الأمريكان و الحاكم المدني كانوا ضد الكوتا.

نحن كنا نريد 40% للتشريعية و التنفيذية لكن السيد بريمر كان ضد الكوتا ولكننا قلنا له انه مطلب عراقي بينما الكل يعتقد ان الامريكان هم الذين دعموا قضية الكوتا.

اريد أشكر الامم المتحدة، وكل الدول الداعمة من الامريكان، اوالبريطانيين، اوالاتحاد الاوربي، بان يدعموا منظمات المجتمع المدني في الدول. ولولا الأموال التي دعمت المنظمات في العراق لكي تعمل الضغط الكامل واهم لوبي كان في العراق الذي كان على تضمين الدستور العراقي بحقوق دستورية للمرأة. ولان الاموال لم تكن من الدولة وكانت من مؤسسات دولية والتي لولاها لما استطعنا الحصول على هذا اللوبي الكبير لذا اامل ان يكون هناك تخصص من الأموال لمنظمات في مصر وتونس ودول اخرى.

وتحدثت السيدة البرلمانية المصرية:

ربما نحن من الناس الاحدث في اقرار الدستور وللاسف الشديد لدينا مأساة في الدستور المصري. وابتدأت مأساتنا في مارس 2011 بعد الاستفتاء على الدستور، و عندما وضعوا مادة في التعديلات الدستورية وهي مجلس الشعب القادم هو الذي يحدد مجموعة تشكيلة 100 التي تعمل الدستور.

وللاسف الشديد كانت هناك صراعات قوية بين القوى المدنية وبين التيار الاسلامي السياسي على انه (من يقوم بوضع مواد الدستور هي ناس متخصصة او فقهاء دستوريين)، ولا يكون بمشاركة مجلس الشعب الا بنسب قليلة اشترطنا هي تكون 10% و 90% من ناس متخصصة في عمل الدستور المصري وطبعا كلامنا هذا لم يؤخذ به.

وحضراتكم تابعتم المعارك التي كانت على الجمعية التاسيسية واللجنة التي عملت الدستور المصري الى ان تم اقراره ونحن كنا مؤمنين ان هذا هو العقد الاجتماعي الذي يضمن حقوق الشعب وللاسف الشديد تم اقرار الدستور بنسبة 70% متمثلة من نسبة امية ونسبة فقر، وهم هؤلاء الذين عملوا الدستور الذي بين ايدينا اليوم. ونحن كقوى مدنية مؤمنين إيمانا كاملا بان هذا الدستور لا يضمن حقوق الشعب المصري وهو دستور باطل ومن تواطئوا عليه لا يعرفون فعلا قيمة هذا الدستور.

ناتي لدور المرأة في الدستور وما قره الدستور المصري لحقوق المرأة، للأسف الشديد على سبيل المثال لدينا مادة، والمادة هذه لو طبقت اعتقد ان جميع سيدات مصر سيبقون في البيت ولا يعملوا. وتنص (اذا تعارض العمل مع واجبات الاسرة عليها ان تفضل الاسرة) هذا نص صريح في الدستور ولو طبق الان السيدات سيبقيهن في البيت ولا توجد أي حقوق للمرأة تضمن حقوقها في الدستور. طلبنا بان يوضع كوتا للنساء في الدستور وللاسف لم يؤخذ به مثلما لو كان الدستور و الثورة وما حدث في مصر ياتي فوق راس المرأة.

انا شخصيا ارى كيف ان الدستور هو الذي يضمن الحقوق ان لم ينص صراحتةُ على ضمانات حقيقية لحقوق المرأة ارى ان المرأة حقوقها ضايعة ومعركتنا مستمرين بها ونتمنى في القريب العاجل تغير مافي الامر وتغير الحكم والدستور. وكنا نقول في ايام النظام السابق بان الدستور ليس قران في ايام حسني مبارك وانه تغير 3-4 مرات، وفي سنوات قريبة من بعضها فانا اعتقد ان الذي يضمن حقوق المرأة فقط هي الدساتير وللاسف الشديد دساتيرنا وفي دول الربيع العربي لا اعتقد ان فيها ضمانة حقيقية لحقوق المرأة.

وتحدثت السيدة مشيرة خطاب:

الدستور المصري اشار الى المرأة في المادة الخاصة بالاسرة، ففي (الدستور 1971 كان فيه المادة 11 الخاصة بالمراة) يشير الى حقوق المرأة، وحقها في المساواة مع الرجل، ومسؤولية الدولة في توحيد كفالة دورها في الاسرة، ودورها في المجتمع بما لا يخالف احكام الشريعة الاسلامية، و المادة 11 كانت المادة الوحيدة في الدستور التي تشير الى الشريعة الاسلامية.

خلاف المادة الثانية التي كانت تقول (ان احكام الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع) ولكن المادة الوحيدة الاخرى التي اشارت للشريعة هي مادة المرأة.

مجتمعات المرأة و كل تركيزها لرفع هذه الفقرة والتي هي (فيما لا يتعارض مع احكام الشريعة)، كانوا يطالبون برفعها فاثناء النقاش قالو لنرفع المادة الخاصة بالمرأة. انا من الذين قلت هذا افضل، بأن لانضع مادة خاصة بالمرأة وانا استرشد بذلك بدستور جنوب افريقيا (لانهم لديهم دستور ممتاز في حقوق الانسان ولاتوجد اشارة للمرأة في الدستور)، لانهم لديهم مادة محكمة في الحق بعدم التمييز اذاً نحن ليس بحاجة لوضع مادة خاصة بالمرأة وان رفعت نهائيا هذا افضل.

لكننا فوجئنا بفخ انه:

1. المادة الخاصة بعدم التمييز كانت مفصلة بدستور 1971 وتقول (يتمتع المواطن بكافة الحقوق دون أي تمييز مرجعه السن او الدين او.....الخ) عملوا على رفع هذه التفاصيل ويقول الناس متساوون دون تمييز فقط بدون تفاصيل في الدستور الحالي.
2. في المادة الخاصة بالاسرة وهي نفسها في الدستور العراقي تقول (الاسرة اساس المجتمع وتقوم على اساس القيم الدينية و الأخلاقية و الوطنية وتكفل الدولة توفيق المرأة بين واجباتها في الاسرة و المجتمع).

فهو اختار انه يشهد للمرأة في المادة الخاصة بالاسرة مع إلغاء المادة الخاصة بالمرأة مع الاشارة الوحيدة للمرأة في المادة الخاصة بالأسرة.

والاسوء من هذا ان المادة الخاصة بالاسرة لم توضع تحت باب الحقوق و الحريات انما وضعت تحت باب المقومات الأخلاقية للمجتمع.وتحدثت السيدة رند الرحيم:

انا عندما تحدثت عن الدستور العراقي، الاسرة اساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية. انا لا اريد دولة تحافظ على قيمي الدينية و الاخلاقية و الوطنية. لاني ان كان لدي اسرة انا وزوجي وابنائي الا نستطيع ان نحافظ على هذه القيم! انا لماذا اريد تتدخل الدولة؟ ولماذا تتدخل الدولة؟

يوجد نص اخرفي المادة التي تقول (تكفل الدولة حماية الامومة و الطفولة و الشيخوخة وترعى النساء و الشباب).

والمادة 30 تقول (تكفل الدولة الفرد و الاسرة وبخاصة الطفل والمراة)، ياخواتي انا لااريد ان كون في نفس الخانة مع الطفل انا امراة وصلت الى سن الرشد انا لااريد وصايا علية.

ان كان الطفل لحد عمر 18 سنة يحتاج الى وصايا انا لا اريد في نفس الخانة مع الطفل بمعنى انه انا ايضا احتاج الى وصايا وهذا غير صحيح نحن لا نحتاج الى وصيا لا من دولة ولا من أي جهة اخرى.

وخاصة الحقوق و الحريات واعتقد ان الذين كتبوه عن حسن نية وهذه هي المشكلة وهم يعتقدون انهم بهذه المواد ينفعون المراة، ولا يعتقدون انه هذه الفقرة بها احتقار للمرأة، وان رعاية الدولة لقيم الاسرة يؤدي الى تدخل الدولة فيما لا يعنيها. مع ذلك انا اقول انه دستور جيد وباب الحقوق و الحريات جيدة وأضافت لنا مكاسب كثيرة ولكن احذروا حسن النوايا.

تحدثت السيدة مشيرة خطاب:

شكرا وفي نهاية الجلسة سترد السيدة البرلمانية التونسية على الاسئلة من د.هالة و سنبدأ مع المغرب والعراق للتحدث عن تجاربهم.

الحديث انتقل للسيدة البرلمانية من تونس:

فقط اريد ان أؤوكد انني لست ضد الاسلام وانما ضد الاستعمال السيء للاسلام، والاستعمال السياسي للاسلام، لان السياسيين يأخذون من الاسلام ما ينفعهم ويتركون القيم السمحاء، والقيم الجيدة، والمعتدلة، والمناصرة لحقوق الانسان في الاسلام، ويستعملون فقط ما يخدم مصالحهم.

نحن في الدستور التونسي وهذا كجواب لك سيدة هالة، كتبنا في التوطئة (نحن نواب الشعب على بركة الله، نرسم هذا الدستور تأسيسا على ثوابت الاسلام ومقاصده ثم بعد ذلك نلاحظ ان ثوابت الاسلام ومقاصده بابه مفتوح وهذا سيفتح باب الاجتهاد فيما بعد.

ثم نحن نعرف بان لحقوق الانسان بكونيتها لاتغني دولة خاصة لكن كتب تاسيسا ايضا على حقوق الانسان بما ينسجم مع خصوصية وثقافة الشعب التونسي.

كيف هي حقوق كونية وعالمية وبما يتوافق مع خصوصية الشعب التونسي هذا تعارض واضح.

اذا كنت تريد النص على حقوق الانسان الكونية، اكتب نقطة لانها حقوق انسان كونية وهذا واضح. لماذا بما لا يتعارض، اكتب تاسيسا على حقوق الانسان ولا تذكر الكونية او اذكرها واكتءءفي بذكرها فقط لا تذكر الخصوصية الثقافية للشعب التونسي.

السيدة مشيرة:

هل لديك نص الدستور وهل توجد مادة خاصة بالاسرة؟ ولا توجد اشارة الى ان الرجل او المرأة رئيس الاسرة ؟

اجابت البرلمانية التونسية : لا

السيدة مشيرة: هل تنون تغيير قانون الاحوال الشخصية؟

السيدة البرلمانية التونسية:

ينوون تغيير مجلة الاحوال الشخصية بطريقة غير مباشرة، لانهم سمحوا الى الاستفتاء الى تغيير مجلة الاحوال الشخصية ولم تحصن من الاستفتاء، يعني حين ذكر الاستفتاء على القوانين وعلى التعديلات وعلى كل شيء لم تستثنى مجلة الاحوال الشخصية.

الرئيس ابو رقيبة هو الذي قال مع شيوخ زيتونيين كتبوا مجلة الاحوال الشخصية، وعندما قابل جمال عبد الناصر قال له كيف استطعت ان تفعل ذلك مع شعب خرج من استعمار وكيف استطعت ان تمنع تعدد الزوجات وتمنح المرأة حق الطلاق و النفقة؟

فقال له إن لم افعلها انا، فلن يفعلها بعدي أي احد. وهذا صحيح وشيء يشكرعليه كثيرا. وفي باب الحقوق والحريات ايضا تذكر الحقوق كاملة لكن في الاخير فيما ثبته القانون او بموجب عن القانون او بما لا يتخالف عن القانون وهذه ألغام لاننا نكتب الدستور وفي الفصل 24 مثلا لا يمكن المساس بالحقوق و الحريات الا في حالات ثبتها القانون اذن القانون ماذا سيكتب به هذا لغم كبير.

شاركت السيدة البرلمانية المغربية الحديث قائلة:

انا اريد ارد على قصة رب الاسرة وليس فقط في المغرب بل في الاردن، من 10 سنوات المراة والرجل يمكن ان تكون رب الاسرة ورفعوا كلمة رجل.

السيدة مشيرة:

شكرا وهذا يحسب للدستور المصري انه اشار للمرأة المعيلة وهي التي تراس الاسرة في الحالة هذه.

واشكركم على العروض القيمة والمداخلات القيمة والحقيقة، كان نقاش مهم جدا على موضوع الدساتير واعتقد لابد من تخصيص ورشة كاملة لموضوع الدساتير وحتى تقرير الصياغات إذ كان لدينا ورشة عمل في تونس عن موضوع الدساتير وكان موضوع ثري للغاية.

سننتقل الان الى مدونة الاسرة في المغرب والحديث للسيدة البرلمانية المغربية:

و تعلمون منذ الاستقلال كانت مدونة الاحوال الشخصية والتي صيغت لمدة اسبوع او اسبوعين من طرف لجنة مكونة من الرجال اختلوا في ايران منطقة جبلية وصاغوا مدونة الاحوال الشخصية، هذه المدونة عانت منها النساء كثيرا منها مسالة التعدد ومنها مسالة الطلاق و مسالة النفقة...الخ.

فمنذ الثمانينات كانت هناك حركة نسائية تطالب بتعديل هذه المدونة، وسنة 1993 تم جمع مليون توقيع نسائي من اجل تعديل هذه المدونة فدخل تعديل طفيف والنساء غير راضيات بهذا التعديل.

فخرجن بمسيرة النضال، وخاصة بعد ان صادق المغرب على اتفاقية سيداو عام 1993، فمن حسن الحظ جاءت حكومة نسميها في المغرب حكومة (التناوب) سنة 1998 ورئيس الحكومة هو عبد الرحمن يوسفي يعد من المعارضين الشرسين من الحزب الديمقراطي الاساسي، وكان وزير وهو الذي يحمل وزارة المرأة وجاء بمشروع إدماج المرأة في التنمية وكان بالنسبة لي مشروع شامل وكامل فهناك تباين بالمجتمع المغربي بنسائه ورجاله مع هذا المشروع بتيارين مع وضد المشروع.

التيار المحافظ ضد المشروع ويقول هذا مشروع دعمته الامم المتحدة و البنك الدولي ويريد ان يحرر المرأة اكثر ويريد...الخ. فكانت هناك نساء خرجن في الرباط في الشوارع مع المشروع وفي نفس اليوم خرجت مسيرة مليونية ضد المشروع.

رفع الامر الى صاحب الجلالة الملك محمد السادس حديث العهد لمشاورته فخرج في التلفاز وقال خطابه (انا لايمكن ان احرم ماهو حلال ولايمكن ان احلل ماهو حرام). فكون لجنة استشارية ملكية مكونة من رجال دين واساتذة اجتماع واساتذة قانون وتكونت من 25 - 30 فيها نساء.

واشتغلت هذه اللجنة بمنهجية للاجتماع الى جميع الفعاليات من احزاب سياسية، واكاديين، ورجال دين، وكانت هناك عدة اسئلة (لماذا تدافعون على هذا ولماذا؟ ولماذا لاتدافعون ولماذا؟).

وانا كذلك كلفني حزبي لكتابة مذكرة، وكان حزبي مع المشروع وفي عام 2000-وبعد 3 سنوات من العمل- كتب المشروع وقدمته اللجنة الى صاحب الجلالة والى البرلمان وفي البرلمان، كان هناك تصويت بالاجماع لمدونة الاسرة سنة 2004 وفي 10 اكتوبر كان التصويت واقرهذا اليوم يوما وطنيا للمراة.

ونحن نحتفل في 10 اكتوبرمن كل عام ونسلط الضوء على هذه المدونة وماذا حققنا وهل تم تفعيل صحيح لهذه المدونة.

السيدة مشيرة: ماهي اهم ملامحها واهم بنود المدونة؟

ردت السيدة البرلمانية المغربية: اهم بنودها هناك مثلا التعدد لايمكن ان يكون التعدد الا بمشاورة الزوجة الاولى وموافقتها، وسن الزواج 18 سنة واقل من 18 سنة لظروفه. الطلاق كان في المدونة السابقة، وكان هناك الخلع المرأة تدفع ثمن غالي لتطلب الطلاق الخلع حدثنا طلاق الشقاق، المرأة تأتي امام القاضي وتقول انا لا استحمل و القاضي ياتي لها بالطلاق الشقاق. ثم استحداث محاكم للاسرة متخصصة. وتنظم دورة تكوينية للقضاء لجميع الفاعلين في الميدان.

المدونه احتوت بند مهم هو عند وقوع الطلاق (خصام الممتلكات). مثلا المرأة تزوجت وهي لديها 18-20 عام وجلست في البيت ووفرت للرجل الراحة الكاملة وهو يؤدي ويوفر متطلبات الاسرة وبعد 15-20 عام او 30 عام من الزواج واصبح الزوج متمكن ومهم، كان في المدونة القديمة ان طلقها وتزوج، وجميع الممتلكات مسجلة باسمه فتخرج الزوجة دون اي شيء من البيت هذا في المدونة القديمة. فجاء القانون لينصفها لانها ساهمت في تنمية ثروته وهي كانت المحافظة لها وهنا رجال الدين و الفقهاء و العلماء استندوا على بعض القبائل في الجنوب والتي تحكم بهذا المنهج وبدون قوانين. لذا أعطت المدونة الحديثة للمرأة الحق في ان تقتسم جميع الممتلكات مع زوجها ان طلقها لانها هي التي ساهمت في تنمية ثرواته.

السيدة مشيرة: وحدثينا بشيء عن التنفيذ؟

فأجابت السيدة البرلمانية المغربية:

بعد 10 سنوات هناك بند للحفاظ على الاسرة يقول اذا وقع حمل يتم عقد الزواج من الزوجة الثانية، فتح اهمال هذا البند من طرف الازواج، ولكي يلتفون به على بند التعدد، ولكي توضع الزوجة امام امر الواقع دون اخذ موافقة الزوجة الاولى. يمكننا القول كان هناك قانون صيغ بخلفيات والوان مختلفة إذ كانت هناك لجنة ملكية واستمع اليه الجميع لكن هناك من يريد تطبيقه ومن يريد عدم تطبيقه لانه حصل سوء فهم، ونحن كحركة نسوية نشتغل به على بعض مواده والتي هي للاسف حقول الغام.

السيدة مشيرة: هل انتي راضية على التنفيذ؟ لان التنفيذ وقيل في نيويورك تايمز مؤخرا بان المغرب لاتسير جيدا في تنفيذ هذه القوانين.

ردت السيدة البرلمانية المغربية على سؤال السيدة مشيرة موضحة :الموضوع نسبي، مرونة الاسرة وهناك تقدم ملموس في التنفيذ لكن فيه هفوات وفجوات.

انتقل الحديث للسيدة سهيلة الاسدي من المعهد العراقي:

لقد تبنى المعهد العراقي مشروع اسمه "المرأة من اجل تشريع منصف"، ووضع له عنوان هو (احترام حقوق المرأة هو مؤشر عالمي على وضع حقوق الانسان في بلد ما).

انطلقنا من هذه المقولة في تحديد عدد من القوانين التي هي مجحفة في حقوق المرأة، ومنافية للدستور، والاتفاقيات الدولية، وحددها بعد مسيرة عدة خطوات سابقة في المشروع. وفي الحقيقة المشروع كان عبارة عن عدد من المشاورات والمشاركات

الجدية التي تمت بين البرلمان العراقي وبين مجلس القضائي الأعلى مع عدد من القضاة وكذلك مع مجلس شورى الدولة و منظمات المجتمع المدني.

اجتمعنا على مدى اجتماعات متعددة في جلسات تشاورية وتحاورية حول اي القوانين أهم لتحديدها وفي الحقيقة نحن بدأنا من إذ انتهى بعض المنظمات العالمية في العمل على هذه القوانين لم ناخذ القوانين التي هم عملوا عليها بل اخذنا القوانين التي هي لم تحدد من قبلهم.

واخذنا مشورة القانونيين في ذلك التحديد تلت جلسات الاستماع، طاولات مستديرة ضمت وذكرت عدد من البرلمانيين، ومجلس شورى الدولة من القضاة، منظمات المجتمع المدني، وخبراء قانونيين لتحديد هذه القوانين، وعقدت اربع طاولات مستديرة تلتها في الحقيقة وبعد تحديد تلك القوانين عقد ورشة عمل لفهم هذه القوانين ومدى تأثيرها على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للمرأة.

وبعد تحديد القوانين عقدنا جلسة إقليمية ضمت عدد من الخبراء من المنظومة الإقليمية من دولة (الجزائر وتونس والاردن و لبنان) لمعرفة المسار الذي ساروا عليه في هكذا حالات مشابهه وماذا عملوا في التغيير ومدى تاثير التغيير على تلك القوانين.

في النهاية توصلنا على انه وبعد تحديد تلك القوانين عهدناها الى خبراء في الصياغة القانونية لكي يصوغوها بالشكل القانوني لتقديمه الى البرلمان العراقي بصيغته النهائية وكانت الحصيلة كالاتي:

لدينا هذه الكتيبات التي فيها تلك القوانين التي تم تحديدها وصياغتها بالشكل الكامل وبتوصية من الست رند الرحيم نحن عملنا على تلك القوانين وسار عليه العرف البرلماني والعرف التشريعي انه ان نرفع القوانين مثلما مكتوب.

الا ان الست رند الرحيم حريصة، وتريد ايصال تلك القوانين الى اكبر شريحة من الناس فكتبنا النص القانوني القديم الذي طلبنا إلغاءه فجاء بالهوامش وهو امامكم وسنوزع عليكم الكتيبات.

في مجال قانون العقوبات حددنا في الحقيقة اربع مواد وهي:

اولا: تلغى الفقرة 1 من المادة 41 من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 وهذا القانون هو اصله (لا جريمة اذا وقع الفعل استعمال لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالا للحق تأديب الزوج لزوجته).

فنحن طلبنا الغاء هذه المادة كليا.

وكذلك يعدل تسلسل المادة 102 من المادة 122 هي القتل بدافع جريمة الشرف غسلا للعار، فاعتبرنا ذلك ظرف غير مخفف للجريمة وطلبنا تعديله.

المادة 3 تعدل المادة 380 من قانون العقوبات والتي هي (كل زوج حرض زوجته على الزنا فزنت) في الحقيقة هنا القانون يعتبر الزوج شريك اذا جاء فعل الزنا فعلا ولكن التحريض لن ياخذ به في حين نحن في القانون يعتبر التحريض ركن من اركان الجريمة لذلك طلبنا ادخال التحريض انه يعاقب عليه الزوج.

تعدل المادة 409 من قانون العقوبات لتقرءا (يجرى تعديل المقترح عدة تغيرات على النص بانه يحصر الجريمة بالزوج و الزوجة ويخرج المحارم من ان يعامل الزوج بالسوية في التخفيف في العقوبة على الفعل).

هنا في المادة 409 انه من فاجئ الزوج زوجته على فراش الزنا هي تعاقب وهو يفلت من العقوبة واذا جاء بنفس الفعل فنحن طالبنا بان تكون العقوبة متساوية لكلا الزوجين.

كذلك اخذنا في قانون الاحوال الشخصية تعديل لبعض القوانين هي:

الغاء المادة 10 من قانون الاحوال الشخصية 188 لسنة 1959. لكون إجراءات عقد الزواج هي إجراءات شكلية لا ترقى الى مستوى الذهاب الى المحاكم وإشغال القاضي بتلك الإجراءات والتي تعتبر تلك الإجراءات أصولية فطالبنا بانها تحال الى مأذون قانوني هذه المادة القانونية تكون تابعة الى الكتاب العدول بعقد إجراءات الزواج وتصدق عندئذ في المحاكم.

لتخفيف العبء عن المحاكم وصعوبة الإجراءات التي تحدث من جراء التسجيل.

لدينا الغاء المادة 5 من قانون الاحوال الشخصية لاي من الزوجين طلب التفريق بعد اكتساب حكم النشوز درجة الثبات في الحقيقة حكم النشوز يقع الى المرأة اذا لم تطيع زوجها في بيت الزوجية، لكن عند اصدار قرار النشوز يجوز للزوج ان يتزوج فورا لكن الزوجة تبقى سنتان الى ان يحق لها الزواج فهذا إبقاء السنين يعتبر اجحاف بحق المرأة وطالبنا بإلغاء مدة السنين فقط.

يعني نحن في الحقيقة لم ندخل بتعديل كامل النص القانوني ولكن تعديل فقرة يسيرة منه.

كذلك في مجال الخلع وهو إيقاع الطلاق بموافقة الزوجين (الزوج و الزوجة) وعلى ان تبذل الزوجة للزوج بكافة حقوقها او جزء منها، رأينا:بما ان الزوجة تتنازل على جميع حقوقها يقع القاضي الطلاق بكلمة منه او اقرار لماذا يشترط موافقة الزوج؟

في مجال قانون العمل اخذنا فقرة التحرش في مجال العمل:

لاحظنا انه لو اردنا ادخال القانون كقانون متكامل في اجراءاته، راينا إجراءاته تكون اكثر بكثير وتاخذ وقت اطول، فجئنا بتعديل على قانون العمل بالتحرش والذي هو:(يضاف لنص اهداف القانون او بعض مبادئه الاساسية حق العامل في الحصول على عمل خالا من التحرش والزام رب العمل باتخاذ تدابير فاعلة لمنعه في اماكن العمل)، كذلك اردنا نص ثاني هو:

اولا: يعاقب كل من ارتكب تحرشا في اماكن العمل بالحبس مدة لاتزيد عن 3 سنوات ولاتقل عن 3 اشهر وبغرامة لاتقل عن 5 مليون دينار عراقي ولاتزيد عن 100 مليون دينار عراقي او باحدى هاتين العقوبتين.

رفعنا سقف المبالغ كتعويض. اذ يعد تحرشا كل اسلوب ذا طبيعة جنسية غير مرحب به من الطرف الاخر

ورد هنا (غير مرحب به من الطرف الاخر)، هذه العبارة تمسك بها الخبراء القانونيين بوصف عدم الرضا هو ركن من اركان الجريمة وان كان برضى فلاتعتبر بذلك جريمة.

عندنا قانون الرعاية الاجتماعية وجد ان هناك فراغ تشريعي في الفئة العمرية من 18-55 سنة.

رأينا دور الدولة توجد دور للاطفال الاحداث وكذلك المسنين ولا يوجد دور رعاية للفئات العمرية في هذا العمر، لذلك نحن ادخلنا هذه الفئة العمرية واردنا ان تكفل الدولة بتوفير دور لهذه الفئة لكن على ان تدخل هذه الفئات برضاها و أكدت الست رند الرحيم، بوصفنا لانريد دخول المرأة ان كانت بغير رضاها وادخالها جبرا للدار، هذا التعديل تبنته وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية في تعديل لقانون الرعاية الاجتماعية، ونحن قابلنا الوزير ووعدنا بتبنيه والظاهر هو خاطبكم كلجنة مراة هذا ما فهمته من الوزير.

الحديث للسيدة رند الرحيم:

اولا: نود ان نشكر لجنة المرأة لمساعدتنا في هذا المشروع واشكر كل البرلمانيات الذين ساعدونا واخص هولاء لأنهم دعمونا في المشروع. نحن عملنا على قوانين طلبنا الغاء بعضها، وتعديل البعض الاخر، وطرحنا قوانين جديدة، وعملنا في بعضها بجزيئات وليس عناوين كبيرة ...الخ.

ولكن هذه الجزيئات تنفع شريحة كبيرة من النساء واردنا انه ليس تكون عناوين كبيرة ونقول الغو المادة كذا وكذا لاننا نريد ان نحقق شيء ونريد من البرلمان ان يتبناه فاستعملنا اسلوب الدخول بين الفجوات و المراوغة للوصول الى اهدافنا بان البرلمان يتبنى هذه الاشياء ونسير مسيرة جيدة.

اضافت السيدة سهيلة قائلة:

نحن خلال اجتماعنا في منزل السيدة صفية السهيل حققنا اجتماع مع وزارة المرأة و المعهد العراقي ولجنة المراة في البرلمان ومستشارين من مجلس الوزراء واكدوا لنا ان هذه القوانين لايوجد بها موانع شرعية لذلك ستاخذ مسارها الى التشريع بسهولة.

إلا انني أفاجئ في لجنة المرأة موجودين من الوقف السني و الوقف الشيعي والذين أكدوا عدم وجود موانع شرعية لكن بعض القضاة أكدوا كون فيها موانع شرعية وهذا لا يفنينا عن مسيرتنا لان قول قاضي واحد او اثنين ليس دليل على اننا نعمل خطاء ونحن مصرين وسائرين في مشروعنا .

الحديث للسيدة هالة إسفانديارى:

سؤال للسيدة البرلمانية من المغرب: انت ذكرت حملة المليون توقيع في المغرب و اتذكر كان هناك مظاهرات واحتجاجات مضادة عندما تم جمع التواقيع ولذلك، ماهي نقطة الجدال للمعارضة والذين يعارضون هذا الجهد وهذا القانون؟

وسؤال للاخت سهيلة: عندما كنت مخروطة بالحركة النسوية في ايران كنا في شيء مشابه لما ذكرتيه ولكن مافعلنا هو وضعناه بلغة مبسطة اي بسيط اللغة حتى يتمكن اي شخص يستطيع ان يفهم ماكتبناه وهذا ساعدنا كثيرا لان المهم الدفع بهذه التغيرات، لذا ربما من المفيد لك ان تتذكري هذا ان اردتم ان تستمروا بهذا المسار، لان ان كان الشيء اي شخص يفهمه هذا سيغلق لكم فرقا كبير. لان النساء لم يكن لهن راي ولا يعرفن حقوقهن ولم يكن يعرفن انهن لهن حق الطلاق و السعي الى الطلاق، ولكن عندما شرحتي لهن هذا ووزعن عليهن الكتيبات كان بإمكانهم فعل هذا بعد عدة سنوات وكانت النساء هن نفسهن الذين يضغطن على الحكومة لانهن كانا بمستوى متوسط والذين كانوا بمستوى الثري لا يجرأن على الاحتجاج لكن النساء العاديات هن الذين كانوا يخلقون الضغط على السلطات.

وتحدثت السيدة البرلمانية من المغرب قائلة:

نقطتين للخلاف اوجدت خيارات في المنظومة الشرعية اولا: نقطة مهمة جاءت بها مدونة الاسرة وهي التخلي على الولاية. اي يمكن للفتاة عندما تبلغ 18 سنة ان تزوج نفسها لمن تريد وبمن تختار وهذه النقطة لاقت معارضة قوية من طرف الاب و الاخ الذين دائما لهم السلطة على البيت.

ثانيا: منع تعدد الزوجات كان الزوج في السابق ممكن بان يتزوج بالثانية و الثالثة و الرابعة وبدون اعلام للزوجة الاولى وانما كان يتزوج دون اخبار الزوجة الاولى يعد جريمة يعاقب عليها القانون في اقتسام الثروة.

واطلاق الشقاق لانه ان كانت غير مرتاحة من حقها ان تطلق نفسها.

الحديث للسيدة سهيلة الاسدي:

اريد ان أجيب على ملحوظة الست هالة حول استعمال اللغة البسيطة نحن لم ناتي باللغة من عندنا بل استخدمنا لغة القانون القديم لكن عدلنا بعض الفقرات، و الشيء الثاني نحن قمنا حملة مناصرة انطلقت في 15 محافظة عراقية، انطلقت انطلاقا واحدا في يوم واحد واستخدمت البوسترات التي كتبت بها القوانين ونشرت في جميع المحافظات.

كذلك الكتيبات، قمنا بحملة جمع تواقيع من الجهات المناصرة لكي نستخدمها كوسيلة ضغط على البرلمان عند تقديمنا لهذه القوانين، كذلك قمنا بأعلان راديوي وهذا الاعلان الراديوي كان بحوار امرأة ورجل لهذه القوانين وبشكل مبسط جدا وباللغة العامية حتى يصل الى جميع الفئات والشرائح لتفهم تلك القوانين. استمرت هذه الحملة لمدة 7 اسابيع ونحن بصدد الاسبوع الاخير منها وقمنا بهذا العمل وشكرا لملاحظتك ست هالة.

المتحدثة السيدة البرلمانية الجزائرية:

انا عندي سؤال للاخت البرلمانية من المغرب: نحن نتقاسم تشابه كبير بين قانون الاسرة الجزائري والمغربي، لكن الشيء الذي يختلف بيننا هو في حالة الطلاق.

المرأة الجزائرية لا تقاسم الرجل في ثروته نحن لم نصل الى هذا الشيء وهو شيء جميل نحن سنعمله، لكن وددت السؤال في كلمة الخلع استبدلت بكلمة الشقاق هل ستتقاسم مع الرجل الثروات وتناصف معه ما يملك من ثرواته؟ نحن في الجزائر في حالة الطلاق العادي وعندما تنطق كلمة الطلاق المرأة لها كل حقوقها من حضانة الاطفال والمسكن وكل شيء لكن في حالة الخلع لها حضانة الاطفال فقط، لان المسكن للاطفال وليس لها لكن كل حقوقها تسقط عندما تنطق كلمة خلع.

السيدة مشيرة: الحديث لكل من السيدة هالة ثم لبرلمانية من العراق واخرى من تونس:

تحدثت الست هالة:

في ايران حاليا لدينا نفس القانون ولكن الثروة فقط التي جمعت بعد الزواج، مثلا، اذا ارتبطت مع شخص في قرية ما ومن ثم كان لدي حالة طلاق فان زوجي لا يحصل على كل ثرواتي او نصفها، ولكن ان استطعنا بعد الزواج ان نشتري بيتين فهو يحصل على النصف، ولا اعرف ماهو الحال بالنسبة الى المغرب.

فاجابت السيدة البرلمانية المغربية:

فيما يتعلق بموافقة الزوجة الاولى ليتزوج الزوج الزوجة الثانية، كان لدينا نفس القانون ولكننا وجدنا ان الزوج كان يضرب الزوجة الاولى ويطردها من المنزل لذلك كانت تضطر الى الموافقة لانه كان يهددها بالطلاق ايضا لذلك كانت الخطوة التالية هو كان عليها ان يذهبا الى المحكمة اي كان يحدث الطلاق بسماح المحكمة وكانت تاتي الزوجة الثانية بسماح المحكمة كذلك.

السيدة البرلمانية العراقية:

شكرا لما تقدم انا عندي اقتراح، زميلاتي الاعزاء اخواتي البرلمانيات العراقيات نحن مفترض نعمل شيء في البرلمان، نعمل مؤتمر صحفي وبحضور الست رند و الست سهيلة ومن موجود معها في المعهد العراقي عن العمل المشرك لتبني هذه التعديلات انا اقترح هل ممكن نتبنى هذا الامر؟

فأجابت سيدة برلمانية من العراق:

السيدة رند الرحيم ابلغتني بهذا المقترح واعلمتني بان وزيرة المرأة قدمت لها هذا المقترح وستكون معنا الى مجلس الوزراء، واتصلت بوزيرة المرأة قالت لحد الان لم نقدم اي مقترح لمشروع، وانت تعلمين ان المحكمة الاتحادية قلصت عملنا كبرلمانيين وقالت لنا ليس من حقكم تقديم مقترحات القوانين، يجب ان يكون المشروع من الحكومة وانتم فقط تقدمون الفكرة. نعم ولا تستغربون لان هذه هي الحقيقة. ولهذا اردنا ان قانون المحكمة الاتحادية يشرع بالسرعة الممكنة لان هذا قلص عملنا في المحكمة الاتحادية مع العلم انها تعمل بدون قانون. وكنا نتمنى عندما كنا في بيت السيدة صفية انا وست هدى والسيد قاسم

والست سهيلة والست رند الرحيم، قلنا بان يقدم المشروع من وزارة المرأة، ووزارة المرأة هي وزارة شؤون دولة ايضا ليس لها الحق تقديم مشروع القانون لكن ان قدم عن طريق الامانة العامة لمجلس الوزراء ويقدم الى مجلس الوزراء ثم يتم التصويت عليه في مجلس الوزراء ثم يحال لنا كلجنة المرأة حتى نقدمه كمشروع لانه يأتينا أقوى ان اتانا من الحكومة.

فعندما قلت لوزيرة المرأة هل قدمت المشروع قالت لم اعمل عليه لحد الان.

وهو ليس مخالف للشريعة، وبناء على استشارة المستشار القانوني كل هذه التعديلات غير مخالفة للشريعة، مع العلم ان المستشار القانوني السيد قاسم اكد في لجنة المرأة وفي دار الست صفية قال انا كل المذاهب سألتها لا الجعفري ولا السني ولا الحنبلي ولا المالكي يعارضون هذه التعديلات، لكن انصدمنا بالقضاة لكن نحن لا نسكت ولانسمع شخصين فقط نحن سنستمر على هذه التشريعات وسوف ناتي بقضاة ولانقتصر على اثنين سناتي بعشر قضاة وحتى الاخوة في الشريعة في الوقفين السني و الشيعي قالوا نحن نحتاج الى جلسات اخرى لمناقشة هذه التعديلات لكن نحتاج الى وقت اكثر لكن العبرة بالنتيجة.

سيدة برلمانية عراقية ثانية:

انا اعرف كل هذه التفاصيل، وان التشريع ياخذ وقت اطول، واعرف بان التشريع ان اتى من الحكومة يكون افضل واقوى اقتراحي نستغل الوقت ونعمل اللوبي الكامل لزميلاتنا من البرلمانيات ولماذا لانشكل نحن مجموعة من البرلمانيات ونعلن تبنينا لهذه التعديلات لنشكل ضغط في البرلمان.

سيدة برلمانية عراقية: لجنة المرأة لحد الآن غير متفقين على هذه التعديلات.

وسيدة برلمانية عراقية ايضا:

لدي اقتراح: بما انه نحن اعضاء برلمان ولجنة المرأة تقدم تبنيها للمشروع ولكن انت كبرلمانية لك الحق ان تعلني رايك. نحن 25-30 برلمانية ممكن ان نشكل ضغط في تبنينا لهذه التعديلات هذا ممكن اي نعمل مؤتمر صحفي في البرلمان نعلن به تبنينى عن لهذه التعديلات هل ممكن؟

السيدة البرلمانية العراقية:

نعم ممكن، لكن اقترح قبل ان نعمل المؤتمر الصحفي في البرلمان نحتاج الى ورشة عمل للبرلمانيات لاننا في لجنة المرأة لا نتجاوز 7 اشخاص، 3 مختلفين، و4متفقين، فبالتالي انا اريد ان نتحدث معهم لانهم لديهم مخاوف لااكثر ولااقل وتخوفهم في ان عدلت هذه المواد ستخالف الشريعة ام لا ولا يوجد لديهم مستند يستندون عليه. وبالتالي قبل هذه الخطوة توجد خطوة سابقة هي نشرح مادة مادة ونشرحها للأخوات البرلمانيات حتى نكسب منهن موافقة اولية ولاسيما ان ديوان الوقف الشيعي ونائب الوقف الشيعي قال لا يوجد اي سند في الاسلام المذهب الجعفري بالتالي نخطو الخطوة بشكل افضل.

السيدة مشيرة خطاب، اقترحت:

ان تعملوا اجتماع في الكوفي بريك وننقل بعد ذلك نتائج اجتماعكم ولدينا الان تونس و الجزائر و المغرب.

أجابت المتحدثة السيدة البرلمانية العراقية:

اتحدث حول تعديل قانون الرعاية الاجتماعية هذا القانون ورد على مجلس النواب وتمت قراءته القراءة الاولى واحتوى تعديل في الصفحة الاولى التي هي اولا رعاية الدولة و ثانيا وثالثا.

خرج القانون من الحكومة وقرأ القراءة الثانية. طبعا لدي مداخلة في البرلمان انه يجب ان تكون دور الرعاية للاسرة التي فقدت المعيل وليس للافراد اي للاسرة التي ليس لها مصدر رزق وفقدت المعيل يمكن ان تكون هذه الاسرة معرضة لحالات التفكك الاسري ويؤثر ذلك على اخلاقها.

السيدة مشيرة: اعتقد انتهينا من موضوع العراق وندخل الى موضوع تونس.

السيدة البرلمانية المتحدثة من تونس:

بالنسبة الى تعدد الزوجات وبان الزوج لا يتزوج زوجة ثانية الا بموافقة الزوجة الاولى هذا ليس تعدد زوجات يجب ان نتفق على ذلك، هذه مفارقة في القانون، تعدد الزوجات يعني منعه تماما جملة وتفصيلا بان يتزوج عليها وليس بان نمنعه الى ان توافق عليه الزوجة الاولى، لان الرجل سيجبر زوجته بان توافق. لذا نحن في تونس ممنوع على الرجل بان يتزوج على زوجته.

الملاحظة الثانية: هو فيما يربطنا ويربط المغرب بموضوع تقاسم الاملاك يجب ان نكون مطلعين على تجارب في تقاسم الاملاك، يجب ان يكتب في عقد القران باننا نوافق على اقتسام الاملاك، لكن باقتسام املاك المرأة والرجل اي ليس المرأة فقط هي التي تاخذ الغنيمة اي حتى الرجل سياخذ غنيمته من المرأة ويقتسمون الاموال بينهم.

والطلب الثالث: في الاسبوع القادم سيكون هناك مشروع قانون الجمهورية التونسية لذا اريد اذا ممكن ان نبقى على تواصل وحتى قبل مناقشة فصل يخص حقوق المراة نريد منكن الاستشارة للفصل واريد ان تساندوني بمقترحاتكم وماهو الافضل للمرأة ليس التونسية فقط بل المرأة ككائن وكبشر وانا ارحب بجميع مقترحاتكم.

السيدة مشيرة:

شكرا، وصلت الرسالة واشارة الى هذا نرجوا ان نعمل قائمة بالايميلات ونضع لكل واحدة منا صورة ونتبادلها معنا للتواصل.

والحديث للسيدة البرلمانية الجزائرية:

انا اريد ان اتكلم على اخر تعديل على قانون الاسرة الجزائرية وعلى الولي، كان جدال كبير عن عقد القران بخصوص الولي والحمد لله استطعنا التغلب على هذا التظلم للمرأة، إذ كانت مظلومة بتسلط الاب والاخ وما هي الا مصدر للاموال تجبر على الزواج ربما. وقد عانت هذه القضية جدال كبير. واليوم المرأة عندما تصل الى عمر 21 سنة تستطيع ان تزوج نفسها وبدون شرط حضور ولي عنها، وهذا القانون أعطى للمرأة الجزائرية الحرية في اختيار الزوج.

السيدة مشيرة:

شكرا وفي الختام نشكركم على هذه المناقشات القيمة و المهمة.

المتحدثة السيدة البرلمانية المغربية:

نحتاج الى توحيد التوصيات والتي يوم غدا سنركز فيها.

اذن بين امس و اليوم هذه هي التوصيات التي خرجت انا لا اعيد النقاط سنعيد ماانتم وضعتموه بدون تبويب:

- مراجعة المناهج التربوية لاثارة الوعي وعدم هيمنة الذكورية . وهنا يكون التربية و التعليم هي الاساس ويجب ان نعيد النظر في المناهج التربوية.
- التاكيد على وجود المرأة في جميع الكتل النيابية و اللجان وطاولات الحوار. وهذا يعني نحن جميعا نريد كوتا اذا اردتم ان تشارك المرأة في كل شيء (الكتل النيابية، اللجان، البرلمان، طاولات الحوار، مفاوضات السلام، الدستور... الخ).

- تهيئة تدريب وورشات عمل لموضوع التفاوض وبناء التحالفات مع رجال الدين ورجال القبيلة والإعلام والرجال داخل البرلمان وخارج البرلمان والمرأة داخل وخارج البرلمان وكل من تحسوه انه سيعمل ثقل.
- تدريب للقضاة على استخدام المعاهدات الدولية و القوانين الوطنية و التشريعات.
- اعتماد الكوتا في وجود المرأة في المناصب القيادية في الاحزاب السياسية.
- التاكيد على التفسير المستنبر للشريعة و التفسير الصديق للمرأة.
- نشر وتوزيع القوانين والتشريعات و السيداو في شتى الوسائل (ميديا، تويتر، نت، اعلام، الصحف...الخ) ووضع الاليات الفعالة في وضع هذه المعاهدات.
- انزال تحفيزات تشجيع الاحزاب وان تفسح المجال لدخول المرأة وتبوأ المناصب القيادية في شتى المجالات وفي كثير من قوانين الانتخابات لاتشجيع لدخول المرأة وفي كثير من الاحزاب السياسية توجد في دول غير عربية تحفيز لدخول هذه الاحزاب وحتى تدخل المرأة يجب ان نتبادل في التجارب ولنعرف اي الدول التي تعطي تشجيعات مثلا الرجل يدفع 100 للترشيح ويخفظ المبلغ للمرأة ان دخلت الانتخابات الى 10% لتشجيعها للدخول.
- أجراء الابحاث القانونية لدعم التشريعات والقوانين اي قبل تقديم القانون نعمل بحث للوصول الى اللجنة القانونية ونعرف أولويات الذين انتخبونا حتى نستطيع التواصل مع الناس.
- العمل على محو الامية السياسية إذ توجد امية قانونية في الكثير من الناس لا يعرفون حقوقهم ولا يعرفون المطالبة بها لذا علينا نشر الوعي بهذا المجال.
- الوصول الى المرأة في المناطق الريفية و النائية وعدم التركيز على المدينة فقط.
- على البرلمانيات التركيز على دورها في المتابعة و التقييم و المطابقة مثلا نحيي الست هدى لانها كانت تعطي الامثلة بالبيان وتقول نحن عملنا بحث وهذه هي الاحصاءيات و البيانات هذا مهم استخدامه.
- تشجيع النساء الاخريات -مهم عندما نرفع هذه التوصيات- لدخول الندوة البرلمانية وتدريبها على كيف تقام الحملات في البرلمان.
- العمل على اكتساب الوعي لقضايا المرأة وتغيير الذهنية لانها بحاجة الى شغل كبير في المنطقة العربية ونستخدم الاعلام ولاسيما بعض الإشاعات في قضايا المرأة وهذا واضح في العراق وحتى لبنان يقولوا المرأة اذا دخلت معترك تكون مثل الرجل.
- تدريب النساء على ولوج الشان العام بشجاعة.
- العمل على مواجهه التحديات لاثبات الوجود، والعمل و المثابرة حتى بعد الفشل و الثقة و المجابهه.
- نشر وتوزيع وعقد الندوات والمؤتمرات الصحفية حول الورش المنعقدة.
- التواصل مع البرلمانيات السابقات والحاليات سنبحثها يوم غدا وتفعيل الشبكة بين البرلمانيات العرب وهذه توصية من 2012.

- العمل على انشاء مراصد وطنية، إذ يوجد مرصد اقليمي في بيروت حول المرأة لمدنا بالبيانات المتعلقة بقضايا المرأة.
- عقد دورة حول المفاهيم والتعريفات التي تعنى بقضايا المرأة وتدريس حقوق الإنسان وندمج معها هل نعقد ورشة قانونية حول كتابة الدساتير نحتاج الى قانونيات.
- العمل على رفع التحفظات التي مازالت موجودة في اتفاقية سيداو، وبناء التحالفات مهم في هذا الموضوع.
- العمل على الحفاظ على المكتسبات في حقوق المرأة ونحافظ على الذي وصلنا له ولا نخسره.
- توجد دائما المجالات التي نطلب منها معونة او دعم من منظمات الامم المتحدة او UN وهم مستعدين لكن يحتاجون منكم انتم الذين تعطوهم المشروع وماهي احتياجاتكم.مثلا الامم المتحدة تبحث دائما على مشاريع لدعمها، توجد منظمات في الامم المتحدة تدعم فقط المنظمات وتوجد منظمات تدعم فقط الحكومات وليس بالضرورة ان يكون الدعم ماديا، ممكن تقديم دعم فني يوجد عندهم العديد من المستشارين.
- تبادل التجارب التي وضعناها في توصيات السنة الماضية، وهذه السنة سنؤكد عليها و الذي حصل هذه السنة مثلا قصة التقاسم وقت الطلاق يمكن ان توضع في وقت عقد القران مثلما في تونس وتبين هذه تجربة ناجحة ممكن ان تتبعوها. وهل في مدونة الاسرة شيء عن الارث هذا سؤال مهم؟ نحن بدأنا في تحسين الصورة النمطية عن الاسلام في الغرب لان هذا ليضر المرأة فقط ولاسيما في الوقت الحاضر قصة القاعدة وقصة الضربات كل هذه تنزع صورتنا.

السيدة رند الرحيم:

تمكين المرأة اقتصاديا او مساعدة المرأة بان تكون متمكنة اقتصاديا والبرلمانية من الجزائر ذكرت هذا الموضوع وانا اؤمن بان المرأة تحتاج الى ان تتمكن اقتصاديا (استقلالية مادية).

السيدة مشيرة خطاب:

هذا الموضوع في كثير دعم يمكن ان ناخذ دعم بعقد ورشة عمل في المجال الاقتصادي جدا مهم.

أشارت إحدى السيدات المتحدثات:

انا اؤمن ان المرأة هي الاولى التي تحرم من دراستها في حالة الفقر وهي الاولى التي تحرم من العمل والدراسة في حالة النزاعات وان دخلت في هذين المجالين الدراسة و العمل فهي تحقق ذاتها عندما تذهب للعمل ولها استقلالية مادية تستطيع ان تحافظ على اسرتها ومجتمعها اذن مهمة جدا قضية التعليم والاستقلالية المادية والتي اساسها التعليم.

السيدة مشيرة خطاب: شكرا، هذا يعني انك توافقي على الذي اقترحته السيدة رند الرحيم.

السيدة البرلمانية من العراق:

أؤكد واعتقد ان التوصيات هي الثمرة التي سنجنيها من لقاءنا، وان نركز على التوصيات وماتتضمنه. في الواقع اليوم نحن لدينا دستور وقوانين واضحة لكن لدينا سوء بالتطبيق، اين الخلل؟ في الجهات المطبقة لهذه القوانين.

ومثلما تفضلتي ان كل الجهات المانحة ممكن ان تدعمكم اذا كنتم تقوموا انتم بهذه المشاريع. فنحن مثلا مكافحة الاتجار بالبشر، يوجد ممن هم في لجنة مكافحة الاتجار بالبشر وفي القضاة ممكن ان ندربهم ولكنهم يحتاجوا ان نوضح لهم هذه المفاهيم. على مستوى وزير يطالب ارسال عضو الى اللجنة في الوزارة ويقول لماذا لم ترسلوا بطلب لنشارككم في اللجنة قلنا له ماهو الداعي هذا اتجار بالبشر، قال يعني تجارة وانا وزير تجارة لذا اطالب ان اكون عضو بها.

هذا يدل انهم لم يقرأو القانون، لذا ادعوا الجهات التي ممكن ان تمد لنا يد العون وتساعدنا بان نوصل القانون بشكل ناضج للتطبيق نحتاج الى تدريب.

الست مشيرة: هذا تم ذكره في تدريب القضاة على الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الدولية والسيداو و 1325 والاتجار بالبشر.

السيدة البرلمانية المتحدثة من العراق:

اضافة الى القضاة نريد تدريب للجان الوطنية و الفرعية و الشرطة إذ في لجنة الاتجار بالبشر يوجد،12 وزير ليس قليل وتوجد لجان فرعية في المحافظات.

اقترح ان نعمل توصيات، ولااحد سينفذ، انتم الذين تنفذون واقترح ان تلاحظي في هذه التوصيات اي منها ممكن ان تعمليه مشروع وتطوريه وتقدميه للجهات المانحة..

كمثل بسيط عن تمكين المرأة، انا لدي جمعية خيرية ولدينا دورة تدريبية ل 20 امرأة وعلى وشك الانتهاء على الخياطة ونعطيها ماكنة خياطة هذا يعني 20 امرأة ستعيل اسرها في مهنة الخياطة.

السيدة مشيرة خطاب: او اعطاء ورشة عمل حول كيف تبدئي عملك؟ وهذا جزء من التمكين الاقتصادي.. نعم نضعه توصية، وممكن ياجماعة الاقتراحات والتوصيات التي قالتها الاخت فاطمة نقدمها يوم غد، حتى تكون لدينا توصيات موحدة. والاخت البرلمانية من العراق اقترح تغير اسم جمعية خيرية الى جمعية تنموية.

تفاصيل جلسة اليوم الثالث:

أدارت الجلسة الاولى السيدة فاطمة سبيتي، والتي كانت بعنوان:" تكتلات النساء وأحزاب النساء/ الخبرات/ النجاحات والتحديات".

وسوف نتوسع ونتكلم عن الأحزاب بالمطلق لأنه مهم جدا لاسيما الأحزاب التي توصل النساء إلى البرلمان.

تقديم السيدة البرلمانية من العراق:

كنت رئيسة قسم الكهرباء في المعهد التقني في أربيل، ورئيسة قسم الحاسبات في المعهد نفسه، وعملت مساعدا للعميد في الشؤون المالية في الكلية التقنية في أربيل. مستشارة في وزارة المواصلات، وعملت عضوة هيئة تدريسية في وزارة التعليم العالي. ومنتمية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. بكالوريوس هندسة كهرباء وحاملة لشهادة الدبلوم العالي من جامعة صلاح الدين. شهدت العقود الأخيرة تقدما ملحوظا في المشاركة السياسية للمرأة، وتزايدت في مناطق العالم أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية وتزايدت قوة في تأثيرها في السياسات المحلية والوطنية والدولية، وفي ذات الوقت نجح عدد قليل من النساء في قبول مناصب سياسية مهمة.

وعلى الرغم من المكتسبات، إلا أن التمييز القائم على أساس الجنس لا يزال عائقا أمام مشاركة المرأة رسميا في عملية اتخاذ القرار وسيطرتها على الموارد المادية والسياسية ولا تتمتع المرأة حتى الآن في أي دولة من دول العالم بالمساواة مع الرجل في المكانة السياسية أو في قوة التأثير السياسي، وعلى الرغم من إننا الآن في القرن الواحد والعشرين نجد أن معظم القرارات التي تؤثر في مصير كوكبنا الأرض لاتزال تتخذ من دون مشاركة نصف سكانه (النساء).

أن إقصاء المرأة عن المشاركة السياسية له جذور تاريخية واقتصادية وقانونية. وبالمقارنة مع الرجال نجد للنساء تاريخا أقصر في المشاركة في الانتخابات السياسية ونتيجة لذلك أصبحت أقل خبرة في جميع مجالات العملية السياسية.

ويميل الفقه إلى اعتماد اتجاهين في تفسير السيطرة الذكورية على العملية السياسية:

الخيارات التي اقرها المجتمع للمرأة قد دعتها إلى توجيه طاقاتها نحو الاهتمامات العائلية لاسيما تنشئة الأطفال.

التقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية التي تتحكم في الاتجاهات نحو الأدوار والامتيازات السياسية.

وقد تجاوزت الدراسات الحديثة هذين المنظورين وأظهرت أن المؤسسات السياسية ذاتها قد أسهمت في خلق وتكريس هذه الاتجاهات وفي ديمومة الثقافة السياسية الانتقالية التي تؤثر سلبا حتى في النساء اللواتي يفزن في الانتخابات عندما تضع لهن شروطا للمشاركة .

واصلت الحركات النسائية على صعيد العالم نضالها لزيادة التمثيل السياسي مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة للمشاركة في قضية المرأة إذ عقد في العام 1975 أول مؤتمر دولي لحقوق المرأة، وفي 1980 و1985 عقدت مؤتمرات أخرى بهذا الشأن.

وفي العام 1995 عقدت الأمم المتحدة أكبر مؤتمر تناولت فيه تقارير رسمية عن وضع المرأة والضغط على الحكومات لمعالجة المعوقات أمام مشاركة ووصول المرأة إلى المصادر السياسية والاقتصادية والتربوية، ولقد سميت المدة مابين العام 1976 و1985 ب(عقد المرأة) إذ أصبحت قضية المرأة تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة، وركزت على إيجاد نظام اقتصادي وسياسي يحقق مشاركة اكبر للمرأة في العملية السياسية والمشاركة في التنمية العالمية. واختارت الأمم المتحدة عام 2006 في احتفالها باليوم العالمي للمرأة موضوع مشاركة المرأة في عملية صنع القرار شعارا لاحتفالها بهذا اليوم على أساس أن ذلك يمثل فرصة لتقييم الدرجة التي أصبح بها صوت المرأة مسموعا في قاعات مجالس الإدارات والبرلمانات والمحاكم.

فعلى الرغم من أن العراق ملتزم قانونا بالاتفاقيات الدولية التي تضمن حق المرأة في الانتخاب والترشيح لمواقع السلطة وصنع القرار، إلا انه من الملاحظ أن النساء لم يشكلن قوة فاعلة في البرلمان أو في الأحزاب السياسية وما زلن غائبات عن المواقع القيادية في الدولة.

في الورقة المقدمة البنود الدستورية تشير إلى كوتا النساء وعدد النساء في البرلمان والحكومة وقد ذكرتها الأخوات يوم أمس إذ كان عدد الوزيرات 6 ثم 4 والآن في الحكومة الحالية واحدة.

أما على صعيد المنظمات غير الحكومية فقد تزايد عدد النساء اللاتي يرأسن منظمات غير حكومية وعدد النساء عضوات المنظمات غير الحكومية.

فيما يتعلق بالأحزاب السياسية الذي هو موضوعنا الآن، لاوجود لامرأة تترأس حزبا سياسيا أو لها موقع قيادي فيه وكذلك بالنسبة للنقابات المهنية.

وعدد النساء في السلك الدبلوماسي قليل جدا ولا توجد نساء سفيرات يمثلن العراق في دول العالم ولا نساء يمثلن العراق في هيئات الأمم المتحدة.

عن مشاركة المرأة في القضاء، ذكرتها الأخوات أمس فقد دخلت المرأة المعهد القضائي في سنة 1976 وتم تعيين العديد من الخريجات منه قضاة ومدعيين عاميين. ولكن في عام 1984 والى العام 2003 منع النظام السابق المرأة من الالتحاق بالمعهد القضائي وبالتالي بسلك القضاء واقتصر عدد النساء القضاة على من تم تعيينه قبل هذا القرار وكان عددهن يتراوح مابين 9- 11 قاضية وبعد 3003 ازداد العدد إلى 16 منصب مدعي عام من أصل 250 في مناطق الوسط والجنوب وحوالي 150 امرأة عاملة في مكتب الادعاء العام في منطقة كردستان مع التأكيد على أن المدعيين العاميين لايملكون صلاحيات اتخاذ القرارات في القضايا حتى في المراحل الأولى من التحقيق . إذ يتوجب عليهم الرجوع إلى القضاة.

عمل المرأة في جهازي الشرطة والجيش كان ممنوع في ال في البداية، والآن لدينا نساء تعمل في هذا السلك.

الأسباب والعوامل التي تعيق عملية مشاركة المرأة في العملية السياسية وعدم تواجدها بالحد العادل والمطلوب والمؤثر في مواقع صنع القرار منها:

- سيادة المفاهيم البالية أو المعادية لحقوق المرأة في المجتمع وعدم تقبل المجتمع لعمل المرأة.
- عدم وعي المرأة نفسها لأهمية مشاركتها في العمل السياسي.
- سيادة التسلط ألذكوري على إرادة الدولة ومؤسساتها وسوق العمل والاقتصاد حتى في الدول المتقدمة واحتكار المناصب العليا من الرجال.
- توظيف النساء في أعمال خدماتية تقليدية، وبالتالي ضعف موقعهن الوظيفي والاقتصادي الذي يعد من العوائق الكبيرة أمام تمكين المرأة كي تصبح عنصرا هاما ومؤثرا في مؤسسات صنع القرار .
- تقسيم الأدوار التقليدية بين الرجل والمرأة في الأمور الاجتماعية والأسرية إذ تتحمل المرأة دوما العبء الأكبر في تربية الأطفال ورعاية الأسرة.
- دور الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة لاسيما الصحافة الالكترونية سريعة الانتشار إلى الفكر ألذكوري في ممارسة التشويه الفكري للمرأة وإبقائها أسيرة أفكار تسهم في الحط من قدراتها على المشاركة الفعالة في النشاطات العامة في المجتمع
- .قلة وجود منظمات نسائية ناشطة في الدفاع الحقيقي عن المرأة دون التبعية لأحزاب سياسية مناهضة لحقوق المرأة لاسيما في الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث التي تكتفي بإيجاد لجان نسائية تهدف إلى تمرير سياستها وتسويق برامجها وكسب عناصر وكوادر نسائية.
- تصاعد الحركات الإرهابية المناهضة لحقوق المرأة على صعيد العالم وبروز قوى الإسلام السياسي الذي يشكل فرض التراجع على المرأة وحرمانها من أي دور سياسي.
- تفشي ظاهرة الفقر في كثير من دول العالم، وحصول المرأة على الحصة الأكبر من نسبة الفقر ومن انتشار ظاهرة الاتجار بالنساء من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية واستعباد المرأة.
- تفشي ظاهرة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للنساء، وهذا يبدو ظاهرا في كثير من الدول العربية ومناطق دول العالم الثالث ويعرقل مساعي الارتقاء بنسب التمثيل السياسي للمرأة.
- الإطار الثقافي الذي يشمل القيم، والقناعات الدينية، وقلة الخدمات، وعدم مشاركة الرجال في المهام المتصلة بتنظيم المنزل، ورعاية وتربية الأطفال، وتؤكد لجنة سيداو بأن التقاليد والقناعات الدينية

في كل الدول لعبت دورا في تقييد دور المرأة في الحياة الخاصة ومنعتها من المشاركة في الحياة العامة وحتى في الدول التي تشارك المرأة فيها في السياسة تم حصر دور المرأة في قضايا تشمل البيئة والأطفال والصحة ولم تشجع على المشاركة في قضايا مثل تسوية النزاعات فضلا عن أن المرأة العاملة في السياسة والحكومة لا تتبوأ في العادة مسؤوليات تتعلق بالأمور المالية وميزانية الدولة.

شكرت السيدة فاطمة السيدة البرلمانية من العراق وعلقت قائلة:

نحن نؤكد في هذه الجلسة على كيفية تخطي البرلمانيات العقبات وإحداث التغيير وأجابت المتحدثة أن لديها أيضا التوصيات والتي ذكرتها كالتالي:

- ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كافة وحمايتها، وهذا يقودنا إلى الدعوة إلى التصديق ومن دون تحفظات على المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان كافة لاسيما المتعلقة بحقوق المرأة.

- العمل الجاد والهادف الى ضمان معرفة النساء كافة بحقوقهن وتمكينهن من المطالبة بتوفيرها وتعزيزها وممارستهن لها. ولكي يتحقق هذا الأمر فلا بد من تثقيف الجميع، رجالا ونساءً، أولاداً وبنات على موضوع حقوق الإنسان للمرأة.

- تعزيز ونشر ثقافة الجندر على المستويات كافة، وفي مؤسسات الدولة كافة لضمان أن تؤدي السياسات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك التخطيط الإنمائي إلى منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه مع ضرورة التأكيد والتركيز على الاستفادة من خبرات النساء وتجاربهن مع العنف، بدلا من إدامة العنف ضد المرأة وزيادة حدته.

- جعل القوانين والسياسات والممارسات الوطنية تتفق مع الالتزامات الدولية وهذا يتطلب إلغاء كافة التشريعات التي تتضمن تمييزا ضد المرأة وضمان أن تتفق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- وضع خطط وبرامج عمل تتابعها الحكومة وتحدثها بأنتظام وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لاسيما المنظمات غير الحكومية والشبكات والحركات النسائية.

- وضع إستراتيجية جديدة للنهوض بالمرأة، تأخذ في اعتبارها المتغيرات الجيدة وتستفيد من الخبرات الدولية وتؤكد على دعم وتعزيز ثقافة التكافؤ والمساواة ومناهضة التمييز ونبذ العنف والحرص على إيجاد آلية وطنية ذات مستوى عال من القدرة على اتخاذ القرارات والقدرة على التنسيق لتنفيذ الإستراتيجية ومتابعة معوقات تنفيذها ويكون ذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة.

- إنشاء مركز وطني للدراسات الخاصة بالمرأة وبما ييسر إجراء دراسات متكاملة وذات نفع عن المرأة ومتابعة أحوالها ورصد المظاهر السلبية والايجابية التي تطرأ على وضعها.

- تعزيز مشاركة المرأة في مواقع السلطة العليا، وفي مراكز صنع القرار، ولجان ووفود المفاوضات من اجل إحلال السلم، ولجان المصالحة الوطنية عن طريق إزالة أشكال المعوقات التي تعترض تلك المشاركة، ومنح الفرص بالتساوي بين المرأة والرجل وعلى أساس مبدأ الكفاءة لا غير، وجعل فرصة الترقية في الوظائف ذات مضامين عادلة.

- تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلم والذي أكد عليه قرار مجلس الأمن بشأن العراق رقم 1483لسنة 2003، والعمل على أن تشارك النساء مشاركة فاعلة وعلى قدم المساواة مع الرجل في المفاوضات التي

تجري بشأن اتفاقات السلام والمصالحة الوطنية وان تشارك في اللجان والبعثات الدبلوماسية وان يتم تعزيز قدراتها في هذه المجالات بكافة الإشكال كالتدريب وبرامج بناء القدرات.

- تخصيص بنود في ميزانية الدولة خاصة بمعالجة وتطوير وتنمية وضع وواقع المرأة العراقية بما يحقق القضاء على التمييز والعنف الممارس ضد المرأة وتخصيص مشاريع تنموية وتحقيق الأمن والاستقرار على الصعد كافة، وهذا الأمر يستدعي إرادة سياسية هادفة وحقيقية للنهوض بواقع المرأة وتنمية وتطوير قدراتها.
- تشجيع عمل المنظمات غير الحكومية لاسيما التي تعنى بشؤون المرأة وتهيئة الوسائل المناسبة للتعاون مابينها وما بين المؤسسات الحكومية للتنسيق معها.
- حث الحكومة على الالتزام بمواعيد تقديم التقارير الدورية الخاصة بمدى التزام العراق بتطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومناقشة هذه التقارير مع الجهات الدولية والاستعانة بالخبراء وذوي الاختصاص في إعدادها وتقبل الاستشارات الدولية للنهوض بواقع المرأة العراقية وتعزيز حقوقها وحرياتها واحترامها.

السيدة البرلمانية من مصر:

نحاول المرور على تاريخ المرأة المصرية ونبدأمن ثورة عام 1919، وتاريخ المرأة المصرية حافل بالنشاطات ولها نضال يحتذى به على مستوى العالم. إذ كانت هناك حركة صفية زغلول، وهدى شعراوي، والنضال ضد الاستعمار إلى ثورة عام 1952 ووضع الدستور بعد الثورة ووضع المرأة في الدستور وكانت لها انجازات كبيرة ورأينا المرأة في تلك الفترات قد تقلدت مناصب عليا في الدولة إذ شغلت منصب وزيرة، وقاضية، ورئيسة جامعة، وأستاذة في الجامعة، وشغلت كذلك منصب عمدة، وقبل ثورة يوم 25 يناير، نرى المرأة قد شاركت في الحياة السياسية ولها انجازات على ارض الواقع وان كان مقصورا على شريحة معينة في الحزب ولكن كان يصب في مصلحة المرأة بصورة عامة.

وتم إنشاء آلية وطنية تهتم بالمرأة مثل المجلس القومي للمرأة الذي تأسس سنة 2000 والذي يتبع هيئة الرئاسة وهو مؤسسة مستقلة للنهوض بالمرأة ويختص باقتراح الخطط والسياسات وإدماجها في خطط الدولة ويختص كذلك بمراجعة التشريعات وتنقيتها من التمييز ضد المرأة.

كانت هناك أيضا منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق المرأة، و نظام الكوتا والذي كان انجازا كبيرا، في حين كانت مشاركة المرأة في الحياة السياسية صعبة جدا لان المجتمع ذكوري وينظر للمرأة ناقصة الأهلية أو مواطن من الدرجة الثانية.

وتحققت انجازات كبيرة منها قانون الجنسية، إذ أن مصر هي أول دولة تمنح الجنسية لأولاد المرأة من زوج أجنبي .

وكانت العقوبات قد تصل إلى الإعدام في حالة إثبات التحرش بالأنثى أو اغتصابها وتشديد العقوبة في حالة العنف ضد المرأة وكان قانون الأحوال الشخصية إذ رفع سن الزواج وسن الحضانة، وإنشاء محكمة الأسرة التي تختص بشؤون المرأة المصرية وشؤون الأسرة.

وفي إطار الدور التنموي، فللمجلس القومي للمرأة مطلق الحرية في التأهيل السياسي والتدريب وتنمية الوعي وحث المرأة على المشاركة السياسية، وكانت له ميزانية مفتوحة للنهوض بالمرأة وكان يقوم بتنمية قدرات المرأة بغض النظر عن توجهها السياسي وله دور كبير في تنمية مهارات المرأة للدخول في سوق العمل ومنح قروض متناهية في الصغر لتنمية قدرة المرأة الاقتصادية.

وكان هناك جمع بيانات وإحصاءات في متناول اليد لبيان مدى التمييز ضد المرأة ومدى قربها من مواقع صنع القرار وكان هناك حصر شامل لكل مايخص المرأة في ما يتعلق بالأمية أو الختان أو العنف الأسري أو التسرب من التعليم. قبل ثورة يناير كانت هذه الأمور موجودة ومتاحة وكان مرددوها على المرأة المصرية بنسبة لا بأس بها.

لقد برزت تحديات كثيرة بعد ثورة 25 يناير، وشكلت خطورة كبيرة على مسيرة وتطور عملية مشاركة المرأة في الحياة العامة.

فوجئنا بالإحصائيات التي أشارت إلى أن نسبة الأمية والفقر والبطالة هي الأعلى للمرأة وكذلك نسبة التسرب من التعليم كانت الأكبر للمرأة وان نسبة مشاركتها في سوق العمل ومشاركتها في الحياة السياسية هي الأقل. كل ذلك من الأمور التي تم رصدها بعد ثورة يناير ولوحظ أزدياد هذه النسب بعد سنوات الثورة، ولوحظ ايضا وجود ضعف في الموارد المالية المخصصة للتنمية والتأهيل لقدرات المرأة للمشاركة في الحياة السياسية وقلة الإحصائيات الخاصة بأوضاع المرأة.

وان من ضمن التحديات عدم تفعيل القوانين الخاصة بالمرأة مثل النفقة والحضانة وعدد المعضلات ازدادت بعد الثورة: فمثلا قانون النفقة كان قبل الثورة تماما بعدها وهو غيرمفعل، والنزول بسن الحضانة من 18 بالنسبة للفتاة إلى 9 سنين وسبع سنين بالنسبة للولد بعد أن كان 16 سنة.

ومن ضمن التحديات والتي تعتبر كارثة كبرى في نضال المرأة المصرية، المغالطات الكثيرة التي تشاع حول الاتفاقيات الدولية والتي تضمن حقوق المرأة وتضمن عدم التمييز ضدها كاتفاقية السيداو وما أثير حولها من إنها تدمير للأسرة المصرية وهي أجندة غربية أو بالمعنى الدارج (المرأة تفعل ماتريد بالرجل).

من ضمن التحديات هو موضوع المشاركة السياسية، إذ أن وضع المرأة داخل أحزابها يعدّ من أكثر الكوارث للمرأة التي تريد العمل في الحياة السياسية والمشاركة بشكل فاعل داخل الحزب. وأنا أرى أن الأحزاب المدنية تتاجر بالمرأة وهي كارثة كبرى وأنا لاتهمني الأحزاب الدينية . ونجد القليل من النساء اللائي تبوئن مناصب قيادية وفاعلة في أحزابهن المدنية، فمثلا في حزب التجمع توجد برلمانية، وحزب المصريون الأحرارالسكرتير العام هي امرأة، وفي الحزب المصري الديمقراطي هناك امرأة في هيئتها العليا، . والمعروف أن اغلب الأحزاب لاتعطي دورا فعالا وحقيقيا للمرأة، سواء في الأحزاب الدينية أو المدنية وغالبا ماتكون المرأة حائرة بينهما.

إن المرأة المصرية من اذكى مايكون في المشاركة السياسية، ودورها السياسي داخل الحزب هو فاعل بطبيعة الأمر وكون المرأة برلمانية وهي من ضمن حزب معين تسير ضمن خط الحزب، ولكن عند تقديمها لموضوع معين ونتيجة للموائمة يكون حزبها ضد الموضوع الذي قدمته، ويكون هنا الفيصل بأن يكون دورها مؤثر داخل حزبها وان لاتذهب بعكس اتجاه موضوعها الذي قدمته، وان تكون لها القابلية على تفعيل دورها، وان تكون هناك مجموعة من النساء وليس واحدة يعملن سويا داخل حزبهن ويجب أن يكن قريبات من مواقع صنع القرار، وهنا يجب أن نبحث عن المواقف الجادة في البرلمان، فمثلا عندما قدمت مشروعي عن وضع جماعة الإخوان المسلمين ولماذا لا يخضعون للمراقبة والمحاسبة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات والشؤون الاجتماعية حدثت ضجة كبيرة في مصر لأن الأغلبية في المجلس من الإخوان، فعندما تكون البرلمانية في حزب تكون ماشية في خطه، ولكن عندما تعمل البرلمانية شغل يجب أن تكون داخل حزبها فعالة بشكل داعم وان المنظمات الدولية تتدخل بقضية المرأة بشكل فاعل.

الثورة الإيرانية شارك فيها كل الشعب وأول ماقامت به بعد نجاحها هو إتخاذ موقف ضد المرأة.

إن المرأة المصرية قوية، فمثلا أرادوا أن يغيروا قانون الأحوال الشخصية، فخرجت المرأة المصرية إلى الشوارع.

من التوصيات التي تم التوصل اليها من المناقشات السابقة :

- يجب التواصل مع البرلمانيات السابقات ونحتاج إلى تواجدهم على الساحة، بمعنى المشاركة بشكل مستقل أو ضمن أحزاب:فمثلا البرلمانيات في الحزب الوطني لا اسمع عنهم شيئا الآن أي إنهم انسحبوا.

- ضرورة تنمية الوعي السياسي والنهوض بالمرأة وانتشالها من الفقر والأمية (لأنهما المعضلة الكبرى) ونكون بذلك قد عملنا انجازا كبيرا في مسيرة المرأة المصرية.

السيدة فاطمة علقت قائلة:

بالنسبة للمنظمات الدولية والأمم المتحدة فإن لهم برامجهم ولكن عندما تكون لكم احتياجات خاصة بكم وتتقدموا بالطلب منها، وسيعطي هذا دعما وثقة، ذلك لأن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لاتاتي من نفسها وتطرق الباب وتسأل ماذا تحتاجون؟، بل يجب أن تقدموا انتم ماتحتاجون لها وقد حصلت إشكاليات كثيرةعندما عرضوا برامجهم قالوا عنها أجندة أجنبية.

وبالإضافة إلى إتفاقية السيداو، هناك القرار 1325 وهناك أهداف الألفية والفقرة 3 منها تركز على المرأة والفقر والأمية والمطلوب من الدول الموقعة عليها التنفيذ، ويجب أن يخرج الطلب من البرلمان أو الحكومة وان المهم في هذه الجلسة كيفية تفعيل دور البرلمانيات في الأحزاب السياسية، ومن المهم أيضا التركيز على دور المرأة في منظمات المجتمع المدني الخاصة بالدفاع عن المرأة. والمرأة تحتاج إلى دعم الحزب وإذا كانت في مركز صنع القرار تستطيع أن تؤثر في الحزب.

السيدة رند الرحيم قالت بعد أن شكرت البرلمانيتين من العراق ومصر:

أريد أن الفت النظر إلى عنوان الجلسة وهو تكتلات النساء وأحزاب النساء، فعندما وضعنا جدول هذا العمل كنا ننظر إلى مساعدة النساء لبعضهن البعض على المستوى السياسي أو المجتمعي، وهل هناك أمل في تشكيل أحزاب نسوية أو على الأقل أحزاب تقودها نساء؟ وهل هناك تكتل للنساء داخل الحزب لدعم قضيتهم؟ والآليات التي تدعم المرأة وموقفها السياسي والمجتمعي؟ وان سبب وضع هذا المحور هو أن هناك فكرة انه من أفضل الآليات لدعم المرأة هو تعاضد وتكاتف النساء في الأحزاب والبرلمان والمجتمع المدني كي يكونوا قوة ضاغطة.، أريد أن نتحدث في دور المرأة في التكاتف وخلق لوبي نسوى، وهل هناك مستقبل للأحزاب النسائية، إذ لائحة انتخابية نسوية فقط، ولا اعتقد إنهم حصلوا على أصوات. وكذلك نزلوا للانتخابات بشكل منفرد ولم يحصلوا على أصوات أيضا.، مختصر حديثي، أن نبحث هذا الموضوع وكيف للمرأة أن تقوي موقفها وتتقدم في الحزب والآن سؤالي للبرلمانية العراقية:

في إقليم كردستان هناك امرأة تترأس كتلة نيابية، فكيف استطاعت هذه المرأة أن تفرض نفسها وتقنع حزبها وتكون رئيسة كتلة نيابية؟ وأود أن تعلقي على الاختلاف في مواقف الأحزاب الكردية، وحسب معلوماتي هناك اختلاف بالمواقف بين الأحزاب الكردية اتجاه المرأة، ولماذا يكون هذا الاختلاف بالمواقف اتجاه المرأة بين الأحزاب العربية والكردية؟ ولماذا يكون ذلك في بلد واحد الغالبية فيه مسلمة مع وجود فئات أخرى؟ وأرجو أن توضحي ذلك للبرلمانية العراقية وأرجو التعليق على هذا الموضوع.

علقت السيدة فاطمة قائلة:

ما تفضلت به السيدة رند الرحيم هو لب الموضوع، والأحزاب النسائية لاينصفها التاريخ، وداخل الحزب هناك لجان نسائية ومن أبحاثي ودراساتي استطيع القول بأن الدين ليس هو السبب بل التدين، ويكون ذلك حسب أجندة يتبعها الحزب، ومن هنا يظهر الفرق ضمن الأحزاب الكردية في معاملة النساء وكذلك بين الأحزاب الكردية والعلمانية أو المدنية.

السيدة البرلمانية من تونس:

أود الإشارة إلى ملاحظة السيدة رند حول العنوان وانتظرت أن يكون الحديث عن أحزاب نسائية وكذلك عن إمكانية تكوين أحزاب نسائية، نرى أحزاب فيها رجال والنساء مهمشة ونعبر عن امتعاضنا وأنا لست مع تكوين حزب نسائي ولا نقصي الرجال وأنا مع تأسيس أحزاب بقيادة نساء ويساعدهم الرجال المؤمنين بالمرأة وحقوقها وأنا ضد الإقصاء (إقصاء الرجال بتكوين أحزاب نسوية) ولا أمارسه على غيري.

المشكلة في أحزابنا العربية ليست بكثرة النساء في الأحزاب، ولكن في مساندة النساء لبعضهن البعض، ونجد غالبا أن النساء يعارض بعضهن البعض داخل الحزب ويجب أن نساند بعضنا، والظلم يسلط على المرأة من الرجل داخل الحزب والمرأة من داخل الحزب و نطالب أن تتحالف النساء مع النساء في أحزاب معارضة.

وأتوجه بالسؤال للسيدة البرلمانية من المغرب:

نحن نعمل منذ ثلاثة أيام، ونذكر العراقيل والتحديات والحلول ونحن نعرفها، ولكن كيف سنخرج ونحن واعيات بما لدينا وليس لدينا مشكلتنا وجوب معرفة الآليات؟

علقت السيدة فاطمة قائلة:

نعم السؤال المهم كيف تستطيع البرلمانيات التأثير وهذا ماوضعه المنظمون لهذا اللقاء وان الذي تطلبيه مطلوب وفي هذه الجلسة سنخرج بجواب.

وأردفت السيدة البرلمانية من تونس قائلة:

ذكرت السيدة البرلمانية من مصر ملاحظة مهمة جدا حول إشراك المرأة وإعطائها دور حيوي داخل الحزب وان الفرق بين الأحزاب الدينية والأحزاب المدنية هو ان الأخيرة تنافق وتضع المرأة في الحزب كصورة فقط وان الأحزاب الدينية صريحة وموقفها واضح وان الأحزاب المدنية تدعي أن هناك فرق بينها وبين الأحزاب الدينية ولكن في الحقيقة هي تهمش المرأة ولا تعطيها أي دور ولا تلتفت إلى حقوقها المشروعة.

وأشير إلى نقطة قد يعدّها البعض غير مفيدة ولكن تجربتي في بلادي (تونس) أثبتت فائدتها، ففي حالة تلقي الأحزاب ملاحظات من منظمات دولية بإشراك المرأة فان هذه الأحزاب تسعى لتلبية هذا الطلب لتظهر بصورة لائقة أمام المنظمة الدولية وان هذا الأمر أصبح نافعا في تونس.

السيدة البرلمانية من العراق:

يجب على النساء اغتنام الفرص، ذلك لان قسما من الرجال النواب داعمين لحقوق المرأة وللتعديلات القانونية، لدينا في العراق حقوق مكتسبة من قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، ومثلما ذكر سابقا حتى لو أن سوزان مبارك قد أصدرت القوانين فيجب الاستفادة منها لأنها تصب في صالح المرأة. وأردنا في لجنة المرأة إدخال هذه القرارات كتعديل لقانون الأحوال الشخصية وكانت المعارضة من امرأة في اللجنة القانونية وكانت حجتها بأن تلك القرارات متعارضة مع الشريعة الإسلامية. و كان المفروض أن تنتخب النساء النساء المرشحات ولكن ذلك لم يحصل وكذلك يجب التنازل عن الغيرة النسوية وان تدعم المرأة نظيرتها في الحزب، وأحب أن أشير إلى حادثة حصلت لي وهي أن إحدى البرلمانيات من الحزب الذي أنتمي له (وليس من الكتلة العراقية)وقعت ضدي.والآن لدينا قانون الهيئة المستقلة لعدالة النوع الاجتماعي وعملنا جدول بأسماء الرجال المؤثرين في كتلهم وسنقوم بعمل ورش لهم وبهذه الطريقة نغتم فرصة وهي وجود رجال مؤيدين ومدافعين عن حقوق المرأة ومن الممكن أن نكون قوة ضاغطة مع هؤلاء الرجال وتشريع القوانين التي نراها مهمة للمرأة.

السيدة البرلمانية من الأردن:

أرى ضرورة عمل ويب سايت لنطرح تجارب بعضنا،، فأنا برلمانية جديدة منذ ثلاثة أشهر، ولا اعرف كيف أخاطب المنظمات الدولية وعندما أكون قائدة وتطالبني النساء بعمل مشاريع في البيت احتاج إلى تمويل.

و شخصيا أعاني من هذه المشكلة وهي كيفية مخاطبة المنظمات الدولية، وإن البرلمانية غالبا لا تسأل عن الأمور التي لاتعرفها، وعلى العكس يجب على البرلمانية أن تسأل وتستفسر عن الأمور التي تجهلها وضروري أن يكون هناك توجيه لبعضنا البعض كبرلمانيات على صفحة في الفيس بوك أو موقع معين.

أنا لست مع التكتلات والأحزاب النسوية ويجب أن تصل المرأة إلى القيادة في الكتل والأحزاب لاسيما ولدينا الكثير من التجارب الناجحة لنساء قياديات فمثلا موضوع التدين ، أنا اعمل على البادية الوسطى ونتيجة لعملي ونحن أربعة برلمانيين أنا وثلاثة رجال وان ردود الفعل في الجمعيات والندوات لهذا الإسبوع أن الناس أعلنوا أني امثلهم وليس الرجال، فوضع احدهم عبارة على الفيس بوك:

(لن يفلح قوم ولوا أمرهم إمرأة). إنهم يحاربونا بالدين ويجب أن نحاربهم بنفس السلاح وهو الدين.

وقد أجبت عليه (إنما المؤمنون بعضهم اولاياء بعض).

علقت السيدة فاطمة قائلة:

الذي عملتيه هو المضبوط وأجبت بمعلومة لمحاججة من أراد محاربتك بحجة الدين.

السيدة مشيرة خطاب قالت:

اشكر السيدة البرلمانية من العراق على التوصيات التي قدمتها وهي نموذج، وارى تضمنيها ضمن التوصيات النهائية، ولو تم العمل بها فستكون هناك نتيجة جيدة جدا، بالنسبة، لقضايا حقوق الإنسان ولكل النساء سواء انتمين لأحزاب مدنية أو سياسية، إن الاتفاقيات الدولية تمثل صمام أمان للمرأة مثل المكتسبات التي تمت في خلال العصور غير الديمقراطية والمكتسبات هي للمرأة ولا يمكن أن نضحي بها .

واشكر السيدة البرلمانية من مصرعلى الخبرة التي عرضتها والتي احدثت تغيرات في مصر، والحقيقة أن الناس لا يضعوا اسمها عليه لان كل واحد يريد أن ينسب لنفسه بأنه عمل فضل للآخرين وان التجارب الحية الواقعية لها وقع اكبر من التوصيات .

أنا لااوافق البرلمانية التونسية بأننا نعيد نفس الكلام لثلاثة أيام وان هذا الكلام مفيد للغاية ولا يجب التقليل من أهميته لان تم خلاله عرض تجارب ناجحة وأنت ياربيعة احد أسباب نجاحه.

وان عمل شبكة الكترونية ويتم تبادل الخبرات من خلالها أمر مفيد جدا.

نعم أنا أؤيد أن للمنظمات الدولية تأثيركبير، ولكن يجب أن نعترف أنها تجري وراء النجاح وأنا اقول ذلك لأنني عملت في قاع المجتمع، ذلك لانها في النهاية تكتب تقرير تذكر فيه كل ماحققته من نجاح.

وحينما يجب التغيير والناس تريد وجوه جديدة، يجب أن نسمح للوجوه الجديدة بالعمل وعلى السابقين أن يتنحوا خطوة إلى الوراء ولا يبخلوا بتقديم المساعدة والنصح لهذه الوجوه.

ويجب أن نعترف أن للمنظمات الدولية مصالح، وهي دائمة المطالبة بأبطال يحققوا لها النجاح الذي تريده وتسعى إليه ومن المهم الاستفادة من التصريحات التي تطلقها، ونتلقف هذه التصريحات ونروج لها لان هناك جهات تطمس هذه التصريحات.

بالنسبة لموضوع الدين أو التدين نحن حريصين على الإسلام وقد تم استغلال الدين للإساءة للمرأة بشكل كبير وكذلك استغلال النساء المنتميات للأحزاب الدينية فمثلا تأتي طبيبة وتطلب ختان البنت وهي كطبيبة ستبرر هذا الفعل وكذلك يأتي طبيب ويجيز زواج البنت في سن ست سنوات وبهذا يكون الاستهداف متعمد ويجب أن نكون حريصين على التصدي لمثل هذه الأمور.

انا ضد تشكيل المرأة لأحزاب خاصة بالنساء، لكن يجب أن تكون المرأة في موقع قيادي في حزبها ولا بأس بتشكيل لجنة نسوية داخل الحزب، وان الحزب المصري الديمقراطي فيه لجنة للمرأة وان حزب الدستور الذي يترأسه ألبرادعي أمينة التنظيم فيه امرأة إعلامية.

وعلينا أن نتابع التوصيات، ويكون هناك تقييم لتوصيات العام الماضي والتوصيات التي نخرج بها يجب متابعتها أيضا.

ويجب على النساء التسلح بالإرادة والتصميم على النجاح التصميم على النجاح.

السيدة هالة إسفانديارى:

بينت التجارب بأن الأحزاب السياسية للنساء تم تكوينها بناءا على حسن النية ولكنها لا تحقق الكثير، وان التكتلات السياسية داخل البرلمان هي أدوات مهمة، ،فربما البرلمان جديد على الكثير منكن وإذا بدأتن بالتكتلات السياسية داخل البرلمان وجمعتم النساء من مختلف الأحزاب السياسية سوف تحدثن التغييرومن ثم سيأتي إليكن الرجال.

إن التكتلات السياسية للنساء داخل البرلمان أصبحت أداة قوية وعلينا التحدث عن التكتلات النسائية السياسية وكيفية تكوينها، ويجب عليكن كنساء أن تفرضن أنفسكن على القيادات في الأحزاب السياسية.

وهناك نظام الكوتا ويجب الإصرار على نسبة 50%، فنحن نسمع دائما بأن نسبة النساء 50 %من السكان في دول العالم فأين أذن ال50 %،إذن عليكن أن تكن نشيطات في أحزابكن السياسية وتنافسن على المناصب القيادية في أحزابكن وربما يقال أن النساء يفرضن أنفسهن بشكل كبير. لا باس في ذلك وسوف يتم التعامل معكن بجدية.

أما فيما يتعلق بدور المنظمات غير حكومية:

إن المنظمات غيرالحكومية تساعد كثيرا لأن لديهم نساء ناشطات دون أن تكون لديهن أجندة سياسية وعندما تأتين من دولة ديمقراطية تحترم القانون وتحترم الشفافية، في هذه الحال لايمكن أن يكون لكم ورشة عمل تعبر عكس هذا، أي أن عليكم التعبير عن القانون والشفافية والديمقراطية واحترام هذه المفاهيم. ويعتمد الوضع على المشاركين وهل أن هذا ينطبق على دولتكم أو لا ينطبق.

نحن لانسمع الكثير عن قانون المنظمات غير الحكومية في مصر الذي سوف يهمش دور المنظمات غير الحكومية، فعندما تبدأن بالحديث من الممكن إعطاء ملخص عما يحدث في دقيقتين.

السيدة البرلمانية من الجزائر:

بعجالة سأشرح مكانة المرأة في الأحزاب السياسية وخاصة هناك من تترأس الأحزاب السياسية.

لدينا في الجزائر ثلاث أحزاب تقودها نساء وهذا لايعكس بالضرورة أن كل امرأة على رأس حزب سياسي أن تكون مناضلة من اجل قضية المرأة، في عرض الكوتا على البرلمان عارض الحزبأن اللذان تقودهما نساء وأثناء التصويت امتنع هذان الحزبأن عن التصويت، وهذه مشكلة كبيرة.

نحن في الجزائر لدينا نفس المشكلة إذ لا يوجد تواصل بين البرلمانيات السابقات والجدد، وهذه المشكلة تخلقها الأحزاب إذ تخلق الغيرة والحسد وعقلية عدوانية بين النساء.

هنا اكتسبنا الكثير ونطالب السيدات المشرفات بإعطائنا الآليات من اجل أن ندافع أو نتكتل أو نتغلب من اجل أهدافنا وليس من اجل المناصب فقط.ولدي توصية: لماذا لا ننادي بأنشاء هيئة دائمة للبرلمانيات العربيات تجمع كل البرلمانيات والناشطات العربيات لتوحيد الأفكار وتكون بمثابة أرضية ننطلق منهاونتواصل بشكل مباشر للوصول إلى أهدافنا؟

علقت السيدة البرلمانية المغربية قائلة:

يوجد اتحاد برلماني علمي تكون من ضمنه لجنة للمرأة ويوجد اتحاد للبرلمانيين العرب تكون من ضمنه أيضا لجنة للمرأة، ونحن في اجتماع عام 2012، كان ذلك من ضمن التوصياتت، والهدف من هذه الورش هو لتبادل الخبرات والتجارب. ففي السنة الماضية كان هناك برلمانيين وبرلمانيات من أوربا وان التحالفات تكون من ضمن البرلمان وقد حدث في العراق تكتل (تحالف) نسوى داخل البرلمان ونجح هذا التحالف.

أما السيدة رند الرحيم فقالت:

طلبت السيدة البرلمانية الجزائرية من منظمات هذه الورشة أن نعطي آليات وهذا ليس دورنا، وان دورنا هو جمعكم لتخرجوا بآليات وتتعلموا من بعضكم وتصلوا إلى توصيات وان هذه الدورة حوارية وغايتنا أن تتفقوا على الآليات الناجعة.

السيدة فاطمة علقت قائلة:

عندما تحدثنا عن الآليات أكدنا بأنه لا توجد شكلية واحدة تنطبق على كل الكتل، وهناك خطوط عريضة لعمل التكتلات وكيفية التواصل، ويجب إحداث ضغط داخل البرلمان بالتعاضد والتواصل مع الرجال والنساء وتبادل التجارب، علما أن القواعد تختلف من برلمان إلى آخر وقسم من البرلمانات عمرها عشر سنوات، فالبرلمان العراقي يختلف عن الأردني وان كثيرا من الأحزاب النسائية في العالم خلقت وهي ميتة.

وان الذي يوصل إلى الهدف هو التعاضد والتواصل مع الرجال والنساء داخل البرلمان وخارجه.

وتستطيعون التواصل مع البرلمانيين العرب عن طريق لجنة المرأة التي سعت إلى تأسيسها بهية الحريري في اتحاد البرلمانيين العرب وعليكن تفعيل هذه اللجنة والتواصل وتبادل التجارب، ويجب عدم فصل قضايا المرأة عن المجتمع لان ذلك غير مفيد، وضمن الأحزاب يكون هناك توجهين أما أن لجنة للمرأة، فمثلا عندنا في حزب الله توجد لجنة للمرأة لان هناك فصل بين الرجال والنساء ولكنهم يعملوا سويا وفي أوربا في الأحزاب الديمقراطية والماركسية لم يكن عندهم لجان متخصصة بشؤون المرأة بل يعملوا سويا ولم تكن هناك لجان تهتم بقضايا المرأة بصورة مستقلة، وأجيب الآن لان كل أبحاثي هي عن الأحزاب السياسية والفرق بين الأحزاب العلمانية والدينية بالنسبة لقيادة المرأة وان كل دراساتي وأبحاثي هي في هذا المجال.

إن المنظمات الدولية تنشد النجاح دائما وكذلك الأحزاب وكل منا هدفه النجاح وكل المنظمات لها أجندات وعليك التوجه لهم بشرط أن يكون لديك مشروع تقديمه ويجب عليك كبرلمانية أن تعرفي ماهي أجندة كل منظمة دولية وتلجاين اليها ، مثلما تذهبين إلى الطبيب المختص وتعرضي له مشكلتك وسيعطيك الحل ،فمثلا UNDP، EU،UN يمكنهم تقديم المساعدة والحل

،ويجب أن تطرقي أنت أبوابهم وتقدمي مشروعك وطلبا لاي نوع من لمساعدة (فنية أو استشارية أو مادية) ولا تنتظري منهم القدوم إليك.

السيدة البرلمانية من الجزائر:

أحب أن أتكلم عن المرأة في الحزب السياسي وأقدم تجربتي مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي:

تكلمت أمس عن أن ديمومة وتواصل وتواجد المرأة في البرلمان أساسه الحزب السياسي، فقبل وجود الكوتا - وفي سنة 2002 - ترشحت في المجلس الشعبي الوطني وكنت في المرتبة الخامسة ولم اقبلها، وفي 2007 وكنت في المرتبة الثامنة ورفضت وعندما سألني رئيس الحزب عن سبب الرفض أجبته بأنني أريد أن أكون في المقدمة لأنني ناضلت وجاهدت، وانا جامعية ومعروفة لماذا يتقدم الرجال علي؟ وفي مؤتمر 2008 مررنا رسالة طالبنا فيها يجب أن تتكلم النساء في التجمع الوطني الديمقراطي عن الكوتا وتكون على مستوى الحزب وان أي امرأة تتكلم في المنبر يجب أن تتكلم عن الكوتا وأصبحت لدينا في التجمع 65 امرأة إذ فاقت هذه النسبة ال25% وكنا قد حققنا هذه النسبة في الحزب قبل الكوتا التي جاء بها رئيس الجمهورية .

ومن هنا أؤكد على أن نضال المرأة وتواجدها في مراكز القرار في الحزب الأمر الذي يعطيها قوة سياسية لتكون قوة ضاغطة، كثرة النساء بهذه الكيفية بالأحزاب سينعكس ايجابيا على تمثيلها الحكومي والتشريعي، وعلى المرأة إذا أرادت الدخول في المجال السياسي أن تكون قوية وتستوعب وتتكلم وان المرأة عندما تكون من غير الحزب يطعنوها في شرفها وان الرجل مهما يعمل لايؤثر ذلك على سمعته بل يوصف بالرجولة والقوة .وعلى المرأة التي تدخل مجال السياسة وتكون برلمانية عليها أن تتحلى بالشجاعة والقوة .

السيدة البرلمانية من الأردن:

نجحت في الانتخابات النيابية الأخيرة وأنا رئيسة قائمة (الأردن أقوى)، وقد فزنا بالمرتبة الثانية وقناعتي نحن بالمرتبة الأولى ولكن التلاعب في القوائم كان السبب بهذه النتيجة، عندي رصيد طويل بالعمل بالإعلام في الأردن وفي العديد من الدول، ومنذ 1985 عملت في قنوات التلفزيون وفي عدد من الصحف ككاتبة مقال ومقدمة برنامج، وأنا من مواليد الكويت واشتغلت في التلفزيون الكويتي وmbc وert وان زوجي يملك عدد من الصحف وأسسنا قناة Jest وكنت المرأة الوحيدة في الأردن التي تكتب مقال سياسي يومي لمدة 5 سنوات متواصلة وحصلت على شهادتي الماجستير والدكتوراه في علم النفس التربوي، عملت كأستاذ مساعد في الجامعة الأردنية والهاشمية، وشغلت منصب مديرة للعلاقات العامة في الجامعة الأردنية، ولان القانون يفرض علينا الاستقالة في حالة الترشيح للبرلمان وفي الحقيقة هذه مشكلة تتطلب منا العمل عليها.

السبب الرئيسي الذي جعلني احضى بالشعبية هو آني غير حزبية، وليس لي أي انتماء حزبي، ولكني معارضة سياسية للحكومات - وحتى لدرجة ما للنظام السياسي- إذ كنا نستضيف شخصيات جدلية، في حين كان الإعلام التقليدي لايسمح بإعطائهم فرصة للظهور ومن خلال طرحي لقضايا تهم الجميع والتفاعل مع الجميع وبناء على ذلك تمت مكافأتي بأن وضع الجمهور ثقته بي ووصلت إلى البرلمان وفي الحقيقة هناك احباطات كثيرة في البرلمان والجمهور ليس هو مصدرها دائما بل بالعكس. اسمع مقولة تتردد دائما بأن المرأة عدوة المرأة وهذا غير صحيح، فالمرأة المتنافسة هي عدوة المرأة التي تنافسها في ذات الميدان وفي ذات التخصص والدليل بأن قائمتي الوطنية (اردن أقوى) فازت بأصوات متساوية من الرجال والنساء، فمثلا في مجتمع عشائري مثل الأردن كانت النساء يصوتن للدكتورة رولا الحروب على الرغم من ضغط أزواجهن كانو يضغطون عليهن لل تصويت لمرشحين من الرجال لقريب أو لنسيب .....الخ.

في الحقيقة هناك فجوة مجتمعية حقيقية جاءت من تراكم تاريخي لقرون من قمع تاريخي من التهميش والعنف ضد المرأة، المرأة كانت تجلس في المقعد الخلفي من السيارة وكذلك يسير الرجل إلى أمام وهي تسير خلفه، والآن تريد المرأة أن تكون

في موقع القيادة وتتولى زمام القيادة وعلى هذا نحتاج إلى عمل كثير وثبت بالفعل عند وصول المرأة إلى موقع القيادة فعلا فهي تترك انجازات وتحقق الكثير وترأب فجوة الثقة.

العمل السياسي عمل تنافسي وليس عمل خيري أو تطوعي، ومن الطبيعي أن تتنافس النساء في الحزب والبرلمان، وعندما عملنا تحالف نسوى (تجمع البرلمانيات الأردنيات) في البرلمان برزت عقبات. ونحن في الأردن لدينا نظامين برلمانيين / كوتا نسائية مناطقية كل محافظة سيدة و3 مقاعد للبادية الشمالية والوسطى والجنوبية و3 مقاعد من أصل 18 سيدة في البرلمان فزن بالتنافس وأنا واحدة منهن فزت بالتنافس على مستوى الأردن والاثنتين الاخريتين من المناطق (المحلية الجغرافية)، والعقبة هي عندما اذهب لندوة في الاهوار أو جرش أو أهل اربد، لايحضر الاجتماع الذي اعمله مع اهالى المنطقة نواب سواء من النساء أو الرجال على الرغم من دعوتي لهم بالحضور والسبب في ذلك لأنهم ينظرون لي كمنافس وكغريم، وان بعض النساء داخل الائتلاف النسوي ينظرن لي كمنافس وغريم لهن، التنافس بين العاملين في نفس المجال هو مسألة طبيعية وهي ألف باء العمل السياسي.

إن التعامل مع النساء غير الحزبيات هو أسهل من العمل مع النساء الحزبيات لان المرأة الحزبية تنظر إلى من له الفضل في تسجيل الانجاز داخل الائتلاف النسوي، فهي تفضل أن يسجل الفضل في الانجاز لحزبها ويكون انتصارا لحزبها وبهذه الطريقة تدخل المنافسة داخل الائتلاف البرلماني النسوي وهذه عقبة مهمة يجب علينا عدم إغماض عيوننا عنها.

عندما أعلنا عن الائتلاف في المواقع الالكترونية انقسم الناس إلى قسمين: قسم داعم ومشجع، وقسم آخر مستاء جدا من الفكرة بحجة أن هذا انحياز لفئة معينة وأجندة خاصة تخدم المرأة (المرأة والطفل)وعدم الاستجابة لاحتياجات المجتمع بصورة عامة، وهذا الأمر من السهل التغلب عليه من خلال مانحققه باختيار الأولويات في هذا الائتلاف التي تعكس احتياجات المجتمع من انجاز وليس بالمجادلة.

فيما يتعلق بالنساء:

إن القانون هو الكفيل بحل المشكلة وان مجتمعاتنا تعاني من فقدان الثقة في قدرة المرأة في حين أن المرأة حين تكون في مركز القيادة هي أفضل من الرجل وهي اقل فسادا أو افساداً، وهي عصبيا متفوقة على الرجل في كل المجالات، وأكثر قابلية على توظيف فصي الدماغ عند حل المشكلة، وأكثر قابلية للإبداع، بمعنى إنها قائد أفضل من الرجل إذا منحت الفرصة. والدراسات العلمية تشير إلى أن وضع المرأة في القيادة إذا أردنا التخلص من الفساد لأنها اقل قابلية على التضحية بالمصلحة العامة من اجل المصلحة الخاصة. مشكلتنا هي تمكين تاريخي، هناك نمطين من الإصلاح من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، ونحن في الأردن إذا أردنا أن يتحرك المجتمع من الأسفل إلى أعلى سنحتاج إلى سنوات طويلةأما الإصلاح التشريعي اصلاح من الأعلى إلى الأسفل.

الكوتا المناطقية خدمتنا لمرحلة معينة من الزمن لابأس بها علينا أن ننتقل خطوة إلى الأمام ولدينا في الأردن قانون انتخاب دوائر وطنية ودوائر نسبية مفتوحة على مستوى الدائرة المحلية. ونقاتل الآن من اجل أن تكون النسبة 50 %للدوائر الوطنية المغلقة و50 %للدوائر المحلية، مع وضع شرط بين كل ثلاثة أسماء يجب وضع اسم امرأة وبذلك ستعمل القوائم على اختيارالمرأة النشيطة والتي لها القابلية على مخاطبة الجماهير وتقدم لهاكل الوسائل المتاحة كي تبرزها إعلاميا وشعبيا الذي يحقق لها الفوز أما إذا بقينا أسرى الكوتا المناطقية فلن نستطيع أن نعمل شيء.

تدخلت السيدة فاطمة ميسرة الجلسة قائلة:

سيكون لك دور (مخاطبة السيدة البرلمانية المغربية)عند تقديم ورقتك أن تضمني هذه الأمور لان كل ماتذكريه مهم، واقترحت أن يتم تسليم إدارة الجلسة للسيدة مشيرة وموضوعها (المرأة والاعلام).

السيدة مشيرة بادرت بالقول: إن الجلسات مرتبطة ببعضها البعض ونتكلم الآن عن موضوع مهم وهو كيفية مخاطبة الإعلام.

وأركز على كيفية توظيف الإعلام الذي على نوعين:

1.وسائل الاتصال الجماهيري.

2. وسائل الاتصال الحديثة.

وسائل الاتصال الجماهيري مازالت وبدون منازع هي الوسيلة الأفضل على التأثير الجمعي (الجماهيري)وان كل وسيلة لها ميزتها، في وطننا العربي ومع ظاهرة انتشار الأمية يحتل التلفزيون مكانة اكبر من الراديو إذ تكون قراءة وسائل الإعلام المكتوبة غير ممكنة عند تفشي الأمية.

وعلينا التركيز كيف للمرأة بصورة عامة وكبرلمانية أو سياسية أن تروج لنفسها أولا والحصول على المعلومات ثانيا وعلى البرلمانية أن تستعمل كل الوسائل للتأثير في اتجاهات الرأي العامة، ومن الممكن عمل قاعدة شعبية من خلال الانترنيت ويجب التركيز في التوصيات على (كيف)؟

وتقدمت السيدة البرلمانية العراقية لتقديم ورقتها عن المرأة والاعلام:

السيدة برلمانية من العراق:

لايخفى على احد ماللاعلام من دور مهم في نقل الأحداث وتسليط الضوء على الحقائق والموضوعات في شتى أرجاء العالم بهدف التأثير على الرأي العام اتجاه قضية معينة من خلال التغطية المباشرة وما يليها من تحليل سواء كان سلبا أو إيجابا .

شهد العراق بعد سنة 2003 ظهور سيلا عارما من الوسائل الإعلامية سواءا المسموعة، أو المقروءة، أو المرئية وأغلب هذه الوسائل تصدر من أحزاب أو تجمعات أو شخصيات دينية واجتماعية، وتتلقى الدعم من جهات خارجية أو داخلية

وتخضع لإرادات وتوجهات القائمين عليها والداعمين لها، وتعكس وجهة نظرهم في طرح الموضوعات والتصريحات والبرامج واللقاءات التي تنقلها لحشد أفكار الشارع باتجاه ترسيخ قضية معينة انطلاقا من كلمة حق يراد بها باطل. هناك عدد قليل من الوسائل الإعلامية التي وقفت على الحياد، ولكن تأثير هذه الوسائل ظل محدودا في نطاق ضيق ولم يتجاوز الحدود المحلية. لذلك أقول أن وسائل الإعلام هي المرأة العاكسة لهموم وتطلعات وآمال الجماهير، ولها تأثير واضح في حياة المجتمعات وعمل المرأة -وخاصة المرأة البرلمانية- فهناك من النساء ممن حصلت على رعاية واهتمام وسائل الإعلام في العراق كونها تدافع عن مكون معين أو عن حزب معين ولم تتحرر من قيود الحزبية والفئوية. لذلك فإن الإعلام في العراق أصبح سلاح ذو حدين فهو يمنح الشهرة من جهة ويسبب الأذى من جهة أخرى فإذا قامت البرلمانية بأنتقاد ظاهرة معينة فإنها ستلاقي العتب أو التهديد وربما القتل بسبب عدم وصول الإعلام إلى المستوى المطلوب ولم يصل إلى مستوى السلطة الرابعة التي لها القدرة على المراقبة والتغيير وتسليط الضوء على المشاكل مثلما هو الحال في وسائل الإعلام العالمية التي تعتبر الرافد الأساسي لاتخاذ القرارات السياسية وتغيير المواقف وتقويم عمل وسياسة الدولة. ونحن في مجلس النواب نتحاشى الخوض في الخطابات الإعلامية لان هناك من يتربص للكلمة من القنوات بهدف تأجيج المواقف وتصعيد لغة الخطاب الطائفي الذي سنعكس سلبا على أمن مواطنينا في الشارع. وفي الختام اغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء إلى كافة مؤسسي الوسائل والقنوات الإعلامية والداعمين لها والقائمين عليها بالابتعاد والكف عن إجراء التصريحات التي تثير الشارع والتي لاتخدم سوى أعداء البلد والمتربصين للفتنة والتقسيم والاقتتال الطائفي.

السيدة مشيرة خطاب:

شكرا للسيدة البرلمانية من العراق على الإيجاز ونلاحظ في تقديمها قد أعطت رسالتين مهمتين الأولى أن الإعلام سلاح ذو حدين فأما أن يسبب الشهرة أو الأذى ومثلما يقال في المثل إلامريكي:

Media can make you or break you

والرسالة الثانية إنها تتحاشى الإعلام منعا لإثارة الفتن ونرجو أن تدور أسئلتكم حولها.

تحدثت السيدة البرلمانية من الأردن عن موضوع الاعلام قائلة:

موضوعنا لهذه الجلسة بعنوان (النساء القياديات في عصر التغيير) ونحن فعلا في عصر التغيير، وان الإعلام هو فعلا العربة الأهم لصنع التغيير والإعلام أما أن يصنعك أو يحرقك وعليك أن تختار أين تقف، وهذه مجرد محاور اطرحها لتفتح باب النقاش مع الآخرين وأنا مدربة في مجال التعامل مع الإعلام وسأطرح هذه القصة الشخصية:

في بداية فوزي بالمجلس السابع عشر دعيت إلى مناظرة وزميلتين لي د.مريم أللوزي و د.فلك الجمعاني، بدعوة من الملتقى العالمي للنساء (وكانت المناظرة مغطاة من وسائل الإعلام) وكانت المناظرة تتلخص بأن توجه مديرة الندوة أسئلة لنا نحن الثلاثة وعلى كل واحدة منا أن تجيب خلال دقيقتين وسالت أسئلة مهمة للغاية تتعلق بالمرأة والتشريعات والديمقراطية، وكانت مخرجات هذه الندوة ممتازة جدا وعندما طالعتنا العناوين على الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي صعقت من الكيفية التي صورت بها مخرجات الندوة، إذ لم تذكر ولا كلمة من الموضوعات الايجابية التي قدمناها عن المرأة والتشريعات والقوانين والديمقراطية ...الخ، إذ التقطوا كلمة صغيرة وكنت قد عرضتها كطرفة تعرضت لها أثناء حملتي الانتخابية ووضعوا عليها عناوين كبيرة وبارزة، ونزلت التعليقات بالسباب والشتائم على، ولم يذكروا أي كلمة ايجابية وذلك لأني قلت "أن المجتمع الأردني تحول وبدأ يثق بالمرأة وقد صوت لي المجتمع ونجحت على الرغم من انه مجتمع عشائري ووصفت تجربتي وهي مثال ايجابي إذ اتصل بي احد الأشخاص وقال لي أنا احبك واثق بك وأتمنى أن تقودي جلسة عطوة (بعد فوزك وأنا متأكد من ذلك) إذ كانت قد حصلت جريمة قتل والعطوة عندنا في الأردن (عطوة شربة دم)في جريمة القتل إذ يتوجب علينا أن نقوم بإصلاح ذات البين بين العشيرتين (عشيرة القاتل وعشيرة المقتول)".

وقد قلت هذا من باب الطرفة ونزل عنوان كبير في وسائل الإعلام (الحروب تترأس قيادة عطوة شربة دم) ونزل الرجال بالتعليق هزلت... لايوجد رجال كي تتولى المرأة قيادة العطوة ...الخ وتعليقات كثيرة ضدي. الإعلام يقوم انتقائيا بنقل الحدث، فهو يهمل 90 % ويركز على 10 % أو ربما 1 %، وان كل السياسيين في العالم يشتكون من ذلك. وسيبقى الإعلام انتقائيا وهذا ظلم ولا يوجد حل لهذه المشكلة والإعلام المحايد قليل جدا على مستوى العالم والصحفي الموضوعي قليل جدا والإعلام لايستطيع أن يعرض إلا السطح ولا يستطيع أن يعطي الصورة كاملة ومهمته الحقيقية البحث عن الإثارة والإعلامي الشاطر هو الذي يقدم موضوعا دسما يشد انتباه الناس واهتمامهم والإعلام لا يأتي إلى احد بل عليكأن تجبره للمجئي اليك عن طريق ماتصرح به وتطرحه من قضايا مهمة للناس والمجتمع.

من أهم التوصيات:

- تحدث لأراك من خلال ماتطرحه من مبادرات وتصريحات جريئة ومواضيع تهم الناس بغض النظر عما يعقب ذلك من جدل.
- الإعلام سطحي، وهو ليس كالكتاب فهو لايستطيع أن يعرض إلا السطح حتى في البرامج الحوارية والوثائقية لايستطيع أن يعطيك الصورة كاملة وهو غير محايد وغير عميق ويبحث عن الإثارة.

- البرلمانية مسؤولة عن صناعة التأثير، فمثلا تأتي برلمانية ذكية مثل البرلمانية من الاردن وتحدث تأثير إعلاميا كبيرا من خلال تصريحاتها والمواضيع التي تطرحها ووجود 13 امرأة أخريات في البرلمان ليس لهن أي دور في الإعلام فالبرلماني يبحث عن الجمهور كي يصوت له والإعلامي يبحث عن معلومة دسمة ومثيرة.

- صورة المرأة نمطية في الإعلام، والمرأة بحاجة إلى نضال طويل لتغيير هذه الصورة، وفي البرلمان السادس عشر هناك برلمانية لم تتحدث مطلقا ولم تفتح فمها بكلمة طيلة الدورة الانتخابية ولا داعي لذكر الاسم.

- يجب أن تكون للبرلمانيات قضية، ويجب أن يكون للبرلمانية مكتب إعلامي كي يرسل نشاطاتها إلى وسائل الإعلام، وهل معنى ذلك أن الصحف ووسائل الإعلام سوف تنشر كل الرسائل والنشاطات التي يرسلها المكتب طبعا لا وسيكون انتقائيا وينشر حسب مايلائمه وعلى البرلمانية أن تنتقي المواضيع المهمة للمجتمع .

السؤال الآن هل أن جميع البرلمانيات لديهن قضايا لطرحها؟ والجواب هنا كلا،

على البرلمانية أن تتبنى قضايا مهمة تجذب المجتمع، فمثلا موضوع عدم تساوي الأجور بين المرأة والرجل ممكن أن يكون موضوعا مهما ومفيدا وكذلك موضوع أولاد الأردنيات ونفس الأمر بالنسبة لأولاد المصريات والمغربيات .....الخ فهذه مواضيع مهمة جدا وتحدث جدلا من اجل تغيير التشريعات وعليها أيضا تعديل إستراتيجيتها الإعلامية باستمرار، وان البرلمانية المعارضة للحكومة لا يسمح لها الظهور بالإعلام لأننا مجتمعات محكومة بالأمن والعسكرة ولدينا قوائم سوداء وعلى الإعلامية أن تفكر من خلال الإعلام المجتمعي والذي هو ملاذ للمرأة والسياسي على حد سواء، بشكل يمكن إحداث الأثر من خلا لها للمرأة.

إن تبني القضايا الجندرية بالنسبة للبرلمانية التي وصلت البرلمان عبر الكوتا، والتي دائما ماتكون في صراع حول تبنيها قضايا المرأة والتي تسبب لها بأن توسم بأنها تدافع عن قضايا خاصة بالمرأة دون الاهتمام بقضايا المجتمع ولكن لاباس بالبدء بالقضايا الجندرية وان تكون شجاعة ولا تخاف بأن توسم بأنها تدافع عن النساء، وإذا كانت هناك أولوية ملحة للقضايا الجندرية فيجب وضعها.

البرلمانية الحزبية قد تكون اسعد حظا من البرلمانية المستقلة، الآن الحزب يدعم البرلمانية الحزبية والحزب هو مؤسسة ويتم توزيع العمل داخلها وفيها مكتب إعلامي ومكتب للدراسات وان العمل في هذه الحالة لايقع كله على عاتق البرلمانية الحزبية على عكس البرلمانية المستقلة والتي يقع كل العمل على عاتقها من إعلام وبحث...الخ، ولكي تتقدم المرأة البرلمانية بعملها عليها أن تدخل الحزب الذي تراه قريب منها وإذا لم يوجد عليها أن تشكل حزبا وأنا شخصيا بدأت العمل على إنشاء حزب اردن أقوى.

الائتلاف النسائي داخل البرلمان فرصة مهمة للانجاز، بمعنى أن البرلمانية غير الحزبية تستطيع تحقيق الكثير من خلال تجميع القوى وان الائتلافات النسائية ناجحة في كل برلمانات العالم وكي ينجح الائتلاف يجب أن يتوفر عنصر وحيد وان كلمة السر تكمن في اختيار القضايا التي توضع على أولويات الائتلاف في كل سنة إذ ممكن وضع ثلاث أولويات ويبدأمن السهل ويتدرج إلى القضايا الكبرى والتي تثير جدلا مجتمعيا ويتبناها وينجح فيها.

إن العلاقة بين الإعلام والبرلمان بصورة عامة أصلا هي علاقة قط وفأر، والإعلام يبحث عن مواقع الخلل، وعن العيوب، والناس يشدهم دائما الخبر السيئ، ومثال ذلك فخ وقعت فيه عندما أغمضت عيني لبرهة في الاجتماع الأول للبرلمان السابع عشروكانت الكاميرات حاضرة والتقطت هذه اللقطة، وللعلم كانت الجلسة طويلة واستمرت إلى المساء وكانت الجلسة لاختيار الرئيس (المجلس ونوابه وأعضاء المكتب الدائم) وقد حضرت إلى الجلسة بعد ليلة لم انم فيها بسبب وجودي مع والدتي في المستشفى إلى الصباح الذي حضرت فيه هذه الجلسة بدون نوم -وكذلك اليوم أتيت إلى هذا الاجتماع بدون نوم لأني كنت منشغلة بالكتابة - ونشرت هذه اللقطة على كل المواقع الالكترونية حتى مواقع الجيش وانتشرت انتشار الهشيم في النار وحتى ابنتي في الكوفي شوب يقال لها تعالي شوفي صورة البرلمانية النائمة في البرلمان من أول جلسة وقد طالعنا الإعلام انظروا

إلى البرلمانية التي اعطيتوها 100 ألف صوت نائمة في البرلمان...الخ، وان هذا ليس عدلا وهل هذا تمييز ضدي لأني معارضة ذلك لأنه كانت هناك لقطة لفايز الطراونة رئيس الحكومة بنفس الوضع الذي كنت أنا فيه ووضعت الصورة على صفحتي وتساءلت هل أن فايز الطراونة نائم في البرلمان؟

ولكن الرد على كل ذلك يجب أن يكون من خلال العمل والانجاز وفجرت عدد من القضايا داخل البرلمان إذ توقف الناس عن التحدث عن هذه الصورة التي استمر حديث الناس عنها لشهر كامل.

هذا هو الإعلام علينا أن نحسن الاستفادة منه بل يستطيع أن يساعدنا ويحقق الجماهيرية التي نبحث عنها .

السيدة مشيرة خطاب: الشكر للسيدة البرلمانية الاردنية لعرضها القيم عن التجارب الفعلية وكلها توصيات للبرلمانيات مع الإعلام، وهذا إجابة لما تفضلت به السيدة البرلمانية من العراق التي تتجنب الإعلام تحاشيا لإثارة الفتنة.

السيدة البرلمانية من العراق:

لا اتفق مع زميلتي البرلمانية من العراق ولا اتفق مع السيدة البرلمانية من الأردن، فالإعلام سلاح ذو حدين، إما أن نحصل على نتيجة ايجابية أو سلبية، ويجب الحذرعند التعامل مع الإعلام وهذا يجنب الوقوع في الخطأ، ولا مبرر لعدم الظهور في الإعلام وتجنبه. وأحب أن أجيب على سؤال السيدة رند الرحيم حول المرأة الكردية، ففي الماضي فقدت المرأة الكردية 182 ألف كردي في المقابر الجماعية وأكثرهم من النساء والأطفال و8000 من البرزانيين، و5000 من البيشمركة. ولكن ذلك لم يوقف المرأة عن نضالها في سبيل الحصول على الحقوق وهم يمتلكون نفس الإرادة وهن الآن في كردستان يضغطن على القيادات الذكورية للحصول على الحقوق ، في أول برلمان لم تكن هناك كوتا وكان فيه النساء المناضلات وأدخلت الكوتا وقبلها كان للنساء حضور في الحزب الديمقراطي الكردستاني قبل إدخال الكوتا فيه على الرغم من وصفه بالحزب العشائري.

في الانتخابات الأخيرة عام 2010، كان هناك دعما كثيرا من الحزب ويعدّ الحزب الديمقراطي الكردستاني الحزب الوحيد الذي دعم المرأة وركز على النساء وخاصة في السليمانية حيت كان التركيز على المناصفة كل رجلين امرأتين وان قسم من الرجال لم يفوزوا بسبب عدم الكفاءة وعدم القدرة على القيادة وذهبت الأصوات إلى النساء لان الشارع كان يتطلع إلى الكفاءة والشخصية القيادية التي توفرت في النساء المرشحات دون الرجال المرشحين وأدى ذلك إلى صعود النساء إلى البرلمان. في إقليم كردستان متغيرات تختلف عن وسط وجنوب العراق وسبب ذلك الانفتاح في الإقليم الذي بدء منذ عام 1991. نحن لدينا حقوق وبالإرادة والتخصيص وعدم تشتيت الجهود ولو جمعنا جهودنا ورتبناها بأجندة دقيقة ومركزة سنحقق التغير والحصول على مانطمح إليه .

السيدة البرلمانية من العراق:

لدي سؤال للأخت الجزائرية: ذكرت أن هناك اهتمام كبير بالنسبة للتسلسل في القائمة، هل هذا التسلسل يؤثر على اختيار المرأة وصعودها؟ وإذا كان كذلك فلا يكون لجهودها أي قيمة أو نتيجة أو أن المرأة تصعد بالأصوات التي تحصل عليها مثل ماهو موجود بالعراق .

السيدة المتحدثة برلمانية عراقية أخرى:

أجيب على سؤال السيدة رند الرحيم حول قيادة امرأة لكتلة برلمانية في برلمان كردستان نعم هي(سوزان شهاب) وهي امرأة مناضلة في الاتحاد الكردستاني وهي عضوة في المجلس الأعلى للمرأة مع السيدة بخشان زنكنة وهي ابنة الشهيد الشيخ جعفر الذي كان قائدا في البيشمركة. والآن تعينت في إقليم كردستان رئيسة لهيئة الاستثمار(امرأة) في الإقليم واسمها (نوروز) وقد تم ذلك حديثا قبل شهرين وهذا دعم كبير للمرأة من القيادة الكردية، وتعد هذه بادرة جيدة ومفرحة للنساء في كردستان وان

(شيرين أمندي) وهي امرأة قيادية ومتمكنة في الحزب هي الآن سفيرة للسلام في العالم. إن تسلسل المرأة بالقائمة ليس له تأثير ويعتمد فوزها على مدى كفاءتها. إن تسلسلي في القائمة كان رقم 19، وعلى الرغم من هذا التسلسل البعيد، فزت وكنت أول امرأة في أربيل وثاني امرأة على مستوى كردستان، وان الدعم الحزبي للمرأة مهم جدا ولا تنجح المرأة بدون هذا الدعم، وان المرأة المستقلة قد تفوز ولكن بصعوبة بالغة جدا كالذي حصل في فوز السيدة رولا في الأردن.

في الحزب الديمقراطي هناك 5 قيادات نسائية، اثنتين منهن فزن بدون كوتا إذ قرر الرجال والنساء في المؤتمر أن تكون النساء من ضمن القيادات الحزبية وعلى هذا الأساس تم انتخاب النساء الثلاثة الأخريات من ضمن القيادة النسوية للحزب.

البرلمانية من الجزائر: أجيب على سؤال الأخت البرلمانية من العراق:

في الجزائر عندنا نظام القوائم وليس نظام الأصوات والقوائم تكون مغلقة دائما وقبل الكوتا كانت الأحزاب تضع أسماء النساء في أواخر القوائم، بشكل أن المرأة لاتصل إلى البرلمان في النتيجة وبعد الكوتا أصبح على الحزب أن يضع كل رجلين امرأتين وبهذه الطريقة وصلت المرأة إلى البرلمان أي عن طريق الكوتا.

فيما يخص الإعلام: المرأة الجزائرية هي في المرتبة الأولى و تظهر ذلك الإحصائيات إذ أن عدد النساء أكثر من الرجال وان الإعلام يهاجم النساء بشكل شرس وينعت البرلمانيات بحسناوات البرلمان وان المرأة البرلمانية الجزائرية ليس لديها عمق سياسي وهن ديكور وفي مرة لحقتني صحفية من نفس القناة التي وصفت البرلمانيات بحسناوات البرلمان وطلبت مني أن تجري مقابلة معي ولم أوافق على إجراء المقابلة ذلك لأننا نساء مناضلات ولسنا حسناوات البرلمان، وعلى الرغم من نضال المرأة في الجزائر لم يرحمنا الإعلام كسياسيات وهذا هو المجتمع مثلما قالت االبرلمانية من الاردن وعلينا العمل وتغيير فكرة المجتمع ونثبت كفاءتنا.

السيدة البرلمانية من مصر: لااتفق مع فكرة إنشاء أحزاب سياسية نسوية وبالإضافة إلى ذلك أن القانون المصري لايسمح بأنشاء حزب على أساس النوع. واتفق مع البرلمانية من الاردن بأن المرأة ليست عدوة المرأة، ومن تجربتي في انتخابات 2005 كانت المرأة داعمة بشكل كبير للمرأة إذ ممكن الوصول للمرأة في عقر دارها، والأساس هو الشطارة في كيفية إقناعها بأنك قيادية وان المرأة المنافسة هي عدوة المرأة والتي تهاجم من وجهة نظر خاصة (تخص الدين)، وان المرأة العربية والمصرية بصورة خاصة هي رمانة الميزان، وهي حجر الزاوية وتستطيع أن تفرض على الحزب الإيمان بقدراتها وهذا مشروط بإمكانيتها وقربها من القيادة في الحزب وكذلك فرض رأيها على القيادة.

السيدة هالة:

اعلق على ماقالته البرلمانية من الاردن بخصوص الإعلام وأنا صحفية واشعر أن الإعلام قد فقد القليل من أهميته أمام الميديا المجتمعية (شبكات التواصل الاجتماعي تويتر والفيس بوك) ذلك لأنه فوري وتأثيره سريع وممكن أن تتحدثي في البرلمان ويأخذوا جملة واحدة توضع على اليوتيوب وتنتشر بسرعة ولا يمكن السيطرة على هذه الوسيلة وان الميديا المجتمعية هي أهم من بقية الوسائل الإعلامية، في إيران في الانتخابات الرئاسية يستخدمون توتير ويتجاهلون التلفزيون لحد ما ومن المهم وجود صفحة من تويتر أو الفيس بوك للبرلمانية، إذ تكتبين ماتريدين للتواصل مع الجمهور أو الداعمين لك، دعوني أعطيكم مثلا خلال 30 ثانية، إن التكتلات النسوية في البرلمان السابق قررت أن تدفع إيران على التوقيع على اتفاقية السيداو لأنها لم تكن قد انضمت إليها، عملوا لمدة ثلاث سنوات واستطاعوا خطوة بعد خطوة من تمرير القانون في البرلمان وإقناع الرجال في البرلمان، وهناك خطوة ثانية وهي وجود مجلس الأمناء (حزب التدين) وهو مكون من ست مراجع دينية تعينها القيادة العليا وستة آخرين يعينون من مجلس النواب وهو الذي يقوم بالتحليل، وهذا يعني هناك إمكانية لإقناع الزملاء من الرجال بالموافقة على مطالبنا، وبأيديكم تستطيعون التأثير.

السيدة رند الرحيم بادرت قائلة: هناك نقطتين الأولى قضية التحالفات النسائية في البرلمان قبل عمل التحالف يجب أن تكون هناك قضية للعمل عليها وهناك خطا في البرلمان العراقي وأنا على علم بذلك إذ تم إنشاء تحالف نسوى دون تحديد قضية بعينها وأدى ذلك إلى فشل هذا التحالف عليه فان القضية هي التي تسير التحالف وليس العكس ويجب أن ينشئ التحالف من اجل قضية معينة وبعد تحقيقها يحل وينشئ تحالف جديد بعد تحديد قضية أخرى ولا يمكن تكوين تحالف يقوم على جميع القضايا وان هذا التحالف سيفشل حتما.

أريد أن اعلق على قضية أخرى هي جوهر هذا الاجتماع إذ ذكرت البرلمانية الاردنية انه أمام البرلمانية أمرين:

تبني القضايا الجندرية في البداية وبعدها إلى القضايا المجتمعية لان أمام البرلمانية ثلاث سنوات:

ولا اتفق مع هذا التحليل كليا، يمكن 80% أو اقل من ذلك لان القضايا النسوية هي قضايا مجتمعية ومسؤولية البرلمانية أن تقدم القضايا النسوية كقضايا مجتمعية وليست هناك قضية تخص المرأة وان كل قضية تخص المرأة هي قضية مجتمعية أي تخص المجتمع وعلى البرلمانية أن تفسر تلك القضايا على إنها قضايا مجتمعية وليست قضية تخص المرأة فقط وان كل قضية نسوية هي قضية تخص المجتمع. إن تحدثنا عن الأرامل أو الصحة أو التمثيل السياسي كلها قضايا مجتمعية مسؤوليتكم توضيحها على إنها قضايا مجتمعية وليس من الممكن فصل هذه القضايا.

السيدة مشيرة خطاب: إن قضايا المرأة هي من مصلحة المجتمع، وان دور البرلمانية في تقديم قضايا المرأة على إنها مجتمعية أمر مهم.

السيدة البرلمانية من العراق:

اعتقد أن الإعلام ينصب جهده على القضايا السياسية والصراع بين الكتل...الخ، وان كل الأخوات اللائي يظهرن في الإعلام سواء في العراق، أو الدول العربية، فقسم منهن يطرح قضايا مثل الصحة والتربية...الخ، وهناك من يطرح أمور سياسية وان على البرلمانية أن تستنبط من المشاكل السياسية التي تحدث بسبب الأزمات التي تحدثها القيادات السياسية والتي تؤدي إلى ظهور المشاكل الاجتماعية مثلا مشكلة الأرامل ومشكلة الطائفية التي تم إشعالها من السياسيين عليهم إطفائها أي يكون الانطلاق من المشاكل الحقيقية التي يتسبب فيها السياسيون ولهذا يجب على البرلمانية أن تنمي قدراتها وتتزود بالإحصائيات والمعلومة الدقيقة كي تتسلح بحجة قوية، وفي مرة عملت حملة حول العنف مع السيدة أزهار الشيخلي (وزيرة سابقة) على الرغم من تقديمنا إحصائيات ومعلومات عن العنف وعلى الرغم من اطلاع الإعلامي الذي حاورني على كل ذلك سألني هل أن في العراق عنف ضد المرأة يستدعي تشريع قانون لمناهضته؟

إن الإعلام يعاني من غياب المعلومة الدقيقة وهو مسلط على الخلافات السياسية.

السيدة البرلمانية من المغرب:

أتكلم عن التجربة المغربية، الكوتا بدأت في سنة 2002 وكان الرجال يروجون بخطابهم بأن المرأة تأتي إلى البرلمان عن طريق الكوتا، ويقولون إنهم يمثلون القاعدة، والنساء من الكوتا كي يكون هناك فرق بين النائب من القاعدة والنائب من الكوتا، وهناك سبع نساء وصلوا إلى البرلمان عن طريق القاعدة الجماهيرية وليس الكوتا يروجن نفس خطاب الرجال وفي الحقيقة نحن نواب الأمة ونعمل على قضايا المجتمع.

السيدة البرلمانية من الجزائر:

أحب أن أصحح، أنا لم اقل أن المرأة عدوة المرأة، وكنت نائب رئيس بلدية في العاصمة، وكانت المرأة تقصدني لان المرأة تبني آمال على المرأة وتضع ثقتها بالمرأة المنتخبة، وان من يخلق التنافس هو الرجل والحزب السياسي. وعندما ترشحت للبرلمان وأثناء انتقاء القوائم لم أكن أنا المرأة الأولى في القائمة، إذ جاء الحزب بنساء لايملكن أي قاعدة نضالية وقد اختارني في النهاية لأنني استند إلى قاعدة جماهيرية من النساء ولولا الكوتا لم استطيع الوصول إلى البرلمان.

السيدة البرلمانية من الاردن:

أود أن اعلق على ماقالته السيدة البرلمانية الجزائرية حول طلب الإعلام مقابلتها بعد نعت البرلمانيات بالحسناوات ورفضها المقابلة. انا أقول بالعكس يجب قبول المقابلة وعلينا استغلال الإعلام حتى لو اساء لنا وكان ضدنا.

في الإسبوع، الماضي نزلوا 80 اسم من النواب، وانا من ضمنهم بقضايا فساد، وأنا علي غرامة 600 دينار لأني لم انزل لوحتي الإعلامية في وقتها المحدد، وعندما رأيت الإعلامي الذي نشر الخبر، شكرته. وعندما سال عن سبب الشكر أجبته لأنك لمعتني وعندما نشرت الموضوع على موقعي في ثاني يوم كسبت الشارع وبدأ الناس بالقول إنها تحارب لأنها نظيفة. من هذا أؤكد على أن الإعلام ليس خصما وندا وبإمكانك تحريك الإعلام كيفما تشاء إذا كنت سياسي ذكي ومحنك. وعندما اظهر في الإعلام تكون نسبة المشاهدة أعلى، ذلك لان التعامل بالكلمة الحلوة والتواضع أمر مهم لكسب الإعلام إلى جانبك. فمثلا لدينا في البرلمان الأردني مكتب إعلامي، فعندما نمر عليهم مرة في الإسبوع ونحييهم بكلمة حلوة واشكرهم حتى في حالة الإساءة ومعاملتهم بلطف وعدم التكبر.

السيدة رند الرحيم أضافت قائلة:

الجلسة القادمة ستكون حول التوصيات والتي هي أهم شيء نخرج به من هذه الندوة، شكر لكل السيدات اللائي ساهمن في هذه الندوة وهي ندوة وليس دورة تدريبية، هي ندوة لتداول الخبرات والمعلومات وليست لإلقاء المحاضرات وهي دعوة للتحاور، اشكر الجميع من العراق ومن الدول الأخرى المغرب والجزائر ومصر او الاردن واشكر كادر المعهد العراقي السيدة سلوى الكيلاني وهي نائبة المديرة التنفيذية، وإنعام السلطاني وهي المسؤولة عن البرنامج، والسيدة ضفاف الجراحي مديرة العمليات في مكاتب العراق، واشكر الغائب الحاضر السيد محمد السردار واشكر كل الزملاء والحلفاء واشكر السيدة هالة أسفانديارى ومساعدتها السيدة كندرا والسيدة منى، واشكر السيدة فاطمة، والسيدة مشيرة الخطاب لإدارتهم المثالية للجلسة، واشكر المترجمين والذين ترجموا على مدى ثلاثة أيام و-على الرغم من الصعوبة لتعدد اللهجات- وسنضمن جلسة التوصيات الجلسة الخاصة بتأسيس شبكة البرلمانيات وكذلك ننظر إلى توصيات العام الماضي، وقد تم توجيه السؤال التالي لنا لمن سترفع هذه التوصيات؟ الجواب: أن هذه التوصيات هي لكن انتن وليس لأي احد آخر وهي بالدرجة الأولى للبرلمانيات وهي منكن واليكن. ونحن كمعهد عراقي ممكن أن نستخدمها لإثراء عملنا وهي للبرلمانيات.

السيدة فاطمة سبيتي:

إن التوصيات التي جمعتها هي من بنات أفكاركن خلال الثلاثة أيام الماضية مثلما قالت السيدة رند الرحيم ويجب التركيز على المفهوم لان الأخطاء الإملائية والقواعدية ممكن تصليحها فيما بعد وقد قمت بتقسيم التوصيات إلى ثلاثة أقسام:

أولا: حث الحكومات على ماذا؟

ثانيا: أ- عمل البرلمانيات ب- تفعيل دور البرلمانيات.

ثالثا : الطلب من المنظمات الدولية والدول المانحة ومركز وودرو ولسون الدولي للباحثين والمعهد العراقي، ماهي احتياجاتكم وماذا تريدون منهم؟

اولا – حث الحكومات على ماذا؟

أ- مراجعة المناهج التربوية لمراعاة النوع الاجتماعي (الفروقات مابين الجنسين) وعدم إنتاج أو إعادة إنتاج الثقافة الأبوية لدى الجيل الجديد.

ب- العمل على نشر وتوزيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة في وسائط الإعلام والجريدة الرسمية مثل اتفاقية السيداو ومكافحة الاتجار بالبشر وحث الحكومات على وضع الآليات الفعالة الكفيلة بتنفيذها التام.وان البرلمانيات هن المراقبات وعليهن التواصل مع الجهات الحكومية ومنضمات غير الحكومية والوزارات المعنية بالمرأة واللجان الوطنية.

ج- اعتماد الكوتا مرحليا، واتخاذ التدابير المؤقتة لمشاركة المرأة في شتى المستويات وفي جميع اللجان الحكومية والمجالس التشريعية، والسلطات القضائية، والتنفيذية، وعلى البرلمانية إثبات وجودها. وقد ثبت علميا وأكاديميا أن الذين يعملون في قضايا المرأة في السياسة يؤكدون على إثبات المرأة لوجودها وعدم الاستسلام للفشل.

د- اعتماد مبدأ العقوبات والتحفيز في الأحزاب السياسية لكي تتبوأ المرأة نسبة أعلى من مناصب صنع القرار داخل تلك الأحزاب، وتساعد على رفع نسبة تمثيل المرأة في الترشيح للبرلمان وان قانون الانتخابات النسبي والقوائم التي تحتوي على تراتبية هي صديقة للمرأة.

هاء- إثارة الوعي والعمل على تغيير الذهنية وعدم الخلط مابين الدين، والسياسة، والتقاليد، والعادات، وذلك بالتعاون مع الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ومع هيئات مختلفة وعمل التحالفات للبرلمانيات الذي هو مهم جدا لعمل البرلمانيات في شتى المجالات وهناك تجربة في هولندا إذ يوجد حزب ديني يمنع النساء من الترشيح فقامت النساء بعمل لوبي للضغط على هذا الحزب الذي كانت تموله الحكومة وذلك بقطع التمويل عنه إذا لم يسمح للنساء بالترشيح وأخيرا اجبر الحزب للسماح للنساء بالترشيح.

ثانيا – تفعيل دور البرلمانيات

1. الرقابة ورصد التنفيذ والمتابعة لملئ الفجوة بين القوانين وتنفيذها ووجود المعلومة في هذه الحالة مهم جدا وذلك لإعطاء الحجة القوية للبرلمانية في عملها.
2. جمع المعلومات والبيانات وعمل الأبحاث القانونية لدعم مشاريع القوانين والتشريعات التي تقدم للمجلس التشريعي والمجالس الوطنية الأخرى وجميع القوانين والتشريعات التي هي في صالح المرأة.
3. التأكيد على التفسير المستنير للشريعة، وهذه التوصية مهمة جدا لان الرجال هم من يفسر الشريعة لصالحهم، وان المرأة التي تدرس الفقه لا يحق لها أن تفسر الدين وإنما يفسرالرجال ويكون ذلك حتما لمصلحتهم.
4. العمل على إيجاد تجارب ناجحة في الدول المتقدمة التي تتبوأ فيها المرأة مناصب قيادية.
5. القيام باستطلاعات الرأي (والتواصل مع الناخبين لتقديم أفضل الخدمات)ويجب تبني قضايا ناجحة.
6. التركيز على القضايا التي تهم الناخبين وليس بالضرورة أن تكون قضية نسوية.

7. دراسة مواد السيداو وتوضيحها حسب كل مادة، والعمل على رفع التحفظات التي هي الأساس في تطبيق الاتفاقية والتحفظ عليها يوقف تنفيذ الاتفاقية تماما بشكل تصبح (كالزواج الموقوف) ومعرفة البرلمانية من أي مكان ممكن أن تتدخل في الاتفاقية.

8. بناء التحالفات مع الرجال الروحيين والإعلام والبرلمانيين والبرلمانيات.

9. تنظيم وعقد مؤتمرات صحفية، واستخدام وسائل الإعلام الحديثة لإثارة الوعي لأهمية دور المرأة المحوري وقضايا النوع الاجتماعي في بناء الأوطان.

10. إنشاء مكتب إعلامي خاص للبرلمانيات لنشر وتوزيع الأعمال الناجحة وإصدار صفحة خاصة على الانترنيت (فيس بوك).

11. تفعيل الإتلاف والتحالفات النسائية ضمن البرلمان والتواصل مع البرلمانيات السابقات لأنهن قدوة.

12. التواصل مع لجنة البرلمانيات في جامعة الدول العربية حتى لو لم تكن فعالة ويجب أن نتأكد من ربح معاركنا معركة بعد أخرى وذلك بوضع الإستراتيجيات والخطط وعدم ترك التفاصيل عند اختيار القضايا.

13. اختيار القضايا الناجحة سواء إذا كانت تخص المرأة أو مجتمعية أو سياسية.

14. الطلب إلى المنظمات الدولية والجهات المانحة والمعهد العراقي وودرو ولسن تقديم الدعم الفني أو المادي بهدف عقد وتنظيم ورش عمل تدريبية وتثقيفية تقدم للقضاة وطاقم الأمن والشرطة على كيفية تطبيق الاتفاقيات الدولية بهدف عقد دورة حول المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالمرأة وكتابة الدستور وتقديم مشاريع القوانين.

15. تنظيم دورات تدريبية لتمكين المرأة اقتصاديا من خلال المشاريع المدرة للدخل وكيفية البدء بمشاريع صغيرة.

16. إنشاء مراصد وطنية لأوضاع المرأة بما في ذلك البيانات والإحصاءات المفصلة حسب نوع الجنس.

17. تبادل التجارب الناجحة والفاشلة.

18. عقد ورش تدريبية لاكتساب المهارات للتعامل مع الإعلام بكل أنواعهوالإعلام المجتمعي.

انتهت التوصيات التي قدمتها السيدة فاطمة.

أضافت السيدة مشيرة خطاب قائلة: شكرا سيدة فاطمة وانك عكست روح النقاش والتوصيات وأنا عندي ملاحظات بسيطة وهامشية:

أول بند قبل مراجعة المناهج: إن الحكومات هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية، النقطة التي أشرت فيها للقوانين أنا أرفقها مع بعضها وتكون مسؤولية الدولة المراجعة الدورية للقوانين في كلياتها، بما يضمن القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومسؤولية البرلمانية تطوير القوانين بما يتفق والاتفاقيات الدولية ويضمن القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وموائمة التشريعات مع الالتزامات الدولية للدولة.

النقطة الثانية التي أشرت لها عندما أشير للمعلومات تكون من مسؤولية الدولة وتكون حسب نوع الجنس والسن والموقع الجغرافي والأصل ألاثني... الخ، وأضع مسؤولية الدولة إضافة إلى التعاون الدولي.

والنقطة الثالثة: تمكين الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة والطفل (حتى لا تهمل الفتاة) بالصلاحيات والموارد المالية والبشرية والمؤسسية. وإنشاء المرصد الوطني تحت المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي من ضمنه لجنة للمرأة والطفل.

وعندي رجاء شخصي، عدم استخدام كلمة سيداو إذ هناك حرب شعواء على هذه الكلمة ويجب علينا استخدام اسم الاتفاقية باللغة العربية (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة).

السيدة رند الرحيم: أريد أن افتح باب الإضافات.

السيدة فاطمة: الوقت ليس للنقاش ولا نضيف أشياء لم تطرح في النقاش.

السيدة رند الرحيم: لم انتبه لموضوع التحالفات الآنية والمرحلية في البرلمان، الرجاء إضافتها إذا لم تكن قد وضعت. نفضل أن تكون الائتلافات حول قضية معينة وليس ائتلاف قائم دائمي ويتم تكوينه عندما تكون هناك قضية عليها إجماع.

البرلمانية من العراق:

نطلب من المعهد العراقي والمنظمات الدولية تعريف البرلمانيات أي قانون هو صديق للمرأة في الانتخابات وكيف يتم إبراز المرأة إعلاميا ودعم القضايا السياسية والاجتماعية.

السيدة البرلمانية من الجزائر: الكوتا في الأحزاب السياسية مطلوبة وليس في البرلمان فقط.

السيدة رند الرحيم: طلبت برلمانية عراقية البحث مع البرلمانيات ماهو أفضل نظام انتخابي وقانون انتخابي يخدم المرأة والتعريف بأهم القوانين التي تهم المرأة وتدريب البرلمانيات للتعاون مع الإعلام لخدمة مصلحة المرأة.

المرأة.. المرأة.. المرأة.

السيدة البرلمانية من العراق:

نقترح تثقيف البرلمانيين والبرلمانيات حول القرار 1325، ثم بعد ذلك نثقف شرائح المجتمع الأخرى مثلا في كردستان هناك مكتب استشاري في كل منطقة للمواطنين إذ بإمكانهم تقديم مايطلبون إضافة إلى إمكانية تقديمهم لمشاريع القوانين ثم يأتي البرلمانيون لأخذ هذه المطالب فهل من الممكن إنشاء مثل هذا المكتب للبرلمانيات.

سيدة برلمانية عراقية:

كل النساء يعانين من التهميش من رؤساء الأحزاب واقترح تثقيف رؤوساء الكتل والأحزاب حول اتفاقية السيداو، والقرار 1325، وبقية الاتفاقيات الدولية وأ عمل برامج تثقيف ليس للقضاة فقط بل لرؤساء الأحزاب والكتل أيضا.

السيدة البرلمانية من الجزائر:

في البرلمان الجزائري لايوجد فضاء للاجتماع البرلمانيات ولقاءاتهن أفضل أن تكون هناك مكاتب.

السيدة رند الرحيم:

فضاء قصدك (مكان)، في البرلمان العراقي توجد قاعات للاجتماع وممكن لأي برلماني أن يحجز قاعة وإذا لم يكن ذلك موجودا في البرلمان الجزائري فيعدّ عائقا كبيرأمام اجتماع البرلمانية.

السيدة فاطمة:

ممكن أن تطلب البرلمانيات في البرلمان الجزائري توفير قاعات للاجتماعات ومثلما حصل في البرلمان الكويتي مع رولا دشتي إذ لم يكن هناك حمام نسائي فطلبت توفيره وأجيب طلبها.

أضافت البرلمانية من الجزائر لاتوجد لجنة للمرأة.

السيدة رند الرحيم:

هناك نقطة طرحت في الحوارات: على البرلمانيات أن يرفعن ملاحظات وتقارير إلى المنظمات الدولية بصفتهم مواطنات وبرلمانيات حول القضايا التي تهم المرأة وان الأمم المتحدة تريد أن تسمع ويجب علينا إيصال المعلومة الدقيقة.

السيدة مشيرة خطاب:

في العالم العربي هناك حساسية لرفع المعلومات لجهات أجنبية وممكن نشر المعلومات والبرلماني مسؤول أمام ناخبيه.

السيدة رند الرحيم:

هل هناك توصية محددة أو تعديل للتوصية التي قدمتها بتبادل للمعلومات بين المنظمات الدولية والبرلمانية؟

السيدة البرلمانية من الأردن:

هناك هجمة عنيفة يتعرض لها السياسيون الذين يعملون مع المنظمات الدولية، وان الحكومة مطالبة بتقديم المعلومات المهمة من إحصائيات عن أوضاع المرأة ونشرها بشكل يتمكن الإعلام والجهات المعنية الأخرى بالاطلاع عليها وأنا اقترح أن تضاف إلى حث الحكومات.

السيدة فاطمة سبيتي:

إن الأمم المتحدة تدفع الحكومات لعمل الإحصائيات المفصلة حسب الجنس.

السيدة البرلمانية من الأردن:

ممكن أن نستخدم عبارة تبادل المعلومات التي تخدم قضية المرأة.

السيدة مشيرة خطاب:

ممكن إنشاء قاعدة بيانات مفصلة وإتاحة الاطلاع عليها لجميع الجهات بما فيها الإعلام الذي يعاني من نقص حاد في توفر المعلومة الدقيقة والصحيحة.

السيدة البرلمانية من العراق:

لدينا في العراق الجهاز المركزي للإحصاء ولديه إحصائيات ومعلومات خاصة بالمرأة.

السيدة رند الرحيم:

إن الجهاز المركزي للإحصاء هو جزء من الحكومة.

السيدة البرلمانية المغربية:

من الممكن عمل ورشة عمل على كيفية كتابة المشاريع للبرلمانيات وتقديمها للأمم المتحدة.

السيدة رند الرحيم:

انتقل إلى توصيات السنة الماضية، وان أكثرها مكررة وقليل منها لم ترد اليوم، وقد جمعت البرلمانية المغربية الأفكار ووضعتها تحت عناوين كبيرة وهناك تكرار للتوصيات، وهذا أمر جيد وهذا معناه أولا إنها حقيقية ونحتاجها وقد لم يكن هناك عمل عليها ثانيا.

وأريد أن انتقل إلى قضية التواصل بين البرلمانيات في المنطقة وأنا عندي قناعة راسخة بأن هذا أمر مشروع وهو من ضمن توصيات العام الماضي، ولم يحدث أي عمل حياله، فأولا لم يكن معلوما من سيحتضن هذا الموضوع، ويجب أن يحدد شخص يكون مسئولا عنه. من مهام هذه الشبكة عرض كل البيانات أو الخبرات اوقصص تحدث في أي بلد عربي ويجب أن يكون هناك مسؤول عن الشبكة بدوام كامل ويكون عملا جديا ويكون الشخص من الفاهمين لقضايا المرأة وتقني وذوو قابلية على الابتكار ففي كثير من الأحيان تكون البرلمانيات مشغولات وفي هذه الحالة يكون الشخص المسؤول عن الشبكة من الحنكة بمكان كي يقوم بتحفيز البرلمانيات على التواصل وكذلك نحتاج إلى تمويل وكيف نستطيع الحصول عليه؟

أحب أن أذكركم، والكلام للسيدة رند الرحيم:

صارت تجربة سابقة لتأسيس شبكة برلمانيات عربيات من أربع أو خمس سنين وفشل هذا المشروع لعدم التواصل وقد ركزت في السنة الماضية لدراسة أسباب الفشل وتلافيها من اجل النجاح وهل أن هذا المشروع واقعي أو غير واقعي؟

اقترحت برلمانية من الاردن بان يكون المعهد العراقي متبنيا لهذا المشروع وقد لمسنا منه الكفاءة في التواصل وإدارة جيدة ويمتلك كادر كفء وبتمويل ودعم من الأمم المتحدة.

واضافت: إن أهمية الشبكة عند تأسيسها تكمن في دعم المرأة البرلمانية عندما تتعرض لوضع معين أو مسائلة لموقف سياسي فيكون تبادل هذه المعلومة عبر شبكة البرلمانيات اللائي يقمن بالنتيجة بدعم البرلمانية عن طريق النشر والتعميم والتعريف بالحدث الذي حصل كون الرجل لديه دائما دعما ماليا ومجتمعيا أما المرأة فلا تجد هذا الدعم خاصة إذا كانت معارضة فعليه تكون هذه الشبكة أداة في المساهمة بدعم المرأة البرلمانية.

ثم تحدثت السيدة هالة عن فكرة التواصل إذ وضحتها السيدة رند الرحيم باللغة العربية قائلة: يبعث مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين كل ثلاثة أشهر، تقارير عن آخر المستجدات في قضايا البرلمانيات، ونحن نقوم بإرسالها إلى كل البرلمانيات المشاركات معنا والمفروض إنكن تستلمن هذه، وإذا كانت لديكن تقارير باللغة العربية فممكن بالتعاون مع مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين أن نقوم بتعميمها كنشرة دورية عن نشاطات البرلمانيات والمستجدات في البرلمان في العالم العربي حول قضايا المرأة وهذا ممكن تحقيقه.

السيدة البرلمانية من المغرب:

أؤيد اقتراح السيدة البرلمانية من الأردن بأن يحتضن المعهد العراقي هذه الشبكة ونحن نقوم بتزويد الشبكة بكافة المعلومات والبيانات.

السيدة رند الرحيم موجهة كلامها للسيدة البرلمانية المغرب، أرجو تزويدنا بمدونة الأسرة.

وأضافت السيدة رند الرحيم:

يجب أن يكون هناك ثلاثة أشخاص يعملون كموظفين على الشبكة وإدارتها بشكل مستمر، ونحتاج إلى تمويل لدفع رواتب لهؤلاء الموظفين الثلاثة، المهم أن يكون هناك من يتبنى هذه الفكرة فإذا بعثتم لنا معلومات فسنرسلها وإذا لم يتوفر التمويل المالي و تعلمون نحن منظمة غير ربحية ويجب أن نحصل على منحة وليس المهم أن يكون المعهد العراقي أو

غيره المهم إنشاء الشبكة والحصول على التمويل ونتعهد بإرسال نشرة دورية ولا نستطيع أن نوفر أكثر من ذلك في الوقت الحالي.

السيدة فاطمة:

الذي قالته السيدة رند الرحيم هو الحقيقة، نحن جربنا في الأمم المتحدة ولاقينا صعوبات ولذلك نحتاج إلى كتابة مشروع ويقدم لجهات مانحة وعندما يكون هناك دعم فليس للمعهد العراقي أي مانع من تولي إدارة الشبكة وكون المشكلة تكمن في لجنة البرلمانيات ضمن الاتحاد البرلماني العربي والتي ستعترض وتقول هذا الموضوع من ضمن اختصاصنا وهو من ضمن عملنا وإنكم تتعدون على اختصاصنا وان السيدة بهية الحريري هي رئيسة هذه اللجنة.

تحدثت السيدة البرلمانية من الأردن قائلة:

كانت هناك شكوى من البرلمانيات في الشهر الماضي بأن هذه اللجنة لم تعمل شيئا خلال السنة الماضية وقد تم تشكيل إدارة جديدة وأصبحت السيدة صفاء من الكويت رئيسة لها وأنا مقرر اللجنة.

السيدة رند الرحيم:

هل من الممكن أن تكون هذه اللجنة مسؤولة عن التواصل؟ وأنا لا أريد أن اخلق شيئا جديدا فإذا كان هناك شيء موجود فنتواصل معهم ونتعاون معهم ونقترح عليهم مانريد ويعلمونا إذا كان ذلك ممكنا، وان سؤالي محدد: هناك لجنة للمرأة في اتحاد البرلمان العربي، هل من الممكن التوجه لهم بهذا السؤال بتبني هذه الفكرة ومن يقوم بذلك؟

المتحدثة البرلمانية الثانية من الأردن:

في الحقيقة عندما ذهبنا للاجتماع قبل ثلاثة أسابيع وسألنا ماهي الانجازات للمدة الماضية وحددوا رئيسة جديدة وطلبوا منا تزويدهم بتقرير عن وضع المرأة في الأردن.

السيدة رند الرحيم تساءلت ايضا:

لجنة المرأة في الاتحاد، هل مهمتها قضايا المرأة فقط؟ وهل لها دور في دعم البرلمانيات والتواصل معهن؟ من الضروري معرفة مهامها وصلاحياتها؟

السيدة البرلمانية من الأردن:

ممكن أن نتحدث مع أمين اللجنة ونخاطبهم ونرى ماهو الجواب.

علقت السيدة فاطمة موجهة الكلام للسيدة البرلمانية من الاردن: ستكونين أنت حلقة الوصل في هذا الموضوع

أضافت السيدة رند الرحيم قائلة:

هناك إدارة جديدة، فلنعط فرصة لهذه الإدارة ونرى ماذا يمكن أن يحصل معها.

وأخيرا قدمت السيدة البرلمانية من الأردن الاقتراح التالي:

فيما يخص موضوع التمويل لماذا لا نشترك بدفع مبلغ 10$ كاشتراك شهري أو مرة بالسنة أو على ثلاث دفعات في السنة ومن خلال هذه الأموال نعمل على إدامة الموقع؟

بعد ذلك أعلنت السيدة رند الرحيم المديرة التنفيذية للمعهد العراقي انتهاء الجلسة وتوجهت بالشكر لجميع من شاركوا في هذه الندوة. بعد ذلك قدمت السيدة سلوى الكيلاني (نائبة المديرة التنفيذية في المعهد العراقي) بالشكر والعرفان للسيدة رند الرحيم على ماقامت به من جهد واغناء للندوة بالإضافة إلى الإعداد الجيد لها.

نهاية التقرير

صور المؤتمر